تاريخ المصريين ٤٠

الأسلحة الفاسدة
ودورها فى حرب فلسطين ١٩٤٨

د. عبد المنعم الدسوقى الجميعى



الهيئة المصرية العامة للكتاب

الأسلحة الفاسدة

ودورها فى حرب فلسطين ١٩٤٨

د. عبد المنعم الدسوقى الجميعى



الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٩٠

الاخراج الفنى وتصميم الغلاف : أسامه سعيد

تاريخ المصريين

٤٠

تقـــديم

الدكتور عبد المنعم الجميعى من شباب المؤرخين الذين عرفوا بالجد والنشاط العلمى ، وقد صدرت له عدة دراسات امتدت على مساحات واسعة من تاريخ مصر . وقد أتاحت له الظروف الاطلاع على بعض الوثائق المتعلقة بقضية الأسلحة الفاسدة ، مما شجعه على دراسة هذه القضية التاريخية الهامة ، التى لعبت دورا فى تحريك ضباط الجيش ضد الملك فاروق وقيامهم بانقلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، والخروج بهذه الدراسة التاريخية التى نقدمها للقارىء فى سلسلة « تاريخ المصريين » .

ولعل هذه الدراسة أن توضح للقارىء أن الدراسة التاريخية شىء ، والروايات التاريخية شىء آخر ! . ذلك أن الكثيرين يتوهمون ان الروايات التاريخية ، التى ترد فى الصـــحف والمجلات بأقـــلام الكتاب والسياسيين ، هى « تاريخ » ! ، مع أنهـــا مجرد « مادة تاريخية » يرويها أصحابهـــا لأسباب عديدة تتعلق بهم وبالغرض

الذى يريدون خدمته ، ولكنها تحتاج الى فحص ودراسة لاكتشاف كنهها وحقيقتها ومغزاها ومرماها ، واستخلاص الحقيقة التاريخية منها ـ اذا وجدت ـ أو القائها فى سلة المهملات اذا تبين زيفها وعدم صحتها ٠

وهـذا ما يقوم به المؤرخ ، باستخدام منهج البحث العلمى التاريخى ، وتلك هى الخدمة الجليلة التى يقدمهـا لأبنـاء الوطن وللأجيال التى تريد أن تعرف تاريخها الحقيقى ، وليس التاريخ الذى يصوغه أصحاب الهوى والغرض ٠

ومن هنا فانى أرحب بدراسة الدكتور عبد المنعم الجميعى عن الأسلحة الفاسدة ، وأملى أن تلقى من اهتمام القراء وأصحاب القلم بقدر ما يحظى موضوعها من أهمية فى تاريخ مصر المعاصر ٠

أ٠ د٠ عبد العظيم رمضان

مقـــدمة

أتاحت لى ظروف تعرفى بأحد الزملاء فى الجامعة ، الاطلاع على بعض الوثائق الخاصة بقضية الجيش المصرى ١٩٤٨ أو ما أطلق عليه بقضية الأسلحة الفاسدة ، خاصة فيما يتعلق بجزء هام من هـذه القضية ، وهو قضية الصحراء والتى تحتفظ بهـا السيدة قرينته ابنة اللواء « حسين سرى عامر » أركان حرب سلاح الحدود فى أثناء الحرب من أجل فلسطين ، ولما كانت هذه الوثائق تضفى على القضية أضواء جديدة ، وهامة ، فقد فكرت فى دراسة هـذا الموضوع ، بالرغم من أنه شائك ومثير لكثير من الجدل والمتناقضات ، فبدأت أنكب على قراءة كل ما توصلت اليه يداى من كتابات حول هذا الموضوع ، حتى استكملت صورته ، أو اقتربت من ذلك ، فرجعت الى ما كتبته بعض الدوريات المعاصرة عن هذه القضية ، وبوجـه خـاص ما كتبـه الصحفى المعروف الأستاذ/ احســـان عبد القدوس ، كما رجعت الى العديد من المراجع والرسائل العلمية

التى أشارت اليه من بعيد أو قريب محاولا فى ذلك الرد على تساؤل هام وخطير ، وهو :

« هل كل ما أثير حول هذه القضية صحيح ؟ ، وهل كانت هناك أسلحة فاسدة استخدمها الجيش المصرى فى الحرب من أجل فلسطين عام ١٩٤٨ ، ضد القوات الاسرائيلية ؟ وهل كانت هذه الأسلحة ذات تأثير خطير على مجرى الحرب أم أن هذه القضية التى أثير حولها بعض الشكوك قد فجرها البعض للتشهير بالقصر وأعوانه ، أو لتبرير هزيمة الجيش المصرى عام ١٩٤٨ ؟ » .

ان الدراسة التى بين أيدينا ، سنحاول أن نرد فيها على هذه التساؤلات ردا علميا ، وفى ضوء ما توصلنا اليه من وثائق ومصادر علمية بهدف ابراز الحقيقة دون أى مواربة ، فالدروس المستفادة من مثل هذه الأحداث الجسام تعدها الدول – دائما – فرصة لمراجعة حساباتها ، والحيطة من تكرارها ، وليس من المفيد أن نعلق أخطاءنا على شماعة الآخرين ، ولكن الجدير أن نستفيد من تجاربنا الماضية ، مهما كانت هذه التجارب قاسية أو أليمة .

وتبعا لذلك ، فقد قسمت هذه الدراسة الى خمسة فصول ، بالاضافة الى مقدمة وخاتمة .

تناول الفصل الأول : اثارة موضوع القضية على الساحتين الشعبية والرسمية ، حتى بدأت النيابة فى اجراء التحقيق .

وتناول الفصل الثانى : « قضية الأسلحة والذخائر المتعاقد عليها من الخارج » ، وملابساتها ، والذى أحالت فيها النيابة ثلاثة عشر متهما الى محكمة الجنايات .

وتناول الفصل الثالث : « موضوع قضية الأسلحة والذخائر التى جمعت من الصحراء الغربية » .

وتناول الفصل الرابع : محاكمة المتهمين ، وصدور الحكم ببراءتهم .

أما الفصل الخامس : فقد تناول حقيقة دور الأسلحة الفاسدة فى الحرب من أجل فلسطين ، وهل استخدمت هذه الأسلحة فى الحرب ، أم ظلت مخزونة فى صناديقها .

وفى الخاتمة أبرزت الأثر الذى أحدثته هذه الحرب فى مصر من الناحيتين الوطنية والقومية .

أما عن المصادر والمراجع التى استخدمت فى معالجة هذه الدراسة فهى فى أغلبها مصادر ومراجع أصلية ، وقد أوردتها فى ثبت المصادر .

وأخيرا أرجو أن أكون قد وفقت فى ابراز حقيقة هذا الموضوع الذى ظل مثار اهتمام الجماهير على كافة مستوياتها لأعوام عديدة من منتصف هذا القرن كما كان أحد العوامل الرئيسية التى أدت الى تفجير ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

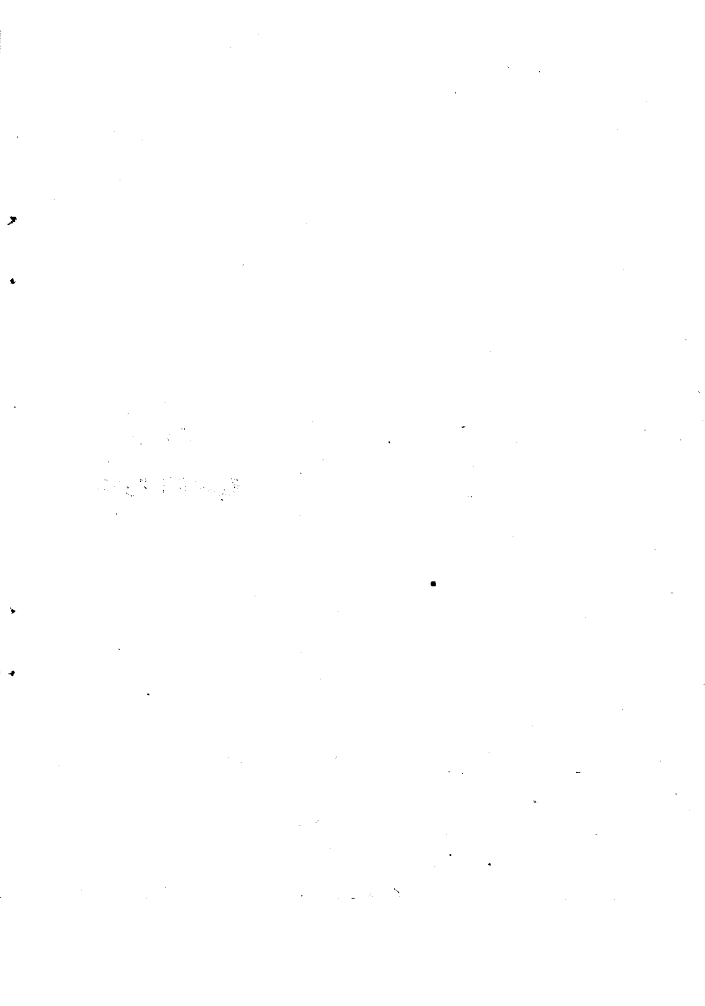
والله ولى التوفيق ،،،

د. عبد المنعم الجميعى

(ابها فى يونيو ١٩٨٧)

الفصل الأول

اثارة القضية



إثارة القضية

سارعت الأمم المتحدة ـ بمجرد نشوب حرب فلسطين ١٩٤٨ ـ الى فرض الحظر على توريد الأسلحة والذخائر الى الدول المشتركة فى القتال ، مما جعل من الصعب على الحكومة المصرية التعامل مع الحكومات أو المؤسسات الصناعية ، بخصوص توريد السلاح اليها ، وفى الوقت نفسه توقفت بريطانيا عن امداد الجيش المصرى بالسلاح طبقا لقرار الحظر ، مما حال بين مصر وبين استيراد حاجتها من الأسلحة والذخائر . ونتيجة لذلك لم يعد أمام جيش مصر ـ الذى كان فى حاجة ماسة الى السلاح ، لكى يخوض به المعركة ضد اسرائيل ، التى بلغ مخزونها الاستراتيجى من الأسلحة والذخائر درجة التشبع ـ الا أن يطرق الأبواب الخلفية ويتصل بالسماسرة والوسطاء ، وواكب ذلك محاولات أخرى نشطة لجمع الذخائر والأسلحة من صحراء مصر ، التى كانت قد دارت فيها المعارك الفاصلة بين قوات الحلفاء والمحور ، والذين تركوا وراءهم ـ بعد انتهائها ـ مخلفات القتال من أسلحة وذخائر وعتاد . وقد لجأت

الحكومة المصرية فى ذلك الى رجال الحدود وعلى رأسهم الأميرلاى حسين سرى عامر للحصول على ما يمكن الحصول عليه من هذه الأسلحة والذخائر المتروكة ، بكافة الطرق الممكنة ، وخاصة من بدو الصحراء الغربية (١) . كما لجأت الى عبد الله راضى أبو رجيلة وهو مصرى مقيم فى ايطاليا ، وله اتصالات عديدة هناك ، وتعاقدت معه على امداد الجيش المصرى بالعتاد والأسلحة ولجأت أيضا الى النبيل عباس حليم لمساعدتها فى تحقيق ذلك الغرض .

ومعنى ذلك أن الجيش المصرى لم يترك طريقا للحصول على الأسلحة والذخيرة الا ولجأ اليها .

وقد دخلت مصر الحرب بحماس شديد ، وأخذ أبناء مصر يترقبون أخبارها بشغف بالغ ، ومع ذلك فقد ظلوا يجهلون تطوراتها حتى تسربت اليهم أخبار الهزيمة بالتدريج (٢) .

وطبقا للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٢ م ، الذى أعطى لديوان المحاسبة (٣) حق مراجعة مستندات الصرف الحكومية ، طلب

---

(١) أوراق اللواء حسين سرى عامر ، قضية أسلحة الصحراء ، ص ٢٣ .

(٢) 6John Marlowe : Anglo Egyptian Relations, p. 330.

(٣) عندما تولى الوفد الحكم فى الفترة من ٤ فبراير ١٩٤٢ الى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ عمل على اصدار عدة تشريعات كان من بينها انشاء ديوان للمحاسبة ليقوم بالاشراف على تحصيل ايرادات وانفاق أموال الدولة ، فى الأغراض المخصصة لها ، وكان انشاؤه استجابة لرغبة برلمانية قديمة أبداها مجلس النواب عام ١٩٤٢ .

د. عاصم الدسوقى : مصر فى الحرب العالمية الثانية .

وفى جلسة مجلس النواب يوم ١٤ يوليو ١٩٤٢ صدر مشروع قانون بانشاء ديوان المحاسبة ليختص بمراقبة ايرادات الدولة ومصروفاتها . انظر مضابط مجلس النواب ، الجلسة الحادية والعشرون ، فى ١٤ يوليو ١٩٤٢ .

الديوان من وزارة الحربية ، اعداد المستندات الخاصة بشراء الأسلحة والذخائر أثناء حرب فلسطين ، ولما كانت الحرب لم تخمد نارها بعد ، فقد التمست وزارة الحربية من ديوان المحاسبة أرجاء ذلك بسبب الأحوال القائمة ، وما يقتضيه الأمر من توخى السرية بشأن البيانات العسكرية والحسابية المتصلة بقوات الجيش التى اشتركت فى هذه المعركة فاستجاب ديوان المحاسبة لهذا الطلب ، وبعد حوالى عشرة شهور ، وبالتحديد فى ١٤ يونيو ١٩٤٩ كرر ديوان المحاسبة طلبه الخاص بمستندات صرف الحملة من أجل فلسطين لمراجعتها واقرارها ، فأجيب الى طلبه (٤) .

وبعد مراجعة مستندات الصرف جاء فى تقرير ديوان المحاسبة ، الذى وضعه الأستاذ محمود محمد محمود (٥) رئيس الديوان أن ٢٥٪ من نفقات التسليح قد أنفق فعلا فى شراء الأسلحة ، أما الباقى وهو ٧٥٪ فلم ينفق من أجل هذا الغرض (٦) .

وأوضح التقرير أن هناك تلاعبا خطيرا قد حدث فى عقد صفقات الأسلحة والذخائر ، فضلا عن اختلاسات ورشاوى وحالات غش فى كثير من هذه الصفقات (٧) .

وقد طلب رئيس الديوان من وزارة الحربية الرد على ملاحظات ديوان المحاسبة ، فتباطأت الوزارة فى الرد ، ولم يأمر وزير الحربية

---

(٤) المصرى : العدد ٤٤٩٤ فى ١٩٥٠/٥/٢٩ .

(٥) نجل محمد محمود باشا الذى اشترك فى تأليف الوفد المصرى واعتقل مع سعد زغلول الى مالطة عام ١٩١٩ . وشارك فى تكوين حزب الأحرار الدستوريين ، وكلف بتشكيل الوزارة عام ١٩٢٨ كما ترأس المعارضة فى مجلس النواب .

(٦) روز اليوسف : العدد ١١٤٤ فى ١٦ مايو ١٩٥٠ تحت عنوان ٧٥٪ من نفقات التسليح تضيع فى الهواء .

(٧) الأهرام : العدد ٢٣٤٥ فى ١٦ يناير ١٩٥١ .

بالتحقيق فى الأمر ، مما أدى الى أستقالة رئيس الديوان ، فقبلت استقالته فور تقديمها ، الأمر الذى أثار زوبعة فى كافة الأوساط ، كما أثير كثير من التكهنات حول الأسباب التى أدت الى ذلك وطرأت عدة تساؤلات على الأذهان منها :

هل حالت الحكومة بين محمود محمد محمود رئيس ديوان المحاسبة ، وبين تأدية واجبه ؟ وهل حاولت الحكومة اخفاء بعض الوقائع التى وردت فى الاستجواب من تقرير ديوان المحاسبة ؟ وهل منعت المطبعة الحكومية من الاستمرار فى طبع تقرير ديوان المحاسبة الذى أراده محمود محمد محمود ؟ فاذا كان الجواب بالنفى ، فلماذا استقال رئيس الديوان ؟

لقد أوضح الأستاذ مصطفى مرعى عضو مجلس الشيوخ ذلك الغموض ، فذكر انه عندما أحس بوجود عقبات اعترضت طريق رئيس الديوان ، وتناثرت شائعات تفيد أن وراء هذه الاستقالة أسبابا خفية ، اتصل برئيس الديوان المستقيل ، وجرت بينهما مقابلة كاشفه فيها رئيس الديوان بأن السبب الذى حمله على الاستقالة ، هو أنه كشف أمورا أراد أن يضعها ضمن تقرير الديوان السنوى ، وبعد أن أعد هذا التقرير وأرسله الى المطبعة طلب منه أن يرفع بعض ما تضمنه التقرير ، من ذلك ما ذكره من أن كريم ثابت المستشار الصحفى للديوان الملكى استولى على خمسة آلاف جنيه من أموال جمعية المواساة بالاسكندرية (٨) . ومنها أيضا أن مفتشى الديوان لاحظوا أن هناك تلاعبا حدث فى اعتمادات الحرب من أجل

---

(٨) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، جـ ٣ ، القاهرة ، دار المعارف ، الطبعة الأولى ، ص ٨٨ .

فلسطين ، وأن هناك سماسرة يعمل بعضهم فى الحكومة المصرية استفادوا من وراء ذلك (٩) ٠

ونتيجة لهذه المعلومات الخطيرة ، قدم الأستاذ مصطفى مرعى سؤالا الى الحكومة فى مجلس الشيوخ يطلب فيه ايضاح أسباب استقالة رئيس ديوان المحاسبة ، وعن حقيقة ما يذكر عن فساد الأسلحة التى تم التعاقد عليها مع بعض الموردين ، ونظرا لأن عضو مجلس الشيوخ لم يتلق اجابة شافية على سؤاله ، فقد حوله الى استجواب ليشترك فى المناقشة من يريد من أعضاء المجلس ، وقد شرح مصطفى مرعى كلا من موضوعى الأسلحة الفاسدة ومستشفى المساواة ، شرحا استغرق مدة وصلت الى ساعتين (١٠) ٠

ونتيجة لتأزم الموقف ، تقرر تأجيل الرد على الاستجواب وحدد لذلك يوم ٢٩ مايو ١٩٥٠ ، وقد أعرب فؤاد سراج الدين ممثل الحكومة ووزير الداخلية وقتئذ عن استعداده للرد على الاستجواب ، ولكنه أوضح أن الرد سيكون طويلا ، وازاء ذلك اقترح المجلس أن يرجىء رده بشرط ألا تنشر الصحف ما أدلى به المستجوب الا مقرونا برد الحكومة فوافق المجلس (١١) ٠

وفى اليوم التالى بدأت جلسة مجلس الشيوخ ، وفى البداية أوضح رئيس الجلسة أن الأستاذ مصطفى مرعى ـ صاحب الاستجواب المقدم ـ قد سافر الى الخارج للاستشفاء (١٢) ، ثم ألقى

---

(٩) الأخبار : العدد ٢٩١ فى ٢٥ مايو ١٩٥٣ تحت عنوان « شهادة مصطفى مرعى » ٠
(١٠) محمد حسين هيكل : المرجع السابق جـ ٣ ص ٨٩ ٠
(١١) المصرى : العدد ٤٤٩٥ فى ١٩٥٠/٥/٣٠ ٠
(١٢) المصرى : العدد ٤٤٩٦ فى ١٩٥٠/٥/٣١ ٠

سراج الدين بيانه ، وسط عاصفة شديدة من موجهى الأسئلة ، فذكر أن أسباب استقالة رئيس ديوان المحاسبة هى لظروف عامة تتصل بعمله ، وليس لها صلة بالملاحظات التى أبداها الديوان على نفقات الحرب من أجل فلسطين ، كما أوضح أن الاستجواب فى ظاهره اتهام للحكومة على أخطاء لم تقع فى عهدها ، ان صحت ، وأن المستجوب بنى استجوابه على مجرد ظنون وتخمينات ، كما أنه حكم على النوايا والضمائر ٠

وذكر سراج الدين أنه عندما تقرر ارسال الجيش المصرى الى فلسطين وافق مجلس الوزراء فى ١٣ مايو ١٩٤٨ على الترخيص لوزارة الحربية ، فى أن تتحلل من جميع القيود المالية ، وهذا يعنى أن وجوه الانفاق التى تصرفها وزارة الحربية لا تلتزم فيها بالتقيد بالقيود المالية العادية ٠ وعلى هذا الأساس شكل وزير الحربية لجنة أسماها « لجنة احتياجات القوات المسلحة » وخولها سلطة ابرام الصفقات التى تلزم لسد حاجة الجيش من الأسلحة والذخيرة ، وأصبحت هذه اللجنة تشترى أو تستولى ـ لحساب الجيش ـ على ما تشاء ، لا يقيدها فى ذلك الا قيد الضمائر مضافا اليه أن يكون لكل صفقة مستنداتها (١٣) ٠

وانتهى المجلس من مناقشة الاستجواب بتشكيل هيئة تحقيق (١٤) واحالته الى لجنة الشئون الدستورية ، ولكن هذه اللجنة لم تتبن الموضوع بشكل جدى (١٥) ٠

---

(١٣) المصرى : العدد ٤٤٩٦ فى ٣١ مايو ١٩٥٠ ٠
(١٤) محمد حسين هيكل : المرجع السابق جـ ٣ ص ١٦٦ ٠
(١٥) الأهرام : العدد ٢٤٢٣٥ فى ٢٢ مارس ١٩٥٣ ٠

والسؤال الذى يطرح نفسه هو : لماذا غاب مصطفى مرعى صاحب الاستجواب عن هذه الجلسة الهامة بسفره الى الخارج للاستشفاء ، مع ان الفرق بين المدة التى ألقى فيها استجوابه وبين البيان الذى ألقاه ممثل الحكومة يوم واحد ، أليس ثمة شك فى أن ذلك يضع أمامنا علامة استفهام ؟

الواقع أن صاحب الاستجواب كان حقيقة محددا له السفر الى الخارج للاستشفاء بعد اليوم الذى كان مقررا فيه الرد على استجوابه ، لذلك فان المناورة التى قام بها سراج الدين فى المجلس بايهام الأعضاء بأن رده سيطول ، وموافقة رئيس المجلس على التأجيل لمدة يوم واحد ترجع الى أن الحكومة كانت تعلم بسفر صاحب الاستجواب فى اليوم التالى ، فتقرر التأجيل حتى يسافر صاحب الاستجواب والدليل على ذلك أنه مهما كان سيطول رد الحكومة ، فانه كان فى استطاعة مجلس الشيوخ سماع الرد .

والسؤال الذى يطرح نفسه هو ألم يكن فى استطاعة الأستاذ مصطفى مرعى ــ صاحب الاستجواب ــ أن يؤجل سفره حتى يتم الرد على استجوابه ، فيقوم بالتعقيب عليه ، ويفند بحججه أقوال الحكومة ، ويدرأ عن الاستجواب المصير الذى انتهى اليه ؟

الواقع أن صاحب الاستجواب كان قد تلقى تهديدات من بعض رجال القصر ، حذروه فيها من غضب الملك فاروق عليه ، كما وصلته مئات من خطابات التهديد اذا لم يسحب استجوابه ، كما أن احدى السيارات كانت تتعقبه لذلك فانه آثر السلامة وسافر الى الخارج وطلب من الأستاذ ابراهيم مدكور عضو المجلس أن يتبنى استجوابه (١٦) .

---

(١٦) الأخبار : العدد ٢٩١ فى ٢٥ مايو ١٩٥٣ .

وعلى كل حال فقد فجر استجواب مصطفى مرعى القضية ·

أما عن ما قاله ممثل الحكومة من أن أسباب استقالة رئيس ديوان المحاسبة ترجع الى ظروف عامة تتصـــل بعمله (١٧) ، فقد كذب رئيس ديوان المحاسبة ــ المستقبل ــ ذلك القول ، وأعـرب عن دهشته منه ، وأوضـــح أن استقالته ترجع الى ما أثير بسبب تقريره الخاص حول قصـــور وزارة الحربية فى مواجهة بعض المخالفـــات التى كشف عنهـــا الديـــوان لدى مراجعـــة حملة فلسطين (١٨) ·

ولتحليل الاســتجواب ورد الحكــومة ، يتضـــح أن هـــذا الاستجواب يعد من أخطر المسائل التى عرضت على مجلس الشيوخ ، فهو استجواب خاص بالعبث بسمعة الجيش المصرى وكرامته ، بينما أفراده يقاتلون على أرض فلسطين ·

أما عن دفاع الحكومة فان فؤاد سراج الدين قد أوضح أن الاستجواب فى ظاهره اتهام للحكومة على أخطاء لم تقع فى عهدها ان صـــحت ، ومعنى هـــذا انه لم يســـتبعد حدوث ما ورد فى الاستجواب ، وهو بذلك ينفى مسئولية حكومته عما حدث فى عهد حكومة سابقة ·

وعلى كل حال فان دفاع فؤاد سراج الدين عن حكومة غير وفدية سابقة غريبة ، كما أن تحامله على رئيس ديوان المحاسبة يدفعنا الى أن نتساءل عن أسباب ذلك ·

---

(١٧) عن نص رد فؤاد سراج الدين انظر : محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، جـ ٣ ص ٩٠ وما بعدها ·

(١٨) الأهرام : العدد ٢٣٢٢٩ فى أول يونيو ١٩٥٠ تحت عنوان « رئيس ديوان المحاسبة السابق يطلب من فؤاد سراج الدين أن يشرح ظروف استقالته » ·

الواقع أن وزارة النحاس الأخيرة يناير ١٩٥٠ ـ يناير ١٩٥٢ كانت تميل الى مهادنة الملك وتقف موقف الدفاع عن القصر ، وعن تصرفاته ، لظروف ، سنجملها فيما بعد ، وبما أن فؤاد سراج الدين كان يمثل الحكومة فى الرد على الاستجواب ، فان موقفه انطبع بموقف وزارته ٠

وقد يجرنا هذا الى معرفة رأى الحكومة التى حدث فى عهدها شراء الأسلحة والذخائر ٠

ذكر ابراهيم عبد الهادى (١٩) لمندوب مجلة روز اليوسف أنه لم يصل الى علمه شىء بخصوص التلاعب فى صفقات الأسلحة ، حيث لم يقدم اليه أحد من المختصين بيانات أو شبه طعون ، وانه لو كان علم بها لما تردد لحظة واحدة فى التحقيق فيها ، كما ذكر أنه يؤيد اجراءات التحقيقات حول هذه القضية ٠

أما عن موقف الملك فاروق من اثارة هذه القضية ، فقد ذكر الأستاذ حسن يوسف ـ رئيس الديوان الملكى بالنيابة فى ذلك الوقت ـ أنه عقب الانتهاء من مناقشة استجواب مصطفى مرعى ، ورد الحكومة عليه ، استدعاه الملك الى قصر القبة ، وأعرب له عن استيائه مما حدث موضحا أنه « مظهر من مظـــاهر التشنيع على رجال الحاشية » ، وأن ذلك يمسه شخصيا ، وأنه متألم جدا لما حدث ، لذلك فهو يفكر فى حل مجلس الشيوخ (٢٠) ٠ وفعلا

---

(١٩) حدث أن اغتيل النقراشى رئيس الوزراء المصرى ، بعد اعلان مصر دخول حرب فلسطين ، فتولى ابراهيم عبد الهادى مكانه فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ ٠

(٢٠) الأخبار : العدد ٢٩٢ ، فى ٢٦ مايو ١٩٥٣ تحت عنوان « سماع أقوال الأستاذ حسن يوسف رئيس الديوان الملكى بالنيابة » ٠

أصدر الملك قرارا بتعيين رئيس جديد لمجلس الشيوخ ، واسقاط عضوية تسعة عشر عضوا منهم مصطفى مرعى صاحب الاستجواب (٢١) ٠

هذا عن بيان فؤاد سراج الدين – ممثل الحكومة – والرد عليه ، وعن بيان رئيس الوزراء السابق ، وموقف الملك فاروق ٠ ويبقى أن نعرف رأى وزير الحربية عن صفقات الأسلحة ، ورده على الاتهامات التى وجهها مصطفى مرعى عضو مجلس الشيوخ فى استجوابه ٠

ولقد أعد مصطفى نصرت وزير الحربية بيانا ليلقيه ، فى أثناء مناقشة الاستجواب بمجلس الشيوخ ، ولما كان وقت الجلسة لم يتسع لالقاء هذا البيان ، فقد نشرته بعض الصحف وجاء فيه ٠

ان وزير الحربية علم بالمتناقضات بعد مدة قصيرة من توليه أمر وزارة الحربية ، وأنه تقصى الحقائق المتعلقة بصفة عامة بأوامر توريد الجيش أثناء الحرب من أجل فلسطين ، كما تحرى عن الأشخاص الذين كانت لهم علاقة بتلك التوريدات حتى استطاع تكوين رأى صحيح عن الاتهامات التى وجهت لهذه الصفقات ، وقد اتضح له أن أفرادا كثيرين وجهات متعددة أملت عليها مصالحها الخاصة اثارة الشكوك فى أعمال التوريدات ، كما أن قيام لجنة الاحتياجات الخاصة بأعمال التوريدات من جهة ، وقيام الجهات المختصة فى القوات المسلحة بتسلم وفحص ما يورد من جهة أخرى كان سببا فى حدوث بعض الاحتكاك ، واثارة منافسات أدت الى التقدم ببعض البيانات التى استند عليها ديوان المحاسبة فى مناقضاته ٠ على أنه بعد البحث والتدقيق اتضح أن التوريدات التى أثارت

(٢١) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ج ٢ ص ٣٠٠ ٠

مناقصات ديوان المحاسبة لا غبار عليها لأن الحظر الذى فرضته الأمم المتحدة ، وصعوبة فتح الاعتمادات فى الخارج ، جعلت من المستحيل التعامل مباشرة مع الحكومات أو المؤسسات الصناعية ٠ وكان لابد من التعامل مع الموردين للحصول على ما يمكن الحصول عليه من احتياجات القوات المسلحة (٢٢) ٠ كما أوضح وزير الحربية أنه تم فحص كل ما كان يرد من سلاح وما كان يتقرر رفضه لا يدخل ثمنه ضمن استحقاقات المتعهد ، ولكن هذا الفحص لم يكن يجرى على جميع ما يرد ، بل على عينات تؤخذ منه ، وأن العينات التى أخذت وعمل عليها تجارب فى الدفعة الأولى ثبتت صلاحيتها (٢٣) ٠

وذكر وزير الحربية أيضا أنه بالرغم من أن القنابل التى تستعمل فى أغراض التدريب يجب أن تكون مطابقة تماما للقنابل التى تستعمل فى أغراض القتال ، فان ظروف الحرب ، وعدم التمكن من الحصول على قنابل مطابقة تماما للمواصفات والاشتراطات جعلت القوات المسلحة بين أمرين : أما الاستغناء عن التدريب ، أو قبول الكميات التى تصلح رغما من عيوبها لأغراض التمرين ، وبالتخفيض الذى تقره الوزارة (٢٤) ٠

ومما يؤخذ على تقرير وزير الحربية دفاعه عن الصفقة ، قبيل اجراء التحقيقات ، كما أن قوله أن هناك جهات متعددة فى الجيش أثارت الشكوك فى كل أعمال التوريدات وتلميحه الى وجود

---

(٢٢) الأهرام : العدد ٢٣٢٣٠ فى ١٩٥٠/٦/٢ ، والمصرى : العدد ٤٤٩٨ فى ١٩٥٠/٦/٢ ٠

(٢٣) نفسه ٠

(٢٤) المصرى : العدد ٤٤٩٨ فى ١٩٥٠/٦/٢ ٠

تنافس واحتكاك بين لجنة الاحتياجات الخاصة بتوريدات القوات المسلحة وبين الجهات العسكرية الأخرى المختصة بتسلم وفحص ما يورد لهـا ، يعنى أن وزير الحربيـة فى محاولته تبرئة لجنة الاحتياجات قام بتوريط لجان الجيش الأخرى التى كانت تتسلم هذه الصفقات ، مما أدى الى مس ضـمير وخلق ووطنية أسـلحة الجيش جميعها (٢٥) .

وعلى كل حال ، فقد أثارت بعض الصحف المصرية موضوع هذا الاستجواب ، وتزعمت مجلة روز اليوسف الحملة حول هـذا الموضوع ، فكتب احسان عبد القدوس ابتداء من ١٦ مايو ١٩٥٠ سلسلة من المقالات وجه فيها الاتهامات الصريحة الى بعض المسئولين متهما اياهم بالاثراء من وراء صفقات الأسلحة والذخائر ، كما شن حملة مثيرة على سماسرة السلاح الذين تسببوا فى الحاق الهزائم بالجيش المصرى فى الحرب من أجل فلسطين ، وتطرق الى القول بأن معظم الأسلحة والذخائر التى حصل عليها الجيش بواسطة هؤلاء كانت فاسدة ، وأن الضباط والجنود المصريين الذين حاربوا فى فلسطين لم تهزمهم جرأة العدو وحنكته ، وانما هزمتهم جرأة موردى السلاح والذخيرة الذين تعاملت معهم وزارة الدفاع (٢٦) ، وأن القنابل التى استخدمها المصريون كانت تنطلق الى الوراء فتصيب من يطلقها ، كما أوضح الأستاذ احسان أن اليهود أنفسهم كانوا يتصيدون سماسرة السلاح المصريين ، ويحاولون بيع هذه الصفقات الى الجيش المصرى ليحاربهم بها ، وأن أحد ضباط الجيش المصرى أصبح يمتلك قصرا فى كابرى للتمتع بجمال تلك الجزيرة والراحة والهدوء على حساب شهداء فلسطين ، الذين قتلهم الرصـاص المغشـوش ،

---

(٢٥) روز اليوسف : العدد ١١٤٧ فى ٦ يونيو ١٩٥٠ .
(٢٦) روز اليوسف : العدد ١١٤٧ فى ٦ يونيو ١٩٥٠ .

وأن هناك تلاعبـــا كبيرا حدث فى أثمان الصـــفقات ، فالمليونير المصرى راضى أبو رجيلة كون ثروات ضـــخمة على حســـاب جثث الشهداء (٢٧) كما أن زوجة أحد الضباط — وكان يتولى مركزا دقيقا يتصل بعمليات شراء الأسلحة والذخيرة كانت تتــاجر فى الأسلحة (٢٨) وتحصل على نسبة كبيرة من الأرباح (٢٩) ٠

وطالب احسان الحكومة بأن تكشف عن المشتركين فى هذه الجريمة وتحاكمهم بتهمة الخيانة العظمى ، لأنهم لم يتقوا الله فى مصر وضباط مصر ، وحتى تعود الثقة ويعود الاطمئنان الى ضباط الجيش وجنوده ، فيثق المصرى بسلاحه ونفسه (٣٠) ٠

ولما كانت نار الحرب لم تبرد بعـــد ، ولا جفت دماء الشهداء فوق ثرى فلسطين ، فقد جذبت هذه المقالات اهتمامات الجماهير ، وأصبح الرأى العام شديد الاهتمام بهذه القضية ٠

وفى الوقت الذى كانت تنتشر فيه هذه المقالات ، كان الهمس قد بدأ يدور بين عدد كبير من ضباط الجيش حول تلك الصفقات التى تبعث على الشـكوك والريب (٣١) ، وبات الموقف حرجـا ٠ ونتيجة لذلك ، ونظرا لاستمرار احســـان عبد القدوس فى نشر مقالاته ، وأثر ذلك فى شحن الرأى العام ، تقدم الأستاذ فريد

---

(٢٧) نفسه ٠

(٢٨) روز اليوسف : العدد ١١٤٩ فى ٢٠ يونيو ١٩٥٠ تحت عنـــوان : « مجرمى حرب فلسطين » ٠

(٢٩) الأهرام : العدد ٢٣٦٠٢ فى ١٨ يونيو ١٩٥١ تحت عنوان « قضـــية الأسلحة الفاسدة » ٠

(٣٠) روز اليوسف : العدد ١١٤٧ فى ٦ يونيو ١٩٥٠ ٠

(٣١) الأهرام : العدد ٢٣٤٣٢ فى ٢٩ ديسمبر ١٩٥٠ ٠

أبو شادى – عضو مجلس الشيوخ – بهذه المقالات الى الأستاذ مصطفى نصرت – وزير الحربية والبحرية – موضحا له أنه سيقدم استجوابا الى الحكومة عن هذه الفضائح التى أشارت اليها تلك المقالات .

وبعد عدة لقاءات بين أبو شادى ووزيرى الحربية والداخلية والفريق حيدر – القائد العام للجيش – اتفق على أن يقوم وزير الحربية بابلاغ الأمر الى النيابة للتحقيق فيما نشره احسان عبد القدوس ، حتى تظهر الحقيقة ، وينال كل جزاءه ، اذا ثبتت هذه الجرائم (٣٢) ، فقدم وزير الحربية – بالاتفاق مع القائد العام للجيش – بلاغا الى الأستاذ محمود عزمى – النائب العام – للتحقيق مع احسان عبد القدوس فى شأن ما نشر من تهم موجهة الى الذين تولوا عقد صفقات الأسلحة والذخيرة (٣٣) .

واستدعى النائب العام الصحفى احسان عبد القدوس ، وبدأ فى التحقيق معه يوم ١١ يوليو ١٩٥٠ واستمر التحقيق ثلاثة أيام متتالية ، بواقع خمس ساعات فى اليوم ، أدلى أثناءها بأقواله ، وأبرز المستندات التى تؤكد صحتها منها صورة عقد مبرم بين زوجة أحد الضباط ، وتاجر الأسلحة عبد الصمد محمد عبد الصمد ، وصورة العقد المبرم بين وزارة الحربية ، وشركة أورليكن التى يمثلها النبيل عباس حليم . وعقب التحقيق مع احسان عبد القدوس ، انتقلت القضية برمتها الى النائب العام ، والى اللجنة الوزارية التى ألفها وزير الحربية (٣٤) .

---

(٣٢) نفسه .

(٣٣) الأهرام : العدد ٢٣٤٥٠ فى ١٦ يناير ١٩٥١ .

(٣٤) روز اليوسف : العدد ١١٥١ فى ٤ يوليو ١٩٥٠ تحت عنوان : « حول صفقات الأسلحة » .

وبدأ التحقيق فى القضـــية فى يوليو ١٩٥٠ ، فاســتدعى الضابط الذى قال عنه احسان أن زوجته تعاقدت مع تاجر الأسلحة عبد الصمد ، ووجه بالعقد المبرم بين زوجته وتاجر الأسلحة . فلم يســتطع انكاره ، وكان هــذا الاعتراف بمثابة الخطوة الأولى فى التحقيقات ، وعلى ذلك أمر النائب العام باعتقال هذا الضابط ، وهو البكباشى جورج سعد ، ووضعه رهن التحقيق ، فكان أول المعتقلين من الضباط ، كما أمر باعتقال زوجته مرجريت ابراهيم صليب ٠ ثم تتابع اعتقال عدد آخر من المتهمين ، كما أمر النائب العام بتفتيش عدد من منازل ومكاتب المتهمين ، الذين لهم صلات بعمليات توزيد الأسلحة (٣٥) ٠ ولما كان التاجر عبد اللطيف أبو رجيلة ضمن قائمة من تحوم حولهم الشبهة ، فقد رأت النيابة اعتقاله ، ونظرا لوجوده بايطاليا فى ذلك الوقت ، فقد طلبت النيابة من الحكومة الايطالية اعتقاله وترحيله الى مصر ٠ ولكن الســلطات الايطاليــة اعتذرت عن ذلك ، وطلبت الاطـــلاع على التهم المنســوبة اليــه أولا (٣٦) ، وعندمــا علــم أبو رجيلة بذلك أسرع فى العودة الى مصر ، وأعلن أنه يضع نفسه رهن التحقيق (٣٧) ٠

وبدأت تحقيقات النيابة تدور حول معرفة ، هل هناك أسلحة وذخائر اشــــتريت عن طريق لجنة الاحتياجات ، وهى غير صالحة للاستعمال أو مغالى فى ثمنها ، أو اشتريت بأثمان وهمية ، وهل

---

(٣٥) الأهرام : العدد ٢٣٤٣٢ فى ٢٩ ديسمبر ١٩٥٠ ٠

(٣٦) الأهرام : فى ١٧ ينـــاير ١٩٥١ ، تحت عنوان : « قضـــية الأسلحة والذخائر » ٠

(٣٧) روز اليوسف : العدد ١١٤٩ فى ٢٠ يونيو ١٩٥٠ تحت عنـــوان : « عبد اللطيف أبو رجيلة يطالب بالتحقيق معه ، ويقول : ان تضحياته تستحق تقدير الوطن » ٠

هناك من تمكن من الاثراء من وراء هذه الصفقات ؟ كما عهد النائب العام الى بعض المتخصصين والخبراء بالقيـــام بتجربة أعداد من الأسلحة والذخائر ، واثبات صلاحيتها من عدمه (٣٨) ، وقد ثبت من هذه التجارب صلاحية عدد من دانات المدافع ، وعدم صلاحية عدد آخر ٠

وقد يجرنا الحديث الى التساؤل عن الطريقة التى حصل بهـا احسان عبد القدوس على ما كتبه بشأن صفقات الأسلحة ؟

الواقع أن بعض ضباط الجيش ، وبعض المتنافسين على توريد الأســـلحة هم الذين اتصـــلوا باحســـان عبد القدوس للتشهير بمنافسيهم ، ويتضح ذلك من محاضر التحقيق ، حيث أن الأستاذ احسان استشهد باثنين من ضباط الجيش هما البكباشى حســين محفوظ ندا ، والصاغ مصطفى لطفى ، على أن المدافع ١٠٥ مم التى وردت للجيش بواسطة شخصية كبيرة غير صالحة للعمليات ، وأن خطرها شديد على الذين يطلقونها ٠ كما انه قدم صورة فوتوغرافية لهذه المدافع مما يؤكد القول بأن الطريقة التى حصل بها احسان على هذه المعلومات كانت من بعض ضباط الجيش ٠

أما عن التنافس بين المتعاقدين والشركات ، فقد تبين أن الدكتور الشـاذلى الأستاذ بكلية الهندسة ، الذى لم توافق لجنة الاحتياجات على عرضـــه ، وفضلت عليه شركة أورليكون ، قام

---

(٣٨) الاهرام : العدد ٢٣٤٣٢ فى ٢٩ ديسمبر ١٩٥٠ تحت عنوان « تجربة الأسلحة والذخائر » ٠

(٣٩) الأهرام : العدد ٢٣٤٩٠ فى ٢٥ فبراير ١٩٥١ تحت عنوان : « قضية الأسلحة » ٠

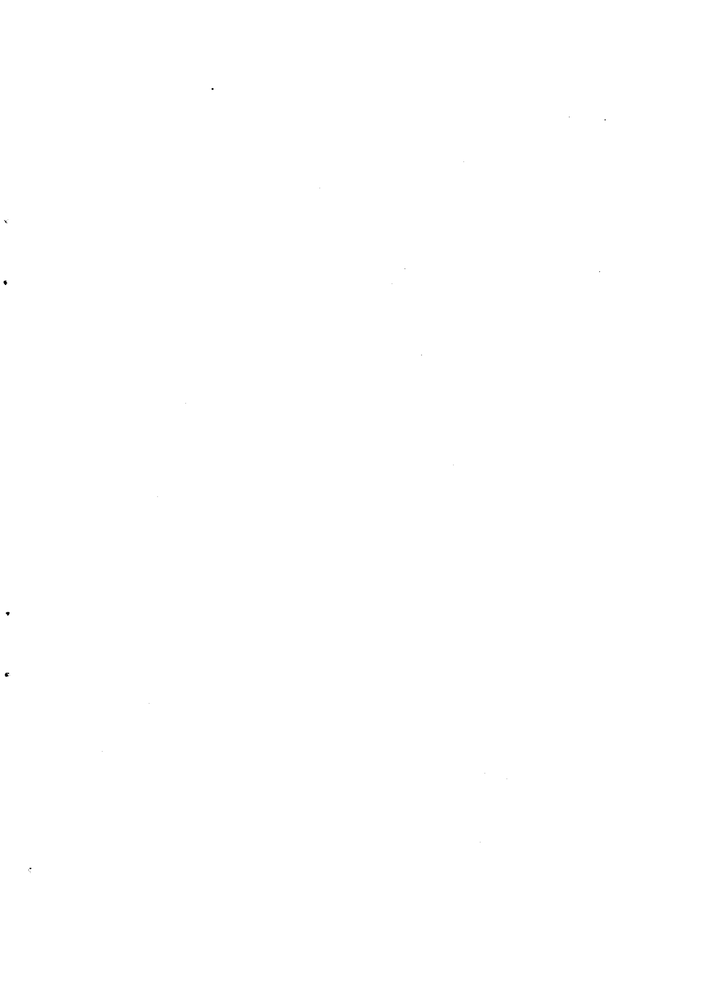
بالاتصال باحسان عبد القدوس وأبلغه ببعض البيانات التى تشهر بالشركة التى وقع عليها اختيار لجنة الاحتياجات .

وعلى كل حال ، فقد قامت سلطات التحقيق بتقسيم القضية الى قسمين :

القسم الأول : خاص بالمتهمين فى قضية التعاقد على شراء أسلحة وذخائر من الخارج ، **والقسم الآخر** : خاص بقضية التلاعب فى شراء الأسلحة والذخائر من الصحراء الغربية .

الفصل الثانى

الأسلحة والذخائر المتعاقد عليها من الخارج



الأسلحة والذخائر المتعاقد عليها من الخارج

أحالت النيابة عدد ١٣ من المتهمين فى قضية الأسلحة والذخائر المتعاقد عليها من الخارج الى قاضى الاحالة وهم بحسب ترتيب قرار الاتهـــام :

١ ـ توفيق أحمد باشا : وكيل وزارة الحربية والبحرية .

٢ ـ اللــواء ابراهيم المسيرى بك : رئيس لجنــة الاحتياجات . ومدير سلاح المهندسين .

٣ ـ اليكباشى مصطفى شديد : بسلاح الأسلحة والمهمات .

٤ ـ النبيل عباس حليم .

٥ ـ القائمقام عبد الغفار عثمان : كبير مفتشى مفرقعات الجيش .

٦ ـ الصاغ فؤاد محمد عاطف : مفتش مفرقعات بقسم الذخيرة وقائد نزل رفح .

٧ ـ **البكباشي حسين مصطفى منصور : كبير ضباط مخازن الذخيرة .**

٨ ـ **الصاغ فؤاد بقطر : مفتش المفرقعات بالسلاح البحرى الملكى .**

٩ ـ **أمير البحر أحمد بدر بك : قائد عام بحرية الملك بالاسكندرية .**

١٠ ـ **محمود فهمى : تاجر ومقيم بشارع قصر النيل بالقاهرة .**

١١ ـ **جوزيف كلكوترونس : تاجر ومقيم بشارع أنيس بالزمالك .**

١٢ ـ **البكباشي جورج ابراهيم سعد : أركان حرب سلاح المهندسين ، وكان يعمل موظفا فى مكتب النبيل عباس حليم فى الفترة المسائية .**

١٣ ـ **عبد الصمد محمد عبد الصمد : من تجار الأسلحة ومقيم بشارع الملك بحدائق القبة بالقاهرة .**

وفيما يلى نعرض للتهم الموجهة لهؤلاء المتهمين (١) :

المتهم الأول والثانى والثالث :

أولا : بصفتهم موظفين ، **فالأول :** يعمل وكيلا لوزارة الحربية والبحرية . **والثانى :** مدير سلاح المهندسين ، ورئيس لجنة احتياجات القوات المسلحة ، التى عهدت اليه وزارة الحربية

---

(١) الأهرام : العدد ٢٣٤٥٠ فى ١٦ يناير ١٩٥١ تحت عنوان « قرار الاتهام » .

والبحرية بمهمة عقد الصفقات ، وابرام العقود ، وشراء كل ما تتطلبه حالة الحرب فى فلسطين ، من أسلحة وقنابل (٢) • **والثالث :** عضو لجنة الاحتياجات وضابط بسلاح الأسلحة والمهمات ، قد سهلوا لشركة أورليكون السويسرية وللنبيل عباس حليم — المتهم **الرابع :** أن يدخلوا فى ذمتهم مبلغ ٤٫١٢٨٫٠٠٠ — (أربعة ملايين ومائة وثمانية وعشرين ألف دولار أمريكى) من نقود الحكومة المصرية . ثمن ستة عشر مدفعا بعيد المدى عيار ١٠٥ مليمتر ميدان وذخيرتها • ومع ذلك لم يتحقق من استعمالها الغرض المطلوب منها لانعدام قدراتها الحسابية ، مما عرض القوات المسلحة المصرية للخطر •

ثانيا : بصفتهم مكلفين بشراء الأسلحة والذخيرة ، مكنوا بطريق الغش شركة أورليكون السويسرية والنبيل عباس حليم من الحصول على أرباح هى أثمان المدافع وذخيرتها المنوه عنها بالتهمة السابقة ، مما عاد بالخسارة على الحكومة المصرية (٣) •

يضاف الى ذلك أن النيابة وجهت الى المتهمين الثانى والثالث أيضا التهم الآتية •

أولا : بصفتهما سالفة الذكر سهلا لشركة أورليكون السويسرية وللنبيل عباس حليم أن يدخلا فى ذمتهما مبلغ ٦٥٨٫٣٣٦ (وستمائة وثمانية وخمسين ألفا وثلاثمائة وستة وثلاثين دولارا أمريكيا) من نقود الحكومة المصرية ثمن بنادق لى انفيلد عيار ٣٠٣ر من البوصة تالفة ولم تقم الشركة بتوريد بعضها •

---

(٢) الأهرام : العدد ٢٣٤٥٠ فى ١٦ يناير ١٩٥١ تحت عنوان « قرار الاتهام » •

(٣) أوراق حسين سرى عامر •

ثانيا : بصفتهما مكلفين بشراء الأسلحة والذخيرة مكنا ــ بطرق الغش ــ شركة « أورليكون » السويسرية والنبيل عباس حليم من الحصول على أرباح هى ثمن البنادق والذخيرة المنوه عنها بالتهمة السابقة ، وقد عادت بالخسارة من ذلك على الحكومة المصرية ٠

ثالثا : اختلسا ورقة متعلقة بالحكومة هى الخطاب الذى أرسل برفقه شركة أورليكون السويسرية للواء ابراهيم سعد المسيرى المتهم الثانى الفواتير المؤرخة فى ٧ مارس ، ١٣ أبريل ، ١١ يونيو ١٩٤٩ ، وأول ابريل ١٩٥٠ مع أنهما الحافظان للخطاب المذكور ٠

هذا عن التهم الموجهة الى المتهمين الثلاثة الأول ، أما عن المتهم الرابع ــ « النبيل عباس حليم » ــ فقد اتهم بأنه لم يكن يعمل لمصلحة الوطن ، وانما كان يعمل لمصلحته الشخصية ، وكانت التهم التى وجهتها النيابة اليه هى :

أولا : أنه اشترك مع المتهمين الثلاثة السابق ذكرهم فى ارتكاب جميع الجرائم سالفة الذكر بطريقى الاتفاق والتحريض بأن قدم ممثلى شركة أورليكون السويسرية فى جميع الصفقات الخاصة بالمدافع ١٠٥ ملليمتر ميدان وذخيرتها ، والبنادق ٣٠٣ وذخيرتها موضوع التهم السابقة ، وحرضهم على الاتفاق معها ليتمكن ــ تحت ستار الصفقات ــ من التخلص صوريا من جانب مما فى ذمته للحكومة المصرية ٠

وقد وقعت تلك الجرائم بناء على ذلك الاتفاق ، وهذا التحريض ٠

ثانيا : أنه بدد ــ اضرارا بالحكومة المصرية ــ مبلغ ٣٩٧٫٠٤٠ (ثلثمائة وسبعة وتسعين ألفا وأربعمائة وأربعين دولارا) كان قد تسلمها من أموالها على سبيل الوكالة لشراء أسلحة وذخيرة ٠

وعن المتهم الخامس وهو القائمقام عبد الغفار عثمان فقد وجهت اليه التهم الآتية :

أولا : انه ـ خلال حرب فلسطين ـ اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع الكونت آتور مانزولينى مدير شركة (كوسترودزيونى ميكانيكا سوسيتا روما نوبرازيونى) بايطاليا فى اساءة صنع ذخائر عمدا اساءة من شأنها أن تجعلها غير صالحة لأن ينتفع بها ، وان تعرض للخطر حياة الأشخاص الذين يناط بهم العمل بها ، وذلك بأن اتفق مع مدير تلك الشركة على صنع ٢٥٠٠٥٦٠ر قنبلة يدوية للجيش المصرى بثمن قدره ١٩٣٠٠٠ر جنيه ، ومن أجزاء ومواد تخالف الرسوم والمواصفات الواردة بالعقد الذى أبرمه بخصوصها ، ومن شأن هذه أن تقلل من قوتها ، وتضعف من تأثيرها وأشرف بنفسه على انتاجها بهذه الصورة المعيبة ، ثم أعطى الشركة شهادة غير صحيحة بصلاحية مائة ألف قنبلة منها ، فوقعت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة .

ثانيا : بوصفه موظفا عموميا (وكبير مفتشى المفرقعات بالجيش المصرى) ارتكب تزويرا فى مكاتبة رسمية يجعله واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة ، مع علمه بتزويرها ، وذلك بأن حرر شهادة للشركة أثبت فيها ـ خلافا للواقع ـ أنه فحص واختبر مائة ألف قنبلة فوجدها صالحة ومطابقة تماما لما اتفق عليه ، فى المواصفات والرسوم المرفقة بالعقد الخاص بها .

ثالثا : بوصفه موظفا عموميا ارتكب تزويرا فى مكاتبة رسمية بأن حرر تقريرا الى وزارة الحربية والبحرية بشأن القنابل المشار اليها استند فيه الى عبد الرحمن الساوى وكيل وزارة الحربية ورئيس البعثة العسكرية فى الخارج ، أنه أمر بتوقيع العقد مع الشركة سالفة الذكر ، مع أن ذلك لا يتفق مع الحقيقة .

رابعا : أنه أرسل هـذا التقرير المزور الى وزارة الحربية فأجازت الصفقة بناء على الواقعة المزعومة التى أسندها الى وكيل وزارة الحربية .

خامسا : بوصفه موظفا عموميا سهل للكونت آتور مانزوليني — مدير تلك الشركة — بأن يدخل فى ذمته ١٩٣٫٠٠٠ مائة وثلاثة وتسعين ألفا من الجنيهات المصرية من نقود الحكومة المصرية ثمنا لتلك القنابل التى أوقف استعمالها لعدم صلاحيتها ، مما أدى الى أن تضيع على الحكومة قيمتها .

سادسا : بصفته مكلفا من قبل الحكومة بشراء قنابل يدوية قبل تعبئة هذه القنابل بمواد رديئة ومجهزة بمفجر أقصر مما هو متفق عليه فى المواصفات والرسوم ، الأمر الذى أضعف من قوة هذه القنابل وجعلها غير صالحة مما عاد بالخسارة على الحكومة المصرية .

سابعا : انه بوصفه موظفا عموميا أعان الكونت « آتوري مانزوليني » — مدير الشركة السابق ذكرها — على عدم الوفاء بما تعهد بتوريده للقوات البرية من القنابل اليدوية بأن ارتضى — وهو يشرف على صناعتها ، وفحصها واختبارها — انتاجها على صورة مخالفة للمواصفات والرسوم المرفقة بالعقد . وحرر شهادة مزورة بصلاحية جزء كبير منها .

ثامنا : بوصفه موظفا عموميا فى لجان فحص واستلام الذخيرة فى أوربا ارتكب تزويرا فى مكاتبة رسمية قام بتحريرها بأن حرر شهادة فى ١٦ يوليه ١٩٤٩ أثبت فيها — على خلاف الحقيقة — أنه فحص ٥٠٠٠ طلقة من الذخيرة ٧٥ ملليمتر ووجدها جيدة ومعدة للاستعمال بعد اختبارها بالصرف ، مع علمه بعدم صلاحيتها .

أما عن المتهم السادس ، فقد وجهت اليه النيابة تهمة أنه بوصفه موظفا عموميا (مفتش مفرقعات — قسم الذخيرة وقائد نزل رفح) ارتكب تزويرا فى مكاتبة رسمية ، وذلك بأن كتب تقريرا بعث به الى رئيسه القائمقام عبد الغفار عثمان — وهو المتهم الخامس — أثبت فيه — على خلاف الحقيقة — أنه أجرى تجربة على القنبلة اليدوية المستوردة من ايطاليا يوم ٢٩ ديسمبر ١٩٤٨ فأسفرت عن نجاحها ، كما أسند فيه — كذبا — الى القائد العام أنه أمر بمواصلة استخدامها ، وألقى محاضرة عنها فى اليوم التالى ٠ كما أن المتهم الخامس اشترك مع المتهم السادس بطريق التحريض والاتفاق على ارتكاب الجريمة سالفة الذكر ، وذلك بأن أوحى اليه واتفق معه على تحرير ذلك التقرير متضمنا تلك الوقائع المزورة ليستعين به فى درء مسئولية استيراد القنابل غير الصالحة ، فوقعت الجريمة بناء على هذا التحريض ٠

وعن المتهم السابع ، فقد كانت التهم الموجهة اليه كما يلى :

أولا : أنه اشترك بطريق الاتفاق مع السنيور « بوجونى آتورى » صاحب الشركة (CIR) بايطاليا فى اساءة صنع الذخيرة ٧٥ ملليمتر المتعاقد على صناعتها للقوات المصرية المسلحة عمدا ، بأن كان موفدا من الحكومة المصرية لمراقبة صناعة الذخيرة ، فأقر صناعتها من أجزاء تخالف المواصفات المتفق عليها مع علمه بذلك ، مما جعلها غير صالحة فى أغراض القتال ٠

ثانيا : بوصفه موظفا عموميا موفدا من الحكومة لمراقبة صناعة الذخيرة ٧٥ ملليمتر ، وفحصها ، ارتكب تزويرا بأن حرر شهادتين : الأولى فى ١٥ ابريل ١٩٤٩ عن فحص ٥٠٠٠٠ طلقة من هذه الذخيرة ، والثانية بتاريخ ١٣ يونيه ١٩٤٩ عن فحص ١٠٠٠ طلقة ، وأثبتت فى هاتين الشهادتين على غير الحقيقة أنه فحص هذه

الطلقـــات ووجدهـــا جيدة ومعدة للاستعمال ، مع علمه بعــدم صلاحيتها .

أما عن المتهم الثامن ، فقد كانت التهم الموجهة اليه هي :

أولا : أنه بوصفه موظفا عموميـــا موفدا من الحكومة لمراقبة صناعة الذخيرة ٧٥ مم ، وفحصها في ايطاليا ، ارتكب تزويرا في مكاتبة رسمية حررت في ٢٣ يولية ١٩٤٩ أثبت فيها – على خلاف الحقيقة – أنه عاين ٥٠٠ طلقة من هذه الذخيرة ، وأتم اختبارها ، وأنها تعتبر صالحة للاستعمال مع علمه بعدم صلاحيتها (٤) .

ثانيا : وجهت اليه تهمة الاشتراك مع المتهمين الخامس والسابع (القائمقام عبد الغفار عثمان ، والبكباشي حسين منصـــور) في معاونة السنيور « بوجوني آتوري – صـــاحب الشركة الايطالية السابق ذكرها – على عـــدم الوفاء بمـــا تعهد به بتوريده للقوات البرية من الذخـــيرة ٧٥ مم التي التزم بصناعتهـــا بطريقة مطابقـــة لمواصفات الذخيرة الأمريكية ، بأن أقروا صناعة هذه الطلقات من أجزاء قديمة مجمعة من المخلفات ومغايرة للمواصفات ، وحرروا – على خلاف الحقيقة – شهادة بصلاحية هذه الذخيرة .

وعن المتهم التاسع (أحمد بك بدر) فقد وجهت اليه تهمتان همـــا :

أولا : أنه استغل ظروف حاجة وزارة الحربية والبحرية لشراء ناقلة بترول لتعزيز الأسطول المصري ، فسهل – بوصفه موظفا – للمتهمين (محمود فهمي) والحادي عشر (جوزيف كلوكوتزومنيس)

---

(٤) صوت الأمة : العدد ١٧٤٦ في ٣ يونيو ١٩٥١ تحت عنوان « الدفاع في قضية الأسلحة الفاسدة يقول » .

أن يدخلا فى ذمتهما نقودا للحكومة ناقلة البترول غردقة بمبلغ ١٣٥ر٤٧٧ر٣٤ جنيهـا فى حين أنه يعلم بأن هـذا الثمن يزيد عن قيمتها الحقيقية البالغة ١٢٥ر١٠٨ر١٦ جنيها (٥) .

ثانيا : بصفته مكلفا بشراء تلك الناقلة « غردقة » على ذمة الحكومة استحصل بواسطة غشـه فى شرائهـا على ربح للمتهمين العاشر والحادى عشر ، مما أدى الى خسارة لحقت بالحكومة المصرية .

أما عن المتهمين العاشر والحادى عشر (محمود فهمى ، وجوزيف كلكوترونس) فقد وجهت النيابة اليهما تهمة الاشتراك مع المتهم التاسع (أمير البحر أحمد بدر) فى ارتكاب الجريمتين سالفتى الذكر ، وذلك بأن اتفقـا معه على أن يشترى الناقلة « غردقة » للحكومة على النحو السابق بيانه :

وعن المتهم الثانى عشر (البكباشى جورج سعد) فقد اتهم بأنه انتفع من الأشغال المحال عليه ادارتها ، بأن تعاقد ـ باسـم زوجته مرجريت ابراهيم صـليب ـ مع المتهم الثالث عشر ـ عبد الصمد محمد عبد الصمد ـ على توريد أسلحة للجامعة العربية ، والمحاربين العرب ، لقاء ربح يعود عليه ، ولما دخلت مصر الحرب ، وتقدم عبد الصمد بعروض الى رئيس لجنة الاحتياجات ، فكانت شروط العقد بينهما أن يكون للسيدة مرجريت ٤٥ فى المائة من الربح ، ولعبد الصمد ٥٥ فى المائة (٦) .

---

(٥) يذكر الأهرام أن شخصا يدعى حسن غزو عرض أن يبيع للوزارة ناقلة بترول ايطالية اسمها « لوتيشيا » بثمن قدره حوالى ٢٢ ألف جنيه ، ولكن بدر بك اعتذر عن شراء هذه الناقلة بالذات من شخص يونانى يدعى جوزيف كلوكترونيس وهو المتهم الحادى عشر ، بواسطة المتهم العاشر ـ محمـود فهمى ـ بثمن قدره ٣٤ر٧٤٤ جنيها و ١٣٥ مليما .

انظر : الأهرام : العدد ٢٣٤٥١ فى ١٧ يناير ١٩٥١ .

(٦) صوت الأمة : العدد ١٧٤٦ فى ٣ يونيو ١٩٥١ .

كما اتهم البكباشى جورج سعد بأنه تستر على مقادير من الأسلحة والذخائر وسهل توريدها الى الجيش بأثمان فاحشة ، رغم عدم صلاحيتها ٠

أما عن المتهم الثالث عشر (عبد الصمد محمد عبد الصمد) فقد وجهت اليه تهمة الاشتراك مع المتهم الثانى عشر ، بطريق الاتفاق على ارتكاب الجريمة سالفة الذكر ، بأن حرر معه باسم زوجته العقد المنوه عنه ، وقدم عرض الأسلحة تنفيذا له فوقعت الجريمة ٠

وبناء على هذه الاتهامات التى وجهتها النيابة الى المتهمين الثلاثة عشر ، طلبت من قاضى الاحالة بمحكمة مصر الابتدائية أن يحيل هذه القضية الى محكمة الجنايات لمعاقبة المتهمين ٠

وبعد أن أعلنت النيابة قرارها ، اتصل مصطفى النحاس رئيس الوزراء تليفونيا بالنائب العام محمد عزمى وهنأه على المجهود المضنى الذى قام به فى هذه القضية ، والذى يعتبر خدمة جليلة للبلاد ، ثم أثنى على قوة دفاعه عن الحق ، وأشاد بموقفه فى كل ما تم فى القضية ، ثم طلب منه مواصلة العمل الى أن يتم التصرف فى باقى التحقيقات (٧) ، وحتى تتخذ العدالة مجراها ، ويسير التحقيق فى مجراه الطبيعى ٠ وقد رفع النائب العام تقريرا الى وزير العدل يطلب منه ابعاد أى مسئول حكومى ، سواء بالقصر الملكى ، أو بالقوات المسلحة ، أو بوزارة الحربية والبحرية عن وظيفته مؤقتا متى كان ذلك فى مصلحة التحقيق ، وقد رد وزير العدل على ذلك بأنه يجب ألا يقف فى سبيل التحقيق أى اعتبار

---

(٧) الأهرام : العدد ٢٣٤٥ فى ١٦ يناير ١٩٥١ تحت عنوان تهنئة للنائب العام وتقدير لمجهوده من النحاس باشا

من ناحية الأشخاص · ونتيجة لذلك طالب النائب العام بوقف كل من الفريق محمد حيدر والفريق عثمان المهـدى عن العمل لتجرى المحاكمة بعيدة عن كل مظنة ، وقد أجيب الى طلبه (٨) ·

كما صدرت الأوامر بتنحية أحمد بك بدر أمير البحر ، وياور شرف الملك · ومع ذلك فقد احتفظ الضباط المتهمون برتبهم حتى تثبت ادانتهم بعد انتهاء المحاكمة (٩) ·

والجدير بالذكر أن تقرير الاتهام الذى تم التوقيع عليه من النائب العـام انصب على بعض الوقائع التى تناولتهـا التحقيقات الخاصة بصفقات الأسلحة والذخائر المتعاقد عليها من الخارج فقط ، ولم يشتمل على قضية أسلحة الصحراء ، حيث كانت لا تزال رهن التحقيق ·

وعقب توقيع النائب العام على قرار الاتهام واعلانه في الصحف قدم عبد الفتاح الطويل ــ وزير العدل ــ استقالته (١٠) ، ولكن النحاس باشا رفض قبول هذه الاستقالة ، موضـحا أن المصلحة العامة تقتضى من وزير العدل العدول عنها ، ومع ذلك فقد اعتكف وزير العدل في داره ، مما أثار الشكوك حول أسباب الاستقالة (١١) ·

---

(٨) الأهرام : العدد ٢٣٤٥٠ فى ١٦ يناير ١٩٥١ تحت عنوان : « الكتابان المتبادلان بين النائب العام ووزير العدل بابعاد حيدر باشا وعثمان المهـدى عن منصبيهما ·

(٩) الأهرام : العدد ٢٣٤٥١ فى ١٧ يناير ١٩٥١ ·

(١٠) نفسه ، تحت عنوان « استقالة عبد الفتاح الطويل باشا وزير العدل أمس » ·

(١١) اجتمع مجلس الوزراء لبحث الموقف من استقالة وزير العدل ، ثم أوفد فؤاد سراج الدين وبعض الوزراء الآخرين الى الاسكندرية لمقابلة وزير العدل واقناعه بالعدول عن الاستقالة ، وبعد محاولات متعددة عدل الوزير عن استقالته · انظر : الأهرام : فى ١٨ ، ٢٢ يناير ١٩٥١ ·

وبالرغم من أن الطويل أوضح أن استقالته ترجع الى أسباب صحية فقد ترددت الشائعات بأن أسباب الاستقالة ترجع الى عدم تعاون النائب العام محمد عزمي معه ، مما يجعلنا نتساءل عن أسباب تلك الاستقالة ، ونحاول أن نبحث عن حقيقتها .

تحليلا لأسباب تلك الاستقالة المفاجئة لوزير العدل نرى أن الأسباب الصحية لم تكن هي السبب الرئيسى الذى أدى الى الاستقالة ، فالمتتبع للخلاف الذى نشب بين الوزير والنائب العام يربط بين اصرار الوزير على الاستقالة فى اليوم الذى صدر فيه قرار الاتهام مقرونا بتهنئة النحاس باشا للنائب العام ، مما يجعلنا نرجح أن الوزير لم يكن موافقا كل الموافقة على تقرير النائب العام ، وتقريظ النحاس باشا له .

لقد حرص وزير العدل على نزاهة التحقيق ، ومثول كل من تمسه أى شبهة بخصوص القضية أمام العدالة ، مهما كانت سلطته واتصالاته بالملك ، على أساس أن للتحقيق سلطانا لا يقف عند حد ، وكانت له مواقف مشهودة بازاء تفتيش منازل المتهمين من كبار رجال الحاشية ، فقد أصر على حضور ادمون جهلان التاجر السورى ، الذى كانت له صلات مشبوهة بعمليات توريد الأسلحة ، وكان أحد المقربين من الملك ، وطالب بعدم السماح له بمغادرة البلاد ، بالرغم من اصرار الملك على سفره ، حتى يكون رهن التحقيق ، كما أصر على تفتيش قصور النبيل عباس حليم ، ومع أنه نجح فى ذلك ، فقد وجد أن الأمور لم تسر حسب ما يريد ، وأن بعض المتهمين أفلتوا بعد أن اتجهت النية الى حفظ التحقيق تجاه بعض رجال الحاشية بايحاء من الملك ، لذلك فانه قدم استقالته (١٢) .

---

(١٢) الأهرام : العدد ٢٤١٦٨ فى ١٤ يناير ١٩٥٣ تحت عنوان « مواقف عبد الفتاح الطويل من فاروق ، ومن قضية الأسلحة والذخيرة تستحق التقدير » .

واذا كان الأمر كذلك ، فلماذا هنأ النحاس النائب العام على جهوده ، مع علمه بأن قرار الاتهام لم يشمل رجال الحاشية ؟

الواقع أن النحاس — فى أثناء توليه رئاسة آخر وزارة له ، فى الفترة من يناير ١٩٥٠ الى يناير ١٩٥٢ — كان يقدم التنازل وراء الآخر للملك ، حتى وصف البعض وزارته بأنها وزارة مهادنة للملك . فقد وافق النحاس على طلب الملك بتعيين حيدر باشا وزيرا للحربية ، مع أن التقاليد الوفدية لا تسمح بأن تضم الوزارة وزيرا غير وفدى ، كما أن حكومته وقفت موقف المدافع عن القصر وعن جميع تصرفاته حتى تلك المواقف التى لم تحدث فى عهدها (١٣) .

وربما يتساءل البعض عن هذا الموقف من حزب الوفد ، الذى كثيرا ما نازل الملك ، وحاول الحد من سلطاته ؟ يذكر محمد حسين هيكل أنــه سأل فؤاد سراج الدين عن أسباب ذلك ، فكان رده : « لقد بقى الوفد فى الشـــارع عشر ســنوات ، كاد يقضى عليه فيها » (١٤) . كمـا ذكر له أن لهم العذر فى الاتفاق مع القصر وسياسته ، مما يوضح لنا أن سياسة الوفد الجديدة هى أن يبقى فى الحكم أطول فترة ممكنة .

أما الوفد فقد فسر مجاملاته المستمرة للملك وتنفيذ ما يستطيع منها بأنه كان ينوى الغاء المعاهدة ، وكان يعلم أن الملك لن يرضى بهذه الخطوة ، ولما كان لا يستطيع أن يقيل الوزارة بسبب محاربتها للانجليز ، فانه سيعمد الى اصــطناع أى أزمة داخلية لاســقاط

---

(١٣) د. يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية . القـــاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ص ٥٠٤ .

(١٤) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية جـ ٢ ص ٢٩٩ .

الوزارة وتفويت فرصة الغاء المعاهدة ، لذلك قرر الوفد أن يتجنب أى أزمة داخلية مع الملك مهما كان الثمن (١٥) .

وعلى كل حال فبالرغم من دفاع الوفديين عن رجال الملك فى قضية الأسلحه الفاسدة ، الا أنها تحت الضغوط الشديدة للرأى العام والصحافة ، فقد اضطرت الى فتح باب التحقيق الذى سار حثيثا حتى وصل الى داخل القصر نفسه (١٦) . ومع ذلك فقد حفظ النائب العام التحقيق مع بعض رجال الحاشية ، أمثال حسن عاكف الطيار الخاص للملك ، والأميرالاى محمد حلمى حسين ، وأنطـــون بوللى ، وأعلن عن براءتهم من تهمــة الاشتراك فى توريد الجيش بأسلحة وذخائر فاسدة (١٧) .

ونظرت القضية أمام قاضى الاحالة فى يوليو ١٩٥١ ، وبعد سماع أقوال المتهمين والشهود قرر الأستاذ ابراهيم هندى قاضى الاحــالة احــالة جميع المتهمين فى القضــية الى محكمــة الجنايات لمحاكمتهم عن التهم الواردة بقرار الاتهام ، فنظرت القضية أمام محكمة الجنايات المؤلفــة برئاســة الأستاذ محمد غالب عطية فى ١٢ ابريل ١٩٥٢ وسمعت أقوال الشهود ، وقد شهدت جلسات القضية الكثير من المناقشات والمرافعات الساخنة ، وأبرز ما يلاحظ أن أغلب المحامين الذين دافعــوا عن المتهمين كانوا من صـــفوف المعارضة ، مع أن المعارضة هى التى كانت قد شجعت على اثارة هذه القضية ، كما يتضح أنه كان للصراع الدائر بين بعض أعضاء

---

(١٥) د. يونان لبيب : المرجع السابق ص ٥٠٤ .
(١٦) نفسه ص ٥٠٦ .
(١٧) الأهرام : العـــدد ٢٣٥٤١ فى ١٧ أبريل ١٩٥١ ، تحت عنوان : « فى مجلس الشيوخ ــ أسباب قرار الحفظ فى قضية الأسلحة » .

هيئة الدفاع وبين النيابة أثره فى طبع جلسات المحاكمة بطابع الاثارة ، واختفاء الهدوء المعهود فى ساحة العدالة ·

ولقد حاولت المعارضة الاستفادة من الجو الذى أثير حول القضية ، وأوضح دليل على ذلك أن الأستاذ على الخشخانى ـ أحد أقطاب الهيئة السعدية ـ كان أعنف المحامين فى الهجوم على النيابة (١٨) ·

وأثناء عرض القضية أمام محكمة الجنايات قدم بعض أسر الشهداء فى الحرب دعوى مدنية يطلبون فيها تعويضا عما أصاب ذويهم نتيجة لامداد المتهمين للجيش بأسلحة فاسدة تصيب رجاله من الخلف بدلا من أن تصيب العدو ، وذلك لتحقيق ربح غير مشروع فقدم أفراد من أسر الصاغات جمال خليفة ، ومحمود سامى ، وأنطون جرجس ، وفؤاد نصرى هندى ، واليوزباشى عبد السلام فريد ، واليوزباشى أنور طعمة التماسات يطلبون فيها التعويض (١٩) ·

وقد رفضت المحكمة التماساتهم لسببين :

السبب الأول : هو أن التهم المطروحة أمام المحكمة لا تنطوى على وقائع قتل ، سواء أكانت عن عمد أو عن خطأ ·

والسبب الثانى : أن ما ادعاه بعض المترافعين فى هذه الدعوة غير مقبول ، ولا يتفق مع الواقع ، وعلى سبيل المثال : فقد بنت أسرة اليوزباشى أنور محمد طعمة دعواها المدنية على أن اليوزباشى المذكور قد استشهد فى الحرب من أجل فلسطين بتاريخ ١٦ أكتوبر

---

(١٨) الجمهور المصرى : فى ١٦ يوليو ١٩٥١ تحت عنوان « قضية الأسلحة » ·
(١٩) الأهرام : العدد ٢٣٦٠٦ فى ٢٢ يونيو ١٩٥١ ·

١٩٤٨ من جراء انفجار احدى القنابل اليدوية الايطاليــــة انفجارا مبكرا وهى فى يده ، وبالرجوع الى المستندات اتضح للمحكمة أن القنابل موضوع الاتهام لم تصل للوحدات المقاتلة الا يوم ٣٠ أكتوبر ١٩٤٨ أى بعد وفاة الضابط المذكور بأربعة عشر يوما (٢٠) .

هــذا عن القضـــية الأولى ، الخاصة بالمتهمين بشراء أسلحــة وذخائر فاسدة من الخارج ، الى أن تم عرضها على محكمة الجنايات . ولكى يتم استكمال الصورة ، ينبغى أن نعرض للقضية الثانية ، وهى قضية الأسلحة والذخائر المشتراة من الصحراء الغربية وهــــذا ما سنعرض له فى الفصل التالى .

---

(٢٠) الأهرام : العدد ٢٣٦٠٤ فى ٢٠ يونيو ١٩٥١ . تحت عنوان : « محكمة الجنايات ترفض الدعاوى المدنية » .

الفصل الثالث

أسلحة وذخائر الصحراء الغربية

أسلحة وذخائر الصحراء الغربية

تبدأ هذه القضية بقيام لجنة احتياجات القوات المسلحة بتسليم الأميرالاى حسين سرى عامر مبلغ ٢٦٫٠٠٠ جنيه ، وتكليفه بأن يبذل الجهد فى جمع الذخائر والأسلحة من صحراء مصر وغيرها من مخلفات الجيوش ، والحصول على ما يمكن الحصول عليـــه ، وبكافة الطرق الممكنة نظرا للحاجة الماسة اليها .

ونتيجة لهذا التكليف قام رجال الحدود بهذه المهمة ، وجابوا الصحراء بحثا عن مصادر الأسلحة والذخائر .

وعندما انتهت حرب فلسطين ، وأثيرت الضجة حول الأسلحة الفاسدة ، وبدأت النيابة تحقيقاتها ، وصل الى علمهـــا عن طريق بعض الشائعات أن هناك تلاعبا قد حدث فى توريد الأسلحة والذخائر من الصحراء الغربية ، وأن هناك انفجارات قد حدثت بســـبب الذخيرة التالفة .

ولكي تتحقق النيابة من ذلك ، ندبت الأستاذ مصطفى محمود فهمي وكيل النائب العام للعمل بنيـــابة مرسى مطروح ليستقى المعلومات اللازمة عن هذا الموضوع ويقدم عنها تقريرا الى النـــائب العام (١) ٠ وقد قام وكيل النائب العام بكتابة تقرير من تســعة بنود تتضمن :

١ ـ أن سلاح الحدود كان قد ضبط مع بعض المهربين كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة فى الفترة من ١٩٤٣ الى ١٩٤٨ فاحتفظ بهـا في مخـازن أقسام السلوم وبراني ومرسى مطـروح والضبعة والحمام ، ثم باعهـا الى وزارة الحربية على اعتبار أنها مشتراة من الموردين العرب بالصحراء الغربية ٠

٢ ـ ان عبـد الرحمن الفلســطينى وعبـد الزين جبريل ومحارب زعلوك وآخرين ذكروا له أنهم باعوا أسلحة وذخائر الى سلاح الحدود بأثمان زهيدة تقل كثيرا عن الأثمان المدونة بكشوف توريد هذه الأسلحة والذخائر من سلاح الحدود الى وزارة الحربية ، كما أنه قد ضبطت بعض السيارات بمرسى مطروح محملة بذخيرة فاسدة مهربة من ليبيا ، وتقدم البكباشى السيد فرح (وكيل محافظة الصحراء الغربية) بالقول أنها تخصه ، وانها معـــدة للجيش المصرى ، الا أن اللجنة التى فحصتها قررت أنها غير صالحة ومع ذلك فقد بيعت هذه الذخيرة للجيش المصرى ٠

٣ ـ ان سلاح الحدود قام بجمع أسلحة وذخائر من الصحراء مستعملا فى ذلك سيارات الحكومة وموظفيها ، ثم باعها الى وزارة الدفاع على أساس أنها مشتراة من الموردين بالصحراء ٠

---

(١) أوراق حسين سرى عامر : قضية أسلحة الصحراء ص ١١ ٠

٤ ـ ان الأميرالاى زكى عبد الحميد محافظ العريش اعترض على الذخائر التى كانت ترد عن طريق سلاح الحدود ، فنقل من مكانه الى القرعة ، كما نقل الصاغ حسن رشـــدى مأمور قسم مطروح ، والبكباشي جميل عبد الوهاب من سلاح الحـــدود ، والأميرالاى أمين فهمى محافظ الصحراء الغربيـــة من أماكنهم الى ادارات الجيش لاعتراضهم على ما يحدث من تلاعب فى شراء الأسلحة والذخيرة وأن لدى هؤلاء معلومات خطيرة عن الموضوع .

٥ ـ أن على أحمد صالح الشهير بحيدة لديه معلومات هامة جدا لتعامله فى موضوع الذخائر مع سلاح الحدود ، وأنه من الممكن سماع أقواله خصوصا وأنه فى الوقت الحالى على علاقة غير ودية مع بعض رجال سلاح الحدود .

٦ ـ أن نزاعا بين حسين صالح المهندس بالأشغال العسكرية وبين القائمقام شرف السيد فرح حول ثلاثة آلاف جنيـــه ، اذ كانا يقومان سويا بتوريد الأسلحة والذخائر لحســـابهما الى الجيش المصرى ، وأنه يمكن اثبات معرفة تفصيلات ذلك الموضوع بسؤال يس دواف ، وأبو بكر سعيد ، وعبد الكافى دعبس ، وعبد اللطيف الزيات .

٧ ـ ان بعض ما ورده عبد الحميد صادق للجيش المصرى من السيارات الامنيبوس ورد باسم مصلحة الحدود بأثمان مرتفعـــة جدا .

٨ ـ ان الثراء المفاجىء ظهر على بعض ضباط مصلحة الحدود الذين كانوا يشتركون فى توريد السلاح ، فالقائمقام السيد فرح أصبح يمتلك أضخم المبـانى وأكبرها فى مرسى مطروح ، والصاغ صبحى السحراوى قائد الطرق الصحراوية أصبح يركب ســـيارة

بريك ، وأن الأميرالاى حسين سرى عامر كان الرأس المفكر الذى قام بتنظيم توريد الذخائر والأسلحة التالفة بأثمان مرتفعة لوزارة الدفاع ، وأنه رجل يخشاه مديرو وأفراد الحدود ٠

٩ ـ أن مدير جمرك مرسى مطروح مستعد لابداء معلوماته عن السرقات التى تمت وأن لديه معلومات خطيرة عن هذا الموضوع (٢) ٠

وبعد أن انتهى الأستاذ مصطفى محمود فهمى ـ وكيل النائب العام ـ من تقريره ، قدمه الى النائب العام فى ١٤ أغسطس ١٩٥٠ موضحا أنه تقرير اجمالى مختصر عن المعلومات التى وصلته وأنه استقى مادته من كل شخص كان يقابله سواء من رجال الجيش أو الموظفين والأهالى ، الى أن تجمعت لديه المعلومات التى أثبتها فى تقريره ، كما طالب وكيل النائب العام بالقبض على اللواء حسين سرى عامر حتى يسير التحقيق فى مجراه الطبيعى موضحا أن له تأثيرا قويا على رجال المصلحة ، ومتهما اياه بالاثراء غير المشروع ، فقد كان يكلف الضباط بشراء أسلحة وذخائر ثم يستكتبهم ايصالات بأكثر من الثمن المدفوع فيها (٣) ، ونتج عن ذلك أن اشترى عزبة فى امبابة تبلغ مساحتها أربعين فدانا ، كما اشترى ألفى متر من الأراضى ضمها الى حديقة منزله ، وأنه يركب سيارة كاديلاك ٠ وعلى اثر ذلك بدأ التحقيق فى القضية وتفتيش مساكن من تناولهم الاتهام وكان ذلك فى ١٦ أغسطس ١٩٥٠ ٠

وبعد تحريات النيابة طلب النائب العام من وزارة الحربية محاكمة الأميرالاى حسين سرى عامر أمام مجلس عسكرى ، أو الاكتفاء

---

(٢) قضية أسلحة الصحراء ص ص ١٢ ـ ١٤ ٠

(٣) الأهرام : العدد ٢٣٥٠١ فى ١٩٥١/٣/٨ تحت عنوان : « الأسلحة المجموعة من الصحراء ٠

باخراجه من خدمة الجيش بالطريق الذى تراه وزارة الحربية ، باعتبار أنه لا يصلح للبقاء فى الخدمة (٤) ٠ فعرض الأمر على رئاسة هيئة أركان حرب الجيش ، فرأت أن القضية المطلوب الفصل فيها عسكريا بالنسبة الى الأميرالاى حسين سرى عامر وثيقة الاتصال بقضية الجيش الكبرى ، وبما أن الجيش لم يقم بأى تحقيق فيها من بدايتها ، بل ان النيابة العامة هى التى تولت التحقيق وانتهت منه ، كما أنها وجهت الى اللواء حسين سرى عامر تهمة تشابه بعض التهم المنسوبة لبعض المتهمين الذين أحالتهم النيابة العامة للقضاء الوطنى ، لذلك فلا معنى أن يطلب النائب العام من وزارة الحربية محاكمة بعض المتهمين من رجال سلاح الحدود فى قضية توريد الأسلحة والذخيرة من الصحراء الغربية وغيرها من الجهات الأخرى ، ويترك البعض الآخر للقضاء الوطنى ، لأن فى ذلك تجزئة الفصل فى هذه القضية التى يجب أن تحكم فيها جهة قضائية واحدة حتى يكون الحكم عادلا (٥) ٠ ونتيجة لذلك قبضت النيابة على اللواء حسين سرى عامر ، وظل متحفظا عليه رهن التحقيق مدة ثلاثة شهور (٦) ، متهمة إياه باساءة التصرف فى المبلغ الذى تسلمه من لجنة الاحتياجات ، وهو ٢٦ ألف جنيه على ذمة شراء أسلحة وذخيرة من

---

(٤) أوراق حسين سرى عامر : مذكرة مستشار الدولة الى وكيل وزارة الحربية بتاريخ ١٩٥١/٣/١١ بخصوص ما نسب الى الأميرالاى حسين سرى عامر أركان حرب سلاح الحدود ٠

(٥) أوراق حسين سرى عامر : خطاب من رياسة هيئة أركان الجيش الى وزير الحربية والبحرية بتاريخ ١٩٥١/٣/١٢ بخصوص طلب الفصل فيما يتعلق بالأميرالاى حسين سرى عامر ، والبكباشى محمد عاطف محمود ٠

(٦) أوراق حسين سرى عامر : قضية أسلحة الصحراء ٠

الصحراء الغربية ، كما وجهت اليه تهمة ظهور عجز قدره تسعة آلاف قنبلة من القنابل التى اشترت لحساب الجيش (٧) .

وقبضت النيابة — أيضا — على القائمقام السيد فرح ، وكيل محافظة الصحراء الغربية ، وحسين صالح المهندس بسلاح الحدود . وبعد تحقيقات مكثفة مع هؤلاء المتهمين أسفرت النتيجة عن اتهام اثنين فقط ، هما القائمقام السيد فرح والمهندس حسين صالح (٨) واخراج اللواء حسين سرى عامر من قائمة الاتهام حيث لم يجد المحققون ما يستطيعون به تقديمه للقضاء (٩) .

وقد وجهت النيابة الى المتهم الأول تهمة الافادة والاثراء من عمليات شراء الأسلحة والذخائر واختلاس أموال أميرية سلمت اليه فاتهمته باختلاس مبلغ ٨١٠٠ر٦٤٠ جنيه (ثمانية آلاف ومائة جنيه وستمائة وأربعين مليما) من أموال الجيش المصرى ، عندما تسلم من اللواء حسين سرى عامر مبلغ ثلاثة عشر ألف جنيه ، ليشترى به أسلحة وذخيرة للجيش المصرى ، فاشتراها بأثمان تقل عما حاسب عليه الحكومة بمقدار المبلغ المختلس ، كما وجهت اليه تهمة توريد أسلحة وذخائر غير صالحة للاستعمال ، يضاف الى ذلك أن النيابة وجهت الى هذا المتهم تهمة الاشتراك مع المتهم الثانى فى اختلاس مبلغ ألف وأربعمائة جنيه من مبلغ ألفى جنيه تسلماها من الحكومة

---

(٧) الأهرام : العدد ٢٣٥٠١ فى ١٩٥١/٣/٨ تحت عنوان : « الأسلحة المجموعة من الصحراء » .

(٨) الأهرام : العدد ٢٣٤٩٩ فى ٦ مارس ١٩٥١ تحت عنوان : « النيابة تقدم ضابطا ومهندسا لمحكمة الجنايات » .

(٩) أوراق حسين سرى عامر : مذكرة بتاريخ ٩ نوفمبر ١٩٥٢ يدافع فيها حسين سرى عامر عن نفسه .

للغرض السابق ، وطلبت من قاضي الاحالة احالتها الى محكمة الجنايات (١٠) .

وقد قسمت النيابة المبلغ الذى اتهمت القائمقام سيد فرح باختلاسه وهو ٨١٠٠ر٦٤٠ جنيه ، الى ثلاثة أقسام على النحو التالى :

١ ـ ٤٦٦ جنيها من ثمن الذخائر التى جمعت للهيئة العربية وقبض ثمنها من لجنة الاحتياجات .

٢ ـ ١٤٨٨ جنيها و٥٠٠ مليم قيمة فرق السعر الذى حصل عليه من الذخائر الموردة من على حيده .

٣ ـ ٦١٤٦ جنيها و ١٤٠ مليما وينقسم هذا المبلغ بدوره الى أربعة أقسام هى :

٤٠٢٩ جنيها فرق السعر فى توريد قنابل ٢٥ رطل ، كما هو ثابت من الكشف المؤرخ فى ١٩٤٨/٧/٢٧ .

٨٠٩ جنيها فرق السعر فى توريد قنابل الهاون ٢ و ٣ بوصة على أساس السعر فيها واحد كما هو ثابت فى خطاب محجوب خليل الكاديكى المحدد لسعره .

٥٥٧ جنيها فرق السعر فى توريد قنابل ٢٥ رطل .

٧٥١ جنيها و ١٤٠ مليما فرق السعر فى توريد طلقبات الرصاص (١١) .

---

(١٠) أوراق حنشين سرى عامر : قضية أسلحة الصحراء . الحكم الصادر بتاريخ ٧ نوفمبر ١٩٥١ فى القضية رقم ١٥٢٠ لسنة ١٩٥١ وايل الشهيرة بقضية الصحراء ص ص ١٠ ، ١١ .

(١١) قضية أسلحة الصحراء ، ص ٢٣ .

كما ذهبت النيابة فى مرافعتها الى أن القائمقام السيد فرح قد استولى على ١٩٤ صندوقا بها دانات ألمانية عيار ٣٧ ملليمترا ، وأن البكباشى محمد عاطف قد استولى كذلك على ٤١ صندوقا . ورغم أن مجموع الدانات داخل هذه الصناديق ٢٨٢٠ دانة ، فان سيد فرح ورد من هذه الدانات ـ كما هو ثابت من كشوف التوريد ـ ٢٧٩٥ دانة ، وأنه اقتضى ثمنا لها ٤٦٦ جنيها ، وأن هذه الدانات ـ وان كانت أقل بخمس وعشرين مما تحتويه الصناديق المذكورة ـ الا أن السيد فرح نفسه ، اعترف فى التحقيق أنه استولى على هذه الصناديق وأنها بعينها المحتوية ٢٧٩٥ دانة ، وهى الثابتة فى كشوفه ، وأن الخمسة وعشرين دانة التى لم تحتسب كانت تالفة ، واستندت النيابة فى كل ذلك الى شهادة عبد الرحمن الفلسطينى ، وما اعتبرته اعتراف المتهم السيد فرح ، والى الكشوف الثابتة التى بها ما ورده من هذا الصنف وثمنها ، وردت على ما دفع به المتهم الأول هذه التهمة من أنه سلم الثمن الى عبد الرحمن الفلسطينى ، بأن عبد الرحمن هذا قد أنكر تسلمه المبلغ ، وأن المتهم نفسه قد اضطربت أقواله فى هذا الشأن . وذهب الاتهام بعد ذلك الى أنه طالما أن هذا المبلغ قد دفع من الحكومة ولم يسدد الى من كان يجب أن يسدده المتهم الأول اليه فهو باق فى ذمته ، ويكون مختلسا له ، لأن الحكومة لم تنفذ التزامها بدفع أثمان هذه الذخائر الى أصحابها الحقيقيين ، ولو أنها دفعت هذا الثمن الى المتهم الأول (١٢) .

وحيث أنه قد ورد ذكر اسم عبد الرحمن الفلسطينى فى البند الثانى من مذكرة الأستاذ مصطفى محمود وكيل النيابة على أنه من

---

(١٢) قضية أسلحة الصحراء : ص ٢٥ .

الموردين المقيمين بمرسى مطروح ، وممن كانوا يوردون الأسـلحة والذخائر التى يجمعونها من الصحراء الى سـلاح الحدود بأثمان زهيدة ، فقد استدعى عبد الرحمن الفلسطينى المذكور ، وتم سؤاله بتاريخ ٥ سبتمبر ١٩٥٠ فأنكر توريده أسـلحة وذخائر للجيش المصرى أو أنه اشترك مع أى من ضباط سـلاح الحدود فى توريد ذخائر ، وعندما سئل عما اذا كان على علم بأن اللواء حسين سرى عامر والقائمقام سيد فرح وأعوانهما كانوا يتلاعبـون فى توريد الذخيرة ، فقال انه لا علم له بكيفية محاسبتهم للحكومة ، كما نفى علمه بأخذهم ذخائر من مضبوطات القضايا الموجودة بالمخـازن ، ومحاسبة الحكومة عليها باعتبارها مشتراه ، وعندما نوقشـت أسعار الذخيرة السائدة فى الصحراء ذكر أن ثمن طلقة البندقيـة الألمانية أو الانجليزية خمسة مليمات ، ان كانت جديدة ، ومليمان ان كانت قديمة ، وأن ثمن الطلقة المضادة للدبابات عشرة مليمات ، والدانة ٣٧ مم مائة مليم ، والقنبلة الهاون ٨١ مم خمسـمائة مليم للصندوق ذى الست قنابل ، والقنبلة الميلز من خمسة عشر الى عشرين مليما ، والدانة ٢ رطل مائة مليم والذخيرة العشرين ملليمتر عشرين مليما (١٣) ، أما الألغام والمتفجرات وقنابل الطائرات ، فكان المرشد يأخذ مكافأة عن الارشاد تتراوح بين جنيهين وخمسة مهمـا كانت الكمية ، وقال ان هذه هى الأثمان التى كان يشترى بها للهيئة العربية العليا ، كما قال — فى مجمل شهادته — أنه كان فى أول الأمر يجمع الأسلحة والذخائر من ليبيا لحساب الهيئة العربية العليا ، وكان كل رجال الحدود يساعدونه حتى تدخلت الجيـوش النظامية الحرب فى مايو ١٩٤٨ فحضر اليهم اللواء حسين سرى عامر وجمعهم

---

(١٣) قضية أسلحة الصحراء : ص ص ٢٥ ، ٢٦ .

المحافظ سيف اليزل وطلب منه أن ينسحب من العمل لأن جمع الذخائر سيكون لحساب الجيش المصرى ففعل ، ولكنه عاد للعمل فى جمع الذخائر والأسلحة ، كما ذكر عبد الرحمن الفلسطينى أن أسعار الذخيرة زادت وتضاعفت عند الشراء علينا ، عندما دخلت الجيوش النظامية الحرب ، فقد زاد ارتفاع الأسعار لدرجة أن وصل سعر البندقية ٢٥ر٢٦ جنيها ، وصار سعر الألف طلقة يتراوح مابين ٢٥ جنيها و٣٠ جنيها ، كما شهد أن السيد فرح اشترى أسلحة وذخائر للهيئة العربية العليا وللجامعة العربية ولآخرين من المجاهدين بمبلغ نحو تسعين ألفا من الجنيهات ، وأنه لم يكن يعطى للموردين أو يأخذ منهم ايصالات ، اذ كان أساس المعاملة الأمانة والثقة (١٤) . كما ذكر أن القائمقام السيد فرح كان يحاول – فى معاملة الموردين له – بشتى الطرق التأثير فيهم وبعث روح الجهاد فى نفوسهم فكان أكثرهم يستجيبون له ، ويضحون بشىء من الربح اشتراكا منهم فى الجهاد ، ومنهم من كان لا يلبى فيقبض ثمنا أكثر قليلا من غيره .

ومن هذه الأقوال يتضح أن ما ذكره عبد الرحمن الفلسطينى يختلف عما ذكره مصطفى محمود فهمى وكيل النائب العام . فقد أنكر عبد الرحمن الفلسطينى أنه يعرف كيفية محاسبة سلاح الحدود للحكومة ، فى حين يذكر تقرير وكيل النائب العام أنه ذكر أن الأثمان المدونة فى كشوف توريد الأسلحة والذخائر التى يحاسب بها سلاح الحدود وزارة الحربية أكثر من ثمنها الأصلى ، كما أنه أنكر معرفته بأى تلاعب فى حساب الذخيرة ، مما يدفعنا الى التساؤل : هل اختلاف أقوال عبد الرحمن الفلسطينى عن تقرير وكيل النائب

---

(١٤) قضية أسلحة الصحراء : ص ٢٨ .

العام يرجع الى خشيته من انتقام رجال سلاح الحدود منه ؟ أم أن وكيل النائب العام كان متجنيا على المتهمين فى هذه القضية ؟ ٠

ان من الصعب على أحد أن ينكر أنه فى مثل عمليات السمسرة والوساطة لا يحدث تلاعب ، ولكن يتضح لنا أيضـــا أن مصطفى محمود فهمى وكيل النائب العام كان على علاقة غير طيبة باللواء حسين سرى عامر ، وببعض رجال سلاح الحدود فقد سبق له أن كان يعمل محاميا فى السويس قبل تعيينه وكيلا للنائب العام (١٥) ٠ كمـا كان يعمل متعهدا لتموين الجيش البريطانى بمنطقة عتاقة التابعـــة لمصلحة الحدود ، وأنه كان يتلاعب فى مواد التموين مستغلا فى ذلك نفوذ والد زوجته محمد مصطفى بك وصفى وكيل مصلحة الحـدود آنذاك . كما حررت له عدة محاضر بسبب هذه المخالفة ، وأخذ رجال المصلحة فى مراقبته فتملكه الحقد عليهم ، وانتهز فرصة انتخابات ١٩٤٥ وأرسل تلغرافا موقعا عليه منه ومن اثنى عشر شخصا اتهم فيه حسين سرى عامر وبعض رجال الحدود بالتلاعب بالانتخابات ٠

ولما تم اجراء تحقيق فى هذا الشأن اتضح أن أحدا لم يوقع على التلغراف غيره ، وانتهى الأمر باعتذاره عن تقديم شكواه ، وقد أكد ذلك أوراق تحقيق هذه القضية فى المحكمة (١٦) ٠

ومما سبق يتضح اسراف مصطفى فهمى فى اتهـــامه ، وأن ما كتبه من تقارير لم يكن مدفوعا بالصالح العام ، وانما كان الباعث عليه هو الرغبة فى الانتقام من حسين سرى عامر ورجاله ٠

---

(١٥) الأهرام : العدد ٢٣٧٣٩ فى ٧ نوفمبر ١٩٥١ تحت عنوان : « قضية الصحراء الغربية » ٠

(١٦) قضية أسلحة الصحراء : ص ص ٢١ ــ ٢٢ ٠

ورغم كل ذلك ، فانه نتيجة لما ورد فى مذكرة وكيل النائب العام من أن أحمد صالح الشهير بحيدة لديه معـــلومات هامة عن موضوع الذخائر ، وأنه ورد ذخائر حصل القائمقام السيد فرح على عمولة تقدر بمبلغ ٥٠٠ مليم و١٤٨٨ جنيها ، فقد ذهبت النيابة الى على أحمد صالح الشهير بحيده قد ورد للمتهم الأول بما قيمتـه ٥٠٠ مليم و٢٤١٣ جنيها ، وردها المتهم الأول الى لجنة الاحتياجات وقبض ثمنها كالآتى :

مليم جنيه	
٥٠٠ر١٤٨٣	ثمن ٨٤٠ صندوق قنـــابل طائرات زنة ٢٠ر٢٥ ، و ٤٠ ، و ٢٥٠ ، و ٥٠٠ رطل ثابتة فى الكشـــف المؤرخ فى ١١ يناير ١٩٤٩ .
١٢٠	ثمن قنابل طائرات وردت لسلاح الطيران الملكى ثابتة بالكشف فى ٤ يناير ١٩٤٩ .
١٠	ثمن ٨١ مفجرا لقنابل الطائرات سلمت لسلاح الطيران ثابتة بالكشف المؤرخ فى ٦ يناير ١٩٤٩ .
٢٠٠	ثمن ٢٧٤ قنبلة طائرات ألمانى ٥٠ ، و ٥٠٠ كجم ، و ٢٥٠ ، و ٥٠٠ رطل بكشف ٢١ مارس ١٩٤٩ .
٥٠٠	ثمن ٤٧٣ قنبلة زنة ٢٥٠ ، و ٥٠٠ ، و ١٠٠٠ رطـل سلمت لسلاح الطيران بكشف ١٩٤٩/٦/٢ .
١٠٠	ثمن ٢ مدفع جوفرز بكشف ١٩٤٩/٦/٢ .

ومع أن القائمقام السيد فرح قد تسلم أثمان هذه الذخائر فانه لم يعد يدفع لعلى صالح حيده سوى ٩٢٥ جنيها ، واستولى هو على الباقى وهو ٥٠٠ مليم و١٤٨٨ جنيها ومن الملاحظ أن تقرير وكيل

النيابة ينم على أنه كان يتصيد الفرصة للايقاع بالمتهمين ، فقد حرص على أن يوضح أن على صالح حيده على علاقة غير ودية مع رجال الحدود قاصدا بذلك فيما يبدو التنويه للنيـــابة بسهولة الحصـــول على معلومات لهذا السبب (١٧) ٠

وقد ذكر أحمد صالح فى شهادته ـ أثناء التحقيق ـ أنه ازاء الحاج سيد فرح عليه وافهامه له أن توريد الذخائر للجيش المصرى خدمة وطنية ، سافر معه الى جغبوب لجمع الأســلحة والذخائر من هناك (١٨) ، وأرشده الى مطار سرى فيه قنابل طائرات ، وقنابل مضادة للطائرات كلها جديدة معبأة فى صناديقها ، فاتفق معه على أن يورد له هذه الصناديق بسعر جنيهين للصندوق ، كما أرشده أيضا الى أربعة مدافع جوفرز ، على أن تكون مكافأة الارشاد عنهـا ستين جنيها ، ولكنه لم يتسلم منهـــا شيئا ، كما أنه اختلف مع القائمقام سيد فرح على الحساب ، فهدده بالاعتقال ٠ وانتهى الأمر الى قبوله مبلغ ٦٠٠ جنيه كصافى حسابه حرر اقرارا به على أن يسدد هذا المبلغ فى أغسطس ١٩٤٨ ، ولكنه لم يسدد له هـــذا المبلغ بل هدده بالاعتقال فاضطر ـ تحت التهديد ـ الى أن يعطيه اقرارا بأنه خالص بحسابه (١٩) ٠

وعند مناقشة هذا الشـــاهد أمام المحكمة قال : انه اشترى ـ بناء على طلب السيد فرح ـ حوالى ثمانية أطنان من الذخيرة من جغبوب ، وحملها على عربة ديزل الى سيوه ومنها الى مطروح فكلفه

---

(١٧) قضية أسلحة الصحراء : ص ٣١ ٠

(١٨) الأهرام : العدد ٢٣٧٣٦ فى ١٩٥١/١١/٤ تحت عنوان : « قضيـــة الصحراء الغربية » ٠

(١٩) قضية أسلحة الصحراء : ص ٣٢ ٠

ذلك نحو ٧٠٠ جنيه ، ولم تقبل هذه الذخائر ، وفي أثناء وجوده في جغبوب كلف بعض العربان هنـاك أن يحضروا له عينـات من القنابل فأرسلوا اليه بعض صناديق حضر الطيار عبده سليم لمعاينتها فقبلها . وكلفه بالتوريد ، ولكنه أبى الا أن يـكون ذلك عن طريق رسمي . وحضر له السيد فرح بعد ذلك بنحو ثلاثة أيام ، وطـلب منه ذخيرة من جغبوب ، فصحبه اليها بعد أن أخطر ادارة مخابرات الجيش بذلك ، فلما وصلوا الى جغبوب وعلى بعد نحو ٣٥ الى ٤٠ كيلومترا وجدوا مخازن الجيوش يضع بعض الأعراب يدهم عليها ، فكلفه السيد فرح بالشراء منهم فاشترى منهم صندوق الذخيرة بما يتراوح بين ١٥ و٧٠ قرشا ، وأحيـانا كان يدفـع جنيهين ثمنـا للصندوق من مكان ، وأحيانا كان يدفع في الصندوق خمسة عشر قرشا من مكان آخر ، وقد تم صرف نحو ١١٠٠ جنيه ، دفع له السيد فرح ٤٠٠ جنيه ، في جغبوب ثم دفع ٥٠ جنيها ، كما دفع السيد فرح ٢٣٠ جنيها ضرائب للسيارات ، كما دفع أجور السيارات التى نقلت الذخيرة ، وتبقى له بعد ذلك نحو ألف وسبعمائة جنيه ، رفض السيد فرح أن يدفعها بحجة فسـاد الذخيرة . وانتهى الأمر بأن هدده بالاعتقال فسكت عن المطالبة بعد أن سلمه اقرارا بأنه خالص من كل شيء .

ومن التحقيق يتضح أنه ليس هناك ما يثبت صـحة أقوال الشاهد أحمد صالح ، فان الكشفين عماد الاتهام في اثبات هـذا الادعاء ـ ليسا مكتوبين بخط المتهم ولا توقيع له عليهما ، كما يلاحظ أن الكشف الثاني من عمل الشاهد وحده (٢٠) . لذلك فلا حجة له اطلاقا قبل المتهم . أما الكشف الأول فقد قال الشاهد عنه :

---

(٢٠) قضية أسلحة الصحراء ص ٣٥ .

ان العبارات والاشارات المكتوبة بالحبر أمام بعض بياناته مكتوبة بخط المتهم ، ولكن المتهم أنكر أمام المحكمة أنها بخطه ، وعلى أى حال فان ما يستفاد من هذا الكشف أنها صناديق قنابل قد وردت لقسم مطروح عن طريق الشاهد على أحمد صالح ، لكن بيان أنواع هذه القنابل أو سعرها على اختلاف أوزانها وحمولة العربة منها أو ما وجد منها صالحا بعد ذلك وما وجد غير صالح أو استبقى لحساب المتهم كل أولئك لا ينطق عنه الكشف ولا يدل عليه مما لا يمكن معه اعتبار هذا الكشف أساسا لحساب ، فاذا أضيف الى هذا اضطراب الشاهد فى الادلاء ببياناته لا يترك مجالا لاعتبار هذا الكشف دليلا صحيحا وأساسا سليما (٢١) .

فالشاهد نفسه اعترف بأن الاتفاق بينه وبين سيد فرح كان على أساس احتساب سعر صندوق الذخيرة جنيهين تسليم مطروح ، وأن سيارته كسرت أثناء النقل فاضطر الى استئجار عربات حاسب عليها السيد فرح .

وحيث أن الأساس الذى بنى عليه الاتهام من أن كل الذى ورده المتهم السيد فرح من قنابل الطائرات هو ما استورده من على أحمد صالح لا سند له لأن الكشف الأول معنون بالقنابل المسلمة لقسم مطروح دون تحديد ، كما أن الشاهد ذكر فى شهادته أنه اتفق على أن يكون سعر الصندوق الواحد من القنابل جنيهين ، وهذا السعر فى ذاته يزيد على ما ورد به السيد فرح للجنة الاحتياجات . فالمتهم كان يورد فى بعض الأحيان صناديق قنابل ثقيلة بسعر أقل من جنيهين للوحدة الواحدة ، وهذا يناقض ما أورده الشاهد

---

(٢١) قضية أسلحة الصحراء ، ص ص ٣٥ ، ٣٦ .

فى شهادته من تحديد سعر الجنيهين للصندوق الواحـــد وللقنبلة الثقيلة ، ويوضح عدم تحرى الشاهد الصدق فى أقواله (٢٢) .

كما ذكر الشاهد أن الليبيين كانوا يبيعون القنابل ويفرحون بالأثمان التى تدفع لهم ، وانهم كانوا لا يستطيعون ذكر أسمائهم فى عمليات البيع خوفا من بطش الانجليز ، فكان الشاهد يســوب عنهم ، ويذكر اسمه فى الكشوف الرسمية (٢٣) ، كما أن ادعاء الشاهد بتهديد السيد فرح له بالاعتقال لم يقم على صـــحته أى دليل فالشاهد فى نظر المحــكمة لم يــكن لين العريكة لدرجة أنه يستجيب لهذا التهديد كما أنه لم يكن بينه وبين السيد فرح من الصفاء للدرجة التى تسكته عن مطالبته بحقه ، فهو يشك فيه ويخاف أن يدبر له أمرا ، فهو لذلك يكتب لقـلم مخـابرات الجيش المصرى مسجلا ينبئه فيه بأمر ذهابه معه الى جغبوب ليأمن بذلك شره ، مما يعنى أن هذا الشاهد كان يعرف طريق المخـابرات المصرية ، مما يجعل السيد فرح يفكر كثيرا قبل أن يتـلاعب فى أذون توريـد الذخيرة .

كما يتضح من أوراق القضية أنه قد حدثت مشادة بين الشاهد والسيد فرح قبل هذه القضية ، وأن الشاهد لم ينس أن السيد فرح كان سبب فصله من مشيخة سيوه أثناء الانتخابات وبعـــدها الى ما قبيل التحقيق من ٤ يناير ١٩٥٠ الى ٩ أغسطس ١٩٥٠ ، لذلك فقد حاول الشاهد الانتقام لنفسه بالاضـــافة الى أنه انتهز

---

(٢٢) قضية أسلحة الصحراء : ص ص ٣٦ ، ٣٧ .

(٢٣) الأهرام : العدد ٢٣٧٣٧ فى ٥ نوفمبر ١٩٥١ تحت عنوان « قضـــية أسلحة الصحراء الغربية » .

الفرصة ليخرج كذلك بربح مادى توقع أن الحكومة ستعطيه له إن هو أوضح أن له أموالا وحسابات طرف وكيل المحافظة السيد فرح ٠

على أن المحكمة لاحظت أن المتهم الأول كان سليم النية فى تعامله مع هذا الشاهد ، وأنه كان واثقا من تصرفه الشخصى معه ، وأنه كان يورد الأسلحة والذخائر كخدمة عامة لا كوسيلة من وسائل الكسب أو الانتفاع المادى لدرجة أنه لم يحصل على المخالصة التى قال الشاهد أنه كتبها له ، ولم يعن له الاحتفاظ بها وهى وحدها كانت كافية لأن تبرىء ذمته قبله ، وتسقط أى ادعاء له ، ذلك أنه لم يدر فى خلد المتهم أن مثل هذا الشاهد ، وقد استوفى حقوقه كاملة يعود ويدعى ما ذكره ٠

وعن الواقعة الثالثة فقد أوضحت النيابة العامة أن المتهم القائمقام السيد فرح قد أدخل فى ذمته مبلغ ٦١٤٦ر٤٠٠ جنيها من فرق سعر الذخائر وردها له محجوب الكاديكى منها ٤٠٢٩ جنيها قيمة الفرق الناتج عن توريد ٢٦٨٦ صندوق قنابل ٢٥ رطلا وردها المتهم بسعر جنيهين ونصف للصندوق ، فى حين حاسب عليها محجوب الكاديكى بسعر جنيه واحد للصندوق ، ومنهم ٨٠٩ جنيهات قيمة فرق السعر عن توريد ٢٨٣ صندوقا من قنابل و٥٢٦ر٢ صندوق من قنابل الهاون على أساس أن قيمة ما أدخله المتهم فى ذمته هو جنيه واحد عن كل صندوق ٠ ومنها مبلغ ٧٥١ جنيها و ١٤٠ مليما قيمة فرق السعر فى طلقات الرصاص التى استوردها المتهم من محجوب الكاديكى المذكور ، وهو يقابل نصف الثمن الذى قبضه المتهم من لجنة الاحتياجات على أساس أن سعر الطلقة الواحدة عشرة

مليمات ، مع أنه استوردها بخمسة مليمات فقط (٢٤) ، وحيث أن الأساس الذى استند اليه الاتهام فى هذا الشأن يرجع الى قول محجوب الكاديكى والى الخطاب الصادر عنه ، والى الكشوف المرفقة به ، والمضبوطة بمنزل المتهم السيد فرح ، والسعر الذى باع به الذخائر للمتهم ، ومقارنة ما ورد فى هذه الأوراق بالأثمان التى ورد بها المتهم الذخائر للجنة الاحتياجات ، وقد شهد محجوب الكاديكى فى التحقيقات أن صناديق القنابل كانت تتراوح أسعارها بين خمسين قرشا وثلاثة جنيهات حسب حالتها ، وأن الصندوق الواحد من قنابل الهاون ٣ بوصة كان يساوى ثلاثة جنيهات كما شهد أن الأسعار — فى أول الأمر — كانت رخيصة ، ثم ارتفعت حتى تضاعفت حين دخل رجال الحكومة مشترين ، فقد كان سعر الألف مشط من الطلقات يتراوح بين ١٥ و ٢٥ جنيها ، فارتفعت الأسعار الى الضعف ، كما أوضح أنه لم يكن موردا بالمعنى المفهوم ، بل كان واسطة بين السيد فرح ، وبين الموردين من الأعراب وأوضح أنه لا يعرف القراءة والكتابة وأن الخطاب والكشوف انما كتبت باملاء من هؤلاء الموردين ، كما ذكر أن الأثمان كانت تتراوح حسب حالة العرض والطلب ، وأن الأعراب كانوا يتحدثون معه عن المتهم الأول ويذكرون عنه الخير ، وأنه كان يوافيهم دائما بأثمان ما يوردون من ذخائر .

وقد لاحظت المحكمة فى أقوال هذا الشاهد أنه ذكر أن بعض الصناديق يبلغ ثمن الواحد منها ثلاثة جنيهات مع أن المتهم الأول ورد بأقل من هذا الثمن كما لاحظت المحكمة أن الوارد فى الكشوف المسندة الى محجوب الكاديكى تشمل ذخائر كثيرة تزيد على ما ورده

---

(٢٤) قضية أسلحة الصحراء : ص ص ٣٨ ، ٣٩ .

المتهم ، مما يدل على أنه كان ينتقى منها ما يعتقد أنه يصلح للجيش ويطرح ما عداه (٢٥) ٠

وحيث أن المتهم انتهى فى دفاعه فى هذا الشأن الى القول بأن بعض الذخائر التى وردت عن طريق الشاهد كانت غير صالحة ، وهذا هو السر فى الخلاف بين الأسعار ، وأنه كان يحمل أسعار بعض الأنواع مرتفعة الثمن على أسعار أنواع أخرى منخفضة الثمن ، وهذا الدفاع لا ترى المحكمة ما ينقضه ، بل ترى على العكس ما يؤيده من واقع أوراق القضية ٠

وتخلص المحكمة من ذلك الى أن المتهم كان يستورد الذخائر بأسعار مختلفة قد تزيد فى بعض الأحيان على الأسعار التى ورد بها للجنة الاحتياجات ويضيف الزيادة على أثمان ذخائر أخرى يكون قد استوردها بثمن أقل مما ورد به دون أن يجنى من وراء ذلك مكسب أو يتحمل خسارة (٢٦) ٠

ومن حيث أنه أسند للمتهمين أنهما بوصفهما موظفين عموميين الأول بصفته وكيل محافظة الصحراء الغربية ، والثانى بصفته مهندس بمصلحة الأشغال العسكرية أدخلا فى ذمتهما مبلغ ألف وأربعمائة جنيه من نقود الحكومة ٠

وحيث أن الاتهام فى هذه الواقعة بنى على أساسين ، أولهما أقوال شهود أربعة هم :

---

(٢٥) قضية أسلحة الصحراء : ص ٣٩ ٠
(٢٦) قضية أسلحة الصحراء : ص ٤٠ ٠

١ ـ خير الله عبد الرحيم ٠

٢ ـ عبد الشافى سليمان ٠

٣ ـ أحمد مصطفى بسيونى ٠

٤ ـ جبر عليان ٠

والأساس الثانى ضبط خطاب بمنزل المتهم الثانى حسين صالح موجه اليه من الشاهد خير الله عبد الرحيم وثلاثة ايصالات قدمها هذا الشاهد فى التحقيق ٠ وبالرجوع الى أقوال خير الله عبد الرحيم تبين أنه وصف نفسه بأنه خبير بالصحراء ، وأن المتهم الثانى كلفه بجمع ذخيرة للجيش المصرى ، فوافق وأبدى استعداده لتوريد الذخيرة بسعر جنيه واحد للصندوق ، وتنفيذا للاتفاق سلمه المتهم سيارة من سيارات مصلحة الأشغال العسكرية ، فأحضر بها ستين صندوقا من القنابل ، ثم تابع التوريد حتى بلغ مجموع ماورده حوالى خمسمائة وأحد عشر صندوقا على دفعات بلغت أكبر دفعة منها ستين صندوقا ، وكان المتهم الثانى يأخذ مبالغ بسيطة كان حسابها النهائى ستين جنيها ، ولما طالبه ببقية ما له من ثمنها أخذ المتهم يعده بالسداد ، حتى اذا ما نقل المتهم من وظيفته الى وظيفة أخرى فى القاهرة ، أرسل له الشاهد خطابا موصى عليه فلم يتلق ردا ، وأضاف الشاهد [illegible] اينه أن المتهم الأول كلفه أيضا بتوريد ذخيرة فورد له مائة وسبعة من صناديق القنابل ، ومائتين وستين طلقة من طلقات الطائرات . ولم يأخذ من الثمن جميعه سوى عشرين جنيها ، ولما نوقش الشاهد عن نوع ما ورد من ذخائر أجاب أنها من قنابل ٢٥ رطلا و٣ بوصة هاون من النوع الانجليزى وقنابل هاون ألمانى لا يتذكر عيارها ، كما أشار الى أن توريد القنابل لحساب المتهم الثانى

تم بعد بدء حملة فلسطين بأيام ، ورجح أن يكون ذلك فى شهر يونيو ١٩٤٨ .

ومن الخطابات التى قدمها هذا الشاهد تدليلا على صحة روايته صورة الخطاب الموصى عليه الذى أرسله الى المتهم بتاريخ ٢٨/٢/١٩٥٠ وفيه يقول : أنه ورد للمرسل اليه مائتان وخمسة وتسعون صندوقا بسعر جنيه للصندوق ، ولم يصله من ثمنها سوى ستين جنيها[٢٧] وأن الباقى له هو مبلغ ٢٣٥ جنيها طلب ارسال شىء منها .

وبسؤال المتهمين عن هذه الوقائع قرر أولهمـــا أن خير الله عبد الرحيم ورد له بعض الذخائر وقبض ثمنها ، وأنكر ما زعمه الشاهد من أن له بقية من الثمن ، وقرر المتهم الثانى أنه لم يتصل بالشاهد بأى صورة ، وأنه لم يورد له ذخيرة على الاطـلاق ، وأنه استورد ألف صندوق من الذخائر منها ستمائة وخمسين من قنابل ٢٥ رطل وثلثمائة وخمسين من قنابل الهـاون وردها للمتهم الأول بسعر الصندوق جنيهان ، وأخذ ايصالا على المتهم الأول بما ورده ، وقد ضبط الايصال بمنزل المتهم الثانى وفيه يقر للمتهم الأول بأنه تسلم ألف صندوق مقابل ألفين من الجنيهات قبضها المذكور .

وبما أن الشاهد خير الله أصر على القول بأنه ورد للمتهم الثانى حوالى خمسمائة وأحد عشر صندوقا لم يصله من ثمنها سوى مبلغ ستين جنيها على دفعات ، ثم تقتصر مطالبته المتهم فى خطابه الذى قدم صورته للمحقق على بقية ثمن مائتين وخمسة وتسعين صندوقا هو مجموع ما ورده ، وعن مناقشته فى أسباب هذا التناقض قال :

---

(٢٧) قضية أسلحة الصحراء : ص ٤١ .

« بأن دماغه كانت مقلوبة » كما ذكر أمام المحـــكمة أنه لا يعرف القراءة والكتابة ، وأنه حدث خطأ فى كتابة الخطـــاب • ولم تقتنع المحكمة بهذين التعليلين حيث كان الشاهد بالغ الحرص حين أرسل هذا الخطاب ، فقد احتفظ ــ على غير المألوف فى مثل بيئته ــ بصورة منه ، كما احتفظ بايصال ارساله ، مما يقطع بأنه كان فى حالة ذهنية مرتبة فيحتفظ من الأوراق مما يظنه مؤيدا لما يدعيه ، وبينما يقرر فى التحقيقات أنه ورد ثلاثة أنواع من القنابل يأتى أمام المحكمة فيقول أن التوريد كان قاصرا على نوعين فقط ، ولم يأت بتعليـــل مقبول عن الواقعة المستفادة من أنه لم يأخذ ايصالات بكل ما ورده من القنابل ، فقد أرجع هذا الى قيام الثقة بينه وبين المتهم الثانى ولم يفسر هذه الثقة التى تدعوه الى أخذ ايصال فى مرة واغفـــال أخذه فى مرات • على أن المحكمة تلاحظ أن الشاهد سكت عن المطالبة بباقى الثمن الذى يدعيه فى وقت التوريد الذى يقول تارة أنه تم فى يونيو ١٩٤٨ وتارة أنه حـــدث فى ٢٩ أكتوبر ١٩٤٨ حين كتابة خطابه فى ٢٨ فبراير ١٩٥٠ ، وهذا السكوت مضافا اليه التناقضات التى أوضحتها المحكمة تذهب بقيمة أقوال الشاهد جميعا ، وتدل دلالة واضحة على عدم صحتها •

وحيث أنه مما يدل دلالة واضحة على أن التــــوريد الذى تم بمقتضى الايصالات التى قدمها الشاهد خير الله قد حصل فى وقت تال لقيام المتهم الثانى بتوريد ألف صندوق الى المتهم الأول •

وحيث أنه فات على الاتهام أن خير الله عبد الرحيم نفسه لم يذكر بأنه ورد صناديق القنابل كلها لحساب المتهم الثانى ، بل انه قرر فى صراحة أن من بين ما ورد مائة وسبعة صناديق لحساب المتهم الأول وبناء على تكليف منه •

وحيث أن المتهم الثـــانى أنكر علاقته بالشـــاهد خير الله عبد الرحيم ، وأن الخطاب الذى أرسله له خطاب كيدى (٢٨) ·

وحيث أن ممثل الاتهام بعد أن شرح هذه الواقعة الخاصـــة بالصناديق الخمسمائة ، والتى قيل بأن خير الله عبد الرحيم وردها وأوضح أدلته التى بنيت على أساس من الاســـتنتاج غير الصحيح ووصل منها الى أن المتهمين أدخلا فى ذمتهما مبلغ تسعمائة وأربعين من الجنيهات على أساس أن ثمن الصندوق الذى أخذه المتهمان من الحكومة هو جنيهان ، وأن المتهم الثانى لم يدفع من الثمن كله سوى ستين جنيها ·

بعد أن قدم الاتهام ما قدم فى هذا الشأن تحدث ممثله عن أن المتهمين وردا من نفس هذا النوع خمسمائة صندوق أخرى لم يعرف مصدرها ، وأن ثمن كل واحد منها هو جنيه واحد ، فيكون مجموع الثمن خمسمائة من الجنيهات ، ولما كان المتهم الأول قد حصل من الحكومة على ألف جنيه ثمنا لها بحساب جنيهين للصندوق الواحـــد فيكون المتهمان أدخلا فى ذمتهما الفرق بين الثمن الذى ورد به خير الله عبد الرحيم ، والثمن الذى قبضه المتهم الأول من الحكومة ، وقدره خمسمائة من الجنيهات (٢٩) ·

وحيث أنه اذا كان للشطر الأول من هذه الواقعة أساس غير واضـــح من أقوال خير الله عبد الرحيم ، وما قدمه من ايصـــالات وخطاب ، فان الشطر الثانى لا أساس له مطلقا ·

---

(٢٨) قضية أسلحة الصحراء : ص ٤٥ ·
(٢٩) قضية أسلحة الصحراء : ص ٤٦ ·

والمتأمل فى دلالات الاتهام يتضح له أنها مبنية على أساس من القياس فمصدر الذخائر فى رأى النيابة مجهول كذلك ، ولا يوجد ما يكشف عن شخصية المورد بطريقة واضحة .

وحيث أنه مما تقدم تكون هذه التهمة بقسميها قائمة على غير أساس ، ومن حيث أنه وان كان قد شاب أقوال المتهم الأول اضطراب وتناقض دفع النيابة الى القول بأنه دفاع كاذب الا أن المحكمة لاحظت أن المتهم المذكور أصر على نوع من الدفاع فى جميع أدوار التحقيق وأمام المحكمة ، وهو أن ما ورد اليه من ذخائر لم يكن صالحا جميعه ، وأن الجيش لم يقبل سوى الصالح فقط ، ومن هنا كان الفرق بين الأسعار التى قال بها بعض الشهود والأسعار التى ورد بها ، وأضاف الى هذا أن الأثمان التى كان مكلفا بالتوريد على أساسها كانت محددة ، وأن لجنة الاحتياجات ما كانت تقبل أى زيادة فى الثمن ، الأمر الذى جعله مضطرا فى بعض الأحوال الى معادلة الأثمان والتقدم بكشوف ظاهرها ثمن حقيقى وباطنها يجمع بين الحقيقى وغير الحقيقى ، اذ كان على حد قوله يحمل الأثمان على بعضها ، ولكن العبرة فى ذلك كله أنه لم يحصل من ذلك على أى ربح أو مغنم اذ ورد ١٧ مدفعا ٣٧ مم ثمن الواحد منها يتراوح بين ثلاثة وأربعة آلاف جنيه لم يتقاض عنها شيئا ، وورد كثيرا من القنابل زنة ٥٠٠ كجم ، و٥٠٠ رطل ، و٢٥٠ رطلا وبأسعار اسمية .

هذا عن تحقيقات النيابة فى قضية الصحراء الغربية ، ورأى الشهود والدفاع عن المتهمين .

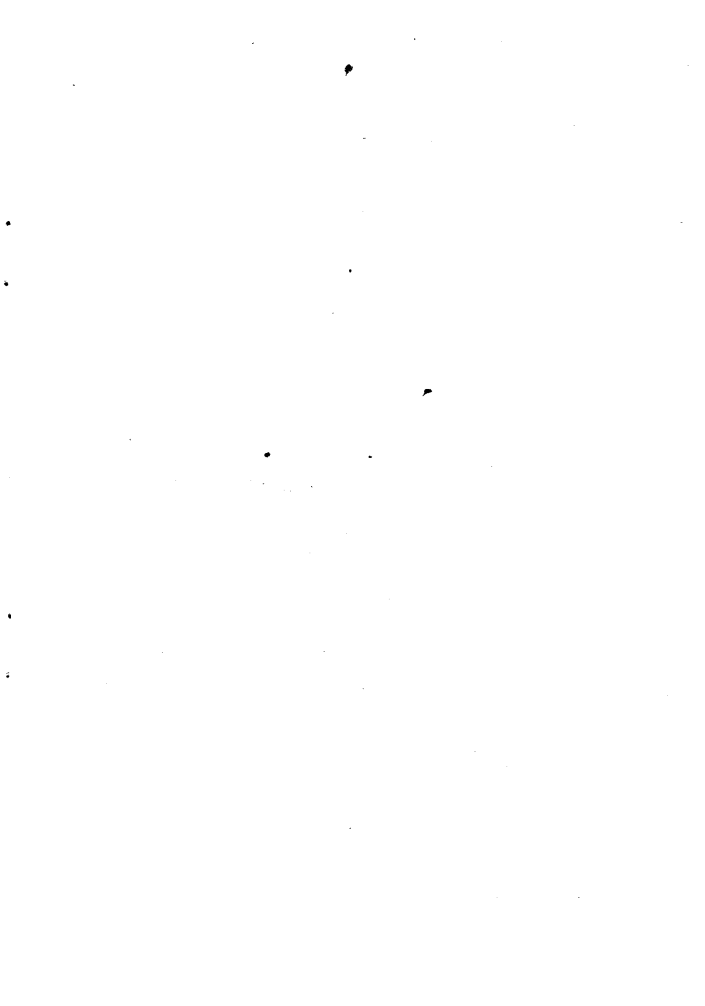
والسؤال الذى يطرح نفسه هو : اذا كان قانون الذخيرة ينص على أن القنابل التى يتركها الأعداء يتحتم اعدامها ، والقنابل التى تترك فى العراء لتأثيرات العوامل الجوية يجب اعدامها أيضا ، وبما

أن الأسلحة والذخيرة التى جمعت من الصحراء الغربية ينطبق عليها هذان الشرطان ، فلماذا طلبت لجنة الاحتياجات جمعها ؟ .

قد يكون من المستحيل ان نقول أن جهل العسكريين بقوانين الذخيرة هو الذى أدى الى اللجوء للاقدام على ذلك ، ولكن يمكن القول : ان جاز لنا أن نقول شيئا فى هذه الناحية من الموضوع : ان حاجة الجيش المصرى الماسة الى السلاح والذخيرة ، خاصة وأن القوات المصرية ذهبت الى جبهة القتال وينقصها الكثير من المعدات ، لدرجة أنه قد أرسلت قوة مؤلفة من ثمانمائة وخمسة وثمانين فردا الى فلسطين مسلحين بمائتى بندقية فقط ، مما يدل على الحاجة الماسة للحصول على السلاح هى التى دعت الى أن يجنح العسكريون فى الجيش المصرى الى سلوك مثل هذا السبيل .

الفصل الرابع

الحكم ببراءة المتهمين



الحكم ببراءة المتهمين

بعد أن قطعت محكمة الجنايات شوطا كبيرا فى نظر قضيه الأسلحة والذخائر المشتراة من الخارج · وبعد أن استمعت الى شهود الاثبات والنفى ، وناقشت الخبراء فى تقاريرهم الخاصة بمدى صلاحية الأسلحة والذخائر ، قامت حركة الجيش في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وشكلت لجنتان للتطهير ، مما أدى الى تأخير نظر القضية ، حيث حدثت تغييرات فى بعض الدوائر القضائية ، فخرج من سلك القضاء رئيس الدائرة المعروضة أمامها القضية ، كما اعتزل عضو اليمين فى القضية ، ونقل عضو اليسار الى دائرة مدنية ، مما أدى الى تأجيل القضية فترة ، ثم أحالتها الى المستشار أحمد كامل ثابت لنظرها من جديد ، وبدأت الدائرة الجديدة فى نظر القضية منذ ٩ ديسمبر ١٩٥٢ (١) ·

---

(١) الأخبار : العدد ٣٠٦ فى ١١ يونيو ١٩٥٣ ·

فبدأت المحكمة فى سماع الشهود من جديد ، وحـددت عدة جلسات لنظر القضية (٢) ٠

وكان يوم ١٠ يونيــو ١٩٥٣ هو الموعد الذى حددته محكمة جنايات القاهرة لاصدار حكمها فى قضية الأسلحة والذخائر ، وفد أعلن أحمد كامل ثابت رئيس المحكمة براءة كل من :

المهندس توفيق أحمد
واللواء ابراهيم سعد المسيرى
والبكباشى مصطفى شديد
والنبيل عباس حليم
والصاغ فؤاد محمد عاطف
والصاغ فؤاد بقطر
وأمير البحر أحمد فهمى
ومحمود فهمى
وجوزيف كلوكترونس
وجورج ابراهيم سعد
وعبد الصمد محمد عبد الصمد

من جميع التهم الموجهة اليهم ، وتغريم كل من :

القائمقام عبد الغفار عثمان
والبكباشى حسين مصطفى منصور

---

(٢) الأهـرام : العـدد ٢٤١٨٣ فى ٢٩ ينـاير ١٩٥٣ تحت عنـوان : « المحكمة تبدأ بسماع الشهود فى قضية الأسلحة » ٠

بمبلغ مائة جنيه بتهمة الاهمال الذى لا يصل الى حد سوء النية (٣) .

أما عن القضية الثانية وهى قضية الصحراء ، فقد اتضح للمحكمة أن المتهم الأول كان يقوم بفحص الذخائر فحصا مبدئيا قبل تسليمها للجيش ، فيتجنب ما هو ظاهر الفساد ، ويورد الباقى مع محاسبته الموردين على ثمن الذخائر كلها فاسدها وصالحها .

وحيث أن هذا الدفع من جانب المتهم تراه المحكمة صحيحا وتأخذ به وتطرح ما عداه من أقوال .

وحيث أن الثابت من الأوراق وما تم من التحقيقات أمام المحكمة أن كل ما قبضه رجال مصلحة الحدود من لجنة الاحتياجات على ذمة شراء الذخائر يبلغ الستة وعشرين ألفا من الجنيهات التى سبقت الاشارة اليها ، وقد قاموا بتوريد ذخائر بها للجيش المصرى الذى كان فى أشد الحاجة للسلاح والذخيرة (٤) ، وحيث أن المحنة التى تعرض لها الجيش المصرى وقتذاك لم تكن تعرف القيود والحدود ، وكان الهدف هو الحصول على الأسلحة بأى ثمن (٥) .

وحيث أن العبء الأكبر فى جمع هذه الذخائر وتوريدها والاشراف على عملياتها المختلفة قد وقع على عاتق الأميرالاى حسين

---

(٣) الأهرام : العدد ٢٤٣١٥ فى ١١ يونيه ١٩٥٣ تحت عنوان تبرئة ١١ متهما فى قضية الأسلحة والحكم على اثنين بغرامة ١٠٠ جنيه ، والأخبار : العدد ٣٠٦ فى ١١ يونيو ١٩٥٣ .

(٤) أوراق حسين سرى عامر : قضية أسلحة الصحراء ص ٤٨ .

(٥) الأهرام : العدد ٢٣٧٤٣ فى ١١ نوفمبر ١٩٥١ تحت عنوان « قضية أسلحة الصحراء الغربية » .

سرى عامر ، ومن عاونوه من رجاله ، وعلى رأسهم المتهم الأول السيد فرح الذى كان يتنقل بين أرجاء الصحراء الغربية مجازفا بحريته بل وبحياته بحثا عن مصادر لتوريد السلاح للجيش المصرى .

وحيث أنه مما تقدم جميعه يتبين أن هذه القضية انما أسست على بلاغ شخص دفعه حقده الشخصى الى اتهام أشـخاص دون أن يلزم فى ذلك حدود الصالح العام ، ثم تمادى فحرر محضرا بصفته وكيلا للنائب العام غير فيه الحقيقة ، وفى هذا الجو صار تحقيق هذه القضية على أساس التسليم باجرام من تناولهم الاتهام ، وقبض على من قبض عليه ، ثم قدم المتهمان وحدهما للنيابة بالأدلة التى عرضت لها المحكمة مفصلا ، وانتهت منها الى القطع بانهيارها ، اذ أن المتهمين أديا واجبهما على خير وجه (٦) .

ونتيجة لذلك حكمت المحكمة حضوريا فى ١٧ نوفمبر ١٩٥١ ببراءة كل منُ القائمقام (شرف) السيد فرح ، وحسين صالح مما أسند اليهما ، كما أعلنت أنها لا يسعها الا أن تنوه بالجهود السخية المضنية التى بذلها القائمقام السيد فرح ، والأميرالاى حسين سرى عامر وكثيرون ممن عاونوهما فى جمع الأسلحة والذخائر أداء كريما لما اعتقدوه واجبهم نحو بلادهم وجيشهم (٧) .

ويهمنا أن نذكر أن المتهمين قد برئوا فى القضية الأولى بعد انتهاء النظام الملكى وقيام ثورة ٢٣ يوليو بمعنى أن براءتهم تمت فى

---

(٦) قضية أسلحة الصحراء ص ٤٩ .

(٧) أوراق حسين سرى عامر : قضية أسلحة الصـــحراء ، الحكم الصادر بتاريخ ١٧ نوفمبر ١٩٥١ فى القضية رقم ١٥٢٠ لسنة ١٩٥١ وايلى الشهيرة بقضية الصحراء .

وأيضا : الأهرام : العـــدد ٢٣٧٥٠ فى ١٨ نوفمبر ١٩٥١ تحت عنوان : « الحكم ببراءة ضابط الجيش والمهندس » .

ظل حكم الضباط الذين ذاقوا مرارة ما حدث في فلسطين عام ١٩٤٨ واكتووا بنيران الهزيمة ، وأول من كان يحق لهم الانتقام ممن اتهموا بأنهم ضربوا الجيش من الخلف أثناء الحرب ، ومع ذلك فان المحكمة برأت ساحتهم ، مما يؤكد أن الزوبعة التى أثيرت حول هذا الموضوع لم يكن الهدف منها سوى التشهير بالنظام وأعوانه ، ومحاولة تبرير ما حدث فى عام ١٩٤٨ ، كما أن هؤلاء المتهمين كانوا كبش فداء لآخرين قام القصر بحمايتهم ، وتكفل بابعادهم عن يد العدالة والقانون .

أما عن القضية الثانية فاذا كان المتهمون قد برئوا فى ١٧ نوفمبر ١٩٥١ (٨) ، أى قبيل قيام الثورة ، فان محاكم الثورة قد حاكمت اللواء حسين سرى عامر ، ولكنها لم تستطع أن تثبت أى تهمة خاصة بقضية الأسلحة الفاسدة (٩) ، بل اتهمته بالهروب عن الخدمة والتفانى فى خدمة السراى (١٠) .

وعلى كل حال ، فبعد صدور هذه الأحكام يكون من المفيد أن نسمع رأى احسان عبد القدوس ، الرجل الذى فجر هذه القضية فى

---

(٨) أوراق حسين سرى عامر .

(٩) أوراق حسين سرى عامر : تحت عنوان : الادعاء الأول — نص الادعاء الأول كما وضعته ادارة نائب الأحكام .

(١٠) حكمت المحكمة على اللواء حسين سرى عامر بالسجن ستة أشهر مع فصله من الخدمة بتهمة الهروب من الخدمة ، ولكن هذا الحكم لم يرض مجلس قيادة الثورة فاتصل اللواء محمد نجيب بالدكتور عبد الرازق السنهورى رئيس مجلس الدولة للبحث عن مخرج يؤدى الى زيادة مدة السجن للواء سرى عامر ، واتفق على أنه توجه اليه بدلا من تهمة الهروب من الخدمة تهمة الهروب من خدمة الميدان ، وعلى هذا الأساس أعيدت المحاكمة وعدل الحكم من ستة أشهر الى الأشغال الشاقة المؤبدة . روز اليوسف : العدد ٢٤٦٥ فى ٨ سبتمبر ١٩٧٥ تحت عنوان : شهادة حسن حافظ أركان حرب هيئة تدريب الجيش عند قيام الثورة .

الصحف ، كما يكون من المفيد أيضا أن نسمع رأى القاضى الذى أصدر حكمه فى هذه القضية ، عن السبب الذى دفع المحكمة الى اصدار هذه الأحكام على المتهمين ، رغم الزوابع التى حولت القضية من قضية جنائية الى قضية سياسية تهم الرأى العام كله ، وسنبدأ أولا باحسان عبد القدوس .

قال احسان : « لقد كان هناك فساد ، وكانت هناك أسلحة فاسدة » ، ومع ذلك فانه ليس له تعليق على حكم القضاء ، لأن القضية لم تكن فى حد ذاتها قضية جنائية يحكمها قانون العقوبات ، ويحكم فيها القضاء ، بقدر ما هى قضية سياسية عامة يحكمها الشعور القومى والعزة الوطنية ، وأن المتهم فيها هو عهد من عهود التاريخ المصرى ، ونظام من نظم الحكم فى مصر .

وأوضح احسان أن العقبات التى وضعت فى طريق القضية قد أضاعت الكثير من أدلة الاتهام ، وفتحت الباب أمام الكثيرين للافلات من يد القانون (١١) وبمناسبة جلاء القوات الاسرائيلية عن سيناء فى ٢٥ أبريل ١٩٨٢ تطرق احسان الى موضوع الأسلحة الفاسدة ، فكتب يقول : « عندما هزمنا فى عام ١٩٤٨ كنت أقول أن سبب الهزيمة هو وضع أسلحة فاسدة فى يد القوات التى تحارب بها ، ولكننى لم أكن أقصد مجموعة الأفراد الذين كانوا يستوردون هذه الأسلحة الفاسدة ، ولكنى كنت أقصد النظام السياسى الداخلى الذى أتاح لهؤلاء الأفراد استيراد هذه الأسلحة (١٢).

---

(١١) روز اليوسف : العدد ١٣٠٥ فى ١٥ يونيو ١٩٥٣ تحت عنوان « كان هناك فساد وكانت هناك أسلحة فاسدة » .

(١٢) أكتوبر : العدد ٢٨٧ فى ٢٥ ابريل ١٩٨٢ تحت عنوان « على مقهى فى الشارع السياسى » لاحسان عبد القدوس .

هذا عن رأى احسان عبد القدوس فى أحكام القضية ، أما عن رأى القاضى الذى حكم فى هذه القضية فقد طلب المستشار كامل أحمد ثابت الذى أصدر حكمه فى قضية من أخطر القضايا أن تسمعه لجنة التاريخ بعد خمس وعشرين سنة من صدور الحكم ، فذكر أنه طالما أعفيت لجنة الاحتياجات التى شكلت بقرار من مجلس الوزراء فى ١٣ مايو ١٩٤٨ من كل القيود ومن كل الاجراءات المالية . وخولت لها سلطات مطلقة لمواجهة الظروف الاستثنائية حتى تسرع فى الحصول على الأسلحة والذخائر لسد حاجة الجيش أثناء خوضه المعارك ، وأنه طالما صدر قرار بحظر ارسال الأسلحة الى الدول المتحاربة ، وكان من الصعب أن تتعاقد مصر باسمها على شراء أسلحة ، واضطرت الى التعاقد مستترة وراء أشخاص آخرين وأنه طالما حفظت بعض التحقيقات لأن المتهمين فيها كانوا بعض رجال الحاشية الملكية . فانه وجد أن المتهمين فى هذه القضية كانوا كبش الفداء .

والواقع أن ما قاله المستشار أحمد كامل ثابت كان عين الحقيقة ، فقد قام النائب العام بحفظ بعض التحقيقات ارضاء للملك ، لأن المتهمين فيها كانوا من رجال الحاشية المقربين الى جلالته ؟! ومع أن النائب العام قد أعلن أن التحقيق انتهى الى براءتهم ، فقد اتضح عكس ذلك فيما بعد أمام المحكمة ، عندما عرضت القضية بعد قيام الثورة ، كما اتضح أن الملك كان الجانى الأول فى صفقات الأسلحة ، لأنه هو الذى حصل لنفسه منها حسابا خاصا فى البنك البلجيكى والدولى ، باسم « أدمون جهلان » أحد سماسرة الأسلحة ، كما أنه هو الذى عمل على تهريب جهلان الى خارج مصر وأبعده عن الوقوع فى قبضة العدالة ، كما أن الملك طلب المستندات

التى تكشف عن تورطه فى هذه القضية للاطلاع عليها ولم يردها . ويشارك الملك فى ذلك أفراد حاشيته ، وعلى رأسهم حيدر باشا القائد العام للجيش ، فقد تستر على كبار رجاله فى سرقاتهم وشرائهم للأسلحة والذخائر ، ومع ذلك لم يقدم أحد من حاشية الملك للمحاكمة ، بل اقتصرت على عدد من المسئولين فى القوات المسلحة وخارجها (١٣) .

كما أوضح القاضى أنه طالما اعتمد الجيش المصرى على مخلفات الحرب العالمية الثانية ، التى تركتها الجيوش المتحاربة فى رمال الصحراء الغربية ، واضطرت اللجنة الى جمعها من الصحارى بواسطة البدو ، وكانت معظمها غير صالح للحرب وأنه طالما قام السياسيون بتوريط العسكريين فى دخول الحرب ، فقد أصدر حكمه ببراءة المتهمين خصوصا بعد أن اتضح له أنه وان كانت هناك أسلحة فاسدة فان هذه الأسلحة لم تستخدم فى الحرب ، بل ظلت فى صناديقها ، واستخدمت أسلحة أخرى ، وان كل ما ثبت على المتهمين من العسكريين كان الاهمال (١٤) .

وعلى كل حال فان أحدا لا يستطيع أن ينكر أنه قد وقعت أخطاء فى بعض عمليات تزويد الجيش المصرى بالأسلحة والذخائر ، وأن مصر قد اضطرت الى أن تدفع ثمنا لها أكثر مما كانت تدفعه فى وقت السلم ، ولكن ألم يغفر لذلك شدة احتياج الجيش المصرى ، للأسلحة والذخائر فى ظل قيام حظر على الأسلحة والذخائر الى مصر ، وملاحقة انجلترا والولايات المتحدة لكل مسعى عربى من أجل

---

(١٣) الجمهورية : العدد ٨١٩٤ فى ٣ يونيو ١٩٧٦ تحت عنوان « القاضى يتكلم بعد ربع قرن من الصمت » .
(١٤) الجمهورية : المقال السابق .

الحصول على السلاح ومقاومته ، يضاف الى ذلك الظروف الصعبة التى تعرض لها بعض المسئولين وغيرهم ، أثناء تعاقدهم على الشراء .

حقيقة لقد اتضح حدوث اهمال أثناء شراء الأسلحة والذخائر ، ولكن هذا الاهمال من الصعب أن نقول انه حدث عن سوء قصد أو كان بحسن نية لأننا لا نستطيع أن نحكم على النوايا ، ولا على الضمائر ، وعلى كل حال فهو اهمال قد يصل الى حد الجريمة ، ومع ذلك فان القضية بأوراقها التى عرضت على المحكمة لا تتضمن دليلا ماديا على وجود جريمة ، كما أنه لم يصدر منذ انتهاء حرب فلسطين الى الآن ما يؤكد أن قضية الأسلحة الفاسدة كانت السبب فى الهزيمة أثناء الحرب من أجل فلسطين ، بل الواقع أن هذه القضية كانت عرضا من أعراض الفساد ، ومظهرا من مظاهره ، حيث أن أداة الحكم وقتئذ كانت قد أهملت واجبها لدرجة أن الجيش المصرى لم يكن بأى صورة من الصور على درجة من الاستعداد لدخول معركة حربية ، مما نتج عنه اصابة الدولة كلها فى صميمها وكيانها وسمعتها .

وقد يجرنا هذا الى التساؤل عن أنه طالما أن الجيش المصرى لم تكن لديه الأسلحة والذخائر التى تمكنه من خوض معركة حربية ، ولم يكن على مستوى من التدريب والاستعداد ، فلماذا دخل الحرب من أجل فلسطين ، ومن الذى دفعه الى ذلك ؟ .

الواقع أن بعض القادة العسكريين ومنهم اللواء المسيرى والفريق عثمان المهدى كانوا قد نصحوا بعدم الاشتراك فى الحرب من أجل فلسطين خلال اجتماع حضره رئيس الوزراء ، ورئيس الديوان ،

ووزير الحربية ، ولكن أحدا لم يأخذ بنصحهم وعملوا بمشورة محترفى السياسة المصريين .

ذكر الفريق عثمان المهدى ـ رئيس هيئـــة أركان الجيش وقتئذ ـ : « بأننا فوجئنا بحملة فلســـطين ، ولم نكن على أهبة الاستعداد لها ، وقد عارضت فى دخول الحرب لعدم وجود عتاد ، ولكنهم أرغمونا عليها » (١٥) .

وذكر محمد حسنين هيكل ـ وكان يعمل مراسلا حربيا فى فلسطين ـ أنه قابل محمد حيدر وزير الحربية ، وشرح له ما رآه من مآس يتعرض لها عرب فلسطين أثناء تواجده هناك ، فأوضح له الفريق حيدر أن مصر لن تدخل حربا رسـمية وانما ستفتح باب التطوع وتعطى للمتطوعين السلاح الذى يريدونه (١٦) .

واذا كان العسكريون قد عارضوا فى دخول الحرب ، فمن الذى قرر دخولها هل الوزارة أم الملك ؟ .

الواضح أن النقراشى ـ رئيس الوزراء وقتئذ ـ كان قد أوضح فى مؤتمر عاليه الذى عقد فى بداية عام ١٩٤٨ لبحث مشـــكلة فلسطين أمام رؤساء الحكومات العربيـــة أن مصر لن تدخل حربا رسمية فى فلسطين وانها ستعطى كل ما تقدر عليه من مال وجهد ، وستشجع تطوع المقاتلين وتعطيهم السلاح ، كما كان من رأيه أيضا عدم دخول الجيوش العربية فلسطين ، والاكتفاء بمســاعدة أهلها

---

(١٥) الأهرام : العدد ٢٤٢٣٧ فى ٢٤ مارس ١٩٥٣ تحت عنوان « عثمان المهدى يقول أرغمونا على دخول حرب لم نكن مستعدين لها » .

(١٦) آخر ساعة : العدد ٩٦٨ فى ١٣ مايو ١٩٥٣ تحت عنوان : « حرب فلسطين لأول مرة بلا رقابة بعد خمس سنوات » .

بالأسلحة والذخائر . كما أنه أوضح فى جلسة سرية عقــدت فى البرلمان أنه لا يستطيع أن يوافق على دخول مصر حربا رسمية فى فلسطين حتى لا يعرض الجيش الذى يعتمد عليه فى سد الفراغ فى قناة السويس لأى مخاطرة موضحا أن معركة مصر الأساسية ستكون مع الانجليز ، وأنه عندما كان بمجلس الأمن قال للانجليز : اخرجوا من بلادنا أيها القراصنة ، وقال للعالم : ان الجيش المصرى قادر على ملء الفراغ فى القنال ، فكيف يعرض هذا الجيش لأى مغامرة حتى لو كان احتمال الخطرفيها ضئيلا (١٧) .

وفجأة وبين عشية وضحاها غير رئيس الوزراء رأيه ، وأوضح ضرورة دخول الحرب موضحا أن المسألة ستسوى سياسيا بسرعة ، وأن الأمم المتحدة ستتدخل .

وقد يجرنا الى أن نتساءل لماذا عدل النقراشى عن نظريته فى عدم تعريض الجيش المصرى لأى خطر بدخول حرب فى فلسطين ، ومن هم الأشخاص الذين لعبوا أدوارا من وراء الستار ، وما هى التيارات التى وجهت الأحداث الى الاتجاه الذى سارت فيه ؟ .

الواقع أن هناك أسبابا خارجية ، وعوامل داخلية دفعت بمصر الى دخول الحرب وهى على غير استعداد .

بالنسبة للعوامل الخارجية ، يذكر هيكل أنه قبل اعلان مصر رسميا دخول الحرب ، قابله ساسون ــ السكرتير الشرقى للوكالة اليهودية ــ وأوضح له أن الجيش المصرى سوف يدخل الحرب ، لأن

---

(١٧) آخر ساعة : المقال السابق .

الانجليز سوف يضحكون على المصريين ، كمـــــا يظهرون لهم كل الاغراءات حتى يدخلوا الحرب ، ثم ينصبون له فخا لأنهم لا يريدون أن يكون لمصر جيش يدعى أحد أن عنده القدرة على ملء الفراغ فى قناة السويس (١٨) ٠

وقد أكد ذلك اللواء أحمد محمد على المواوى ــ أول قائد مصرى لحملة فلسطين حيث قال انه يتهم بريطانيا بأنها نصـــبت للجيش المصرى فخا فى فلسطين حتى تذل هذا الجيش الذى ندعى به القدرة على ملء الفراغ فى قناة السويس ٠

يضاف الى ذلك أن عبد الله التل أوضح فى مذكراته أن المعركة أثبتت أنه كانت هناك مؤامرة على الجيش المصرى (١٩) ٠

هذا عن الأسباب الخارجية التى يمكن أن تكون قد دفعت بمصر الى دخول الحرب ٠

أما عن الأسباب الداخلية فان حالة الغليان التى حدثت فى العالم العربى من جراء الحرب دفعت بمصر الى المخاطرة حيث كان الرأى العام المصرى شديد الحماسة لدخول الحرب ، وقد عبر النقراشى عن ذلك بقوله : « اننى وجدت أنه لا حالتنا الداخلية ولا حالة الأمن فيها ، ولا كرامتنا تسمح لنا أن ننتظر (٢٠) ٠

وعلى كل حال فقد اغتيل النقراشى فى نفس السنة التى دخلت مصر فيها الحرب ، وذهبت أسراره معه ٠ ويبقى أن نتساءل هل كان

---

(١٨) آخر ساعة : نفسه ٠

(١٩) عبد الله التل : كارثة فلسطين ، القاهرة ــ دار القلم ، الجزء الأول . ١٩٥٩ ، ص ٤٢٦ ٠

(٢٠) نفسه ٠

فى استطاعة النقراشى بصفته رئيسا للوزراء اعلان الحرب وحده أم أن ذلك لابد أن يكون بموافقة الملك ·

الواقع أن النقراشى قد وافق على اعلان الحرب بايحاء من الملك بصفته القائد الأعلى للجيش كما أن الملك كان قد أعرب عن غضبه من كل الذين عارضوا فكرة دخول الحرب ، ويبدو ذلك واضحا فى أنه عنـــــدما عرض على البرلمان ذهاب الجيش المصرى للحرب من أجل فلسطين عارض اسماعيل صدقى باشا فى ذلك موضحا عدة أسباب منها عدم استعداد الجيش المصرى للحرب ، ورغبة الدول الكبرى فى مساندة اسرائيل ، وأن مصر أحوج الى انفاق الأموال التى تقتضيها هذه الحرب فى اصلاح شئونها الداخلية ، ونتيجة لهذا الرأى غضب الملك على صدقى أشد الغضب لدرجة أنه أمر بعد موته بألا يحتفل بتشييع جنازته رسميا ، وألا يشترك فى هذا التشييع من رجـال القصر أحد (٢١) · ويدفعنا هذا الى أن نتساءل عن مصلحة الملك فى اعلان الحرب ؟ ·

الواقع أن الملك قد وجد فى المسألة الفلسطينية ما يمكنه من اســترداد بعض سمعته التى كانت قد انهارت فى الداخل ، ويدعم بدخول الحرب هيبته ، كما كان فاروق يحرص على أن يبنى لنفسه زعامة عربية ، وكان يتنافس فى هذا المجال مع العائلة الهاشـمية المالكة فى العراق وشرق الأردن حتى قيـــل أن الملك فاروق كان يتسابق مع الملك عبد الله فى أيهمـا يصلى الجمعة أولا فى المسجد الأقصى (٢٢) ·

---

(٢١) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ، جـ ٢ ص ص ٣٠٩ ، ٣١٠ ·
(٢٢) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ ، القاهرة · الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢ ، ص ٢٦٧ ·

وعلى كل حال فانه كان ينبغى أن تتم محاكمة السياسيين الذين قرروا دخول الحرب قبل أن يحاكم العسكريون حيث أنهم ورطوا الجيش المصرى فى حرب لم يكن مستعدا لها لا من حيث العتاد والذخيرة ، ولا من حيث التدريب ، فالمسئولية هنا مسئولية سياسية أكثر مما هى عسكرية ، خاصة وأن العسكريين كانوا قد أبدوا تحفظاتهم على دخول الحرب ، وأوضحوا أن الجيش المصرى لايملك الامكانيات التى تمكنه من خوض حرب منتصرة كما أن وسائله محدودة لا تقوى على مواجهة حدث كبير ، لكن رجال السياسة لم يأخذوا برأى العسكريين ، وكان اعلانهم بدخول الحرب مجازفة خطيرة ، وكانت تجب مساءلتهم عليها أمام البرلمان .

وقد أوضح جمال عبد الناصر مسئولية السياسيين عن الهزيمة فى الحرب فى مذكراته عن فلسطين التى نشرها فى آخر ساعة عام ١٩٥٥ فقال : « ان جيش مصر لم يرتكب جريمة فلسطين وانما ارتكبها غيره وزيف الأدلة عليه ، فقد كانت هناك نغمة بين الضباط تقول : ان الحرب سياسية وكان لهذه النغمة ما يؤيدها (٢٣) .

كما أوضح جمال عبد الناصر أن كل جندى كان يشعر بالنقص فى السلاح والذخيرة والمعلومات عن قوات العدو ، وطبيعة الأرض التى سيحارب عليها ، كما كان يشعر بالنقص فى خطط العمليات الحربية (٢٤) .

---

(٢٣) آخر ساعة : العدد ١٠٦٣ فى ٩ مارس ١٩٥٥ تحت عنوان : « جمال عبد الناصر يكتب مذكرات فلسطين » :
(٢٤) نفسه .

الفصل الخامس

دور الأسلحة الفاسدة فى حرب فلسطين

دور الأسلحة الفاسدة فى حرب فلسطين

يبقى لنا أن نرد على الذين أرجعوا هزيمة الجيش المصرى فى عام ١٩٤٨ الى الأسلحة الفاسدة ومن هؤلاء : الدكتور فلاح خالد على ، الذى ذكر فى أطروحته للدكتوراه : « أن أسباب هزيمة الجيش المصرى ان صح أن نسميها بهذا مردها الأول والأخير الأسلحة الفاسدة التى قدر له أن يستعملها (١) » ٠

نرد عليه بأن الأسلحة الفاسدة لم تستخدم فى الحرب ، ولم يكن لها تأثير جدى على مسرح العمليات ، كما أنها لم يكن لها دخل فى هزيمة الجيش وان كل الصفقات التى تناولتها هذه القضية لم تستعمل فى القتال فى حرب فلسطين بل ظلت فى صناديقها باستثناء القنابل الايطالية ، وحتى هذه القنابل لم يثبت

---

(١) فلاح خالد على : الحرب العربية الاسرائيلية ١٩٤٨ ــ ١٩٤٩ وتأسيس اسرائيل ٠ رسالة دكتوراة غير منشورة ، آداب القاهرة ، يونيو ١٩٧٧ ، ص ٢٦٣ ٠

انها المسئولة عن اصابة أحد من الضباط أثناء المعارك ، فاليوزباشى أنور طعمة ــ الذى ذكر والده أنه استشهد فى ١٦ أكتوبر ١٩٤٨ من جراء انفجار احدى القنابل اليدوية الايطالية انفجارا مبكرا وهى فى يده ــ اتضح من المستندات أن القنابل موضوع الاتهام لم تصل الى الوحدات المقاتلة الا فى يوم ٣٠ أكتوبر ١٩٤٨ ، أى بعد وفاة الضابط المذكور بأربعة عشر يوما (٢) .

أما ما أثير حول انفجار بعض المدافع وارتدادها الى صدور الجنود فان حقيقته لاتمت بقضية الأسلحة الفاسدة بشىء ، فقد تعرضت أربعة مدافع عيار ٢٥ رطلا أيام ٧ يونيو ، ١٢ يوليو ١٩٤٨ لانفجار فى مواسيرها أثناء المعارك وأسفر عن ذلك تلف هذه المدافع ووفاة جنديين واصابة ثمانية بجراح مختلفة (٣) . وقد اتضح أن ذلك لايرجع لعيب فى المدافع بقدر ما يرجع الى أنه لم يكن لدى أحد من رجال الجيش دراية بعمر ماسورة المدفع ، لذلك فالأخطار كان مصدرها الجهل بطريقة الاستعمال ، وليس العيب فى التصنيع أو التصميم ، ويؤكد ذلك أن التجارب التى أجريت لاثبات صلاحية هذه المدافع قد أثبتت صلاحيتها (٤) . كما أن الدبابات المصرية لوكاست التى تسببت فى حرق وموت الكثير من ضباطها أثناء العمليات العسكرية لم تكن ضمن صفقات الأسلحة الفاسدة (٥) .

---

(٢) الأهرام : العدد ٢٣٩٠٤ فى ٢٠ ابريل ١٩٥٢ .

(٣) د. عبد الوهاب بكر : الجيش المصرى ١٩٣٦ ــ ١٩٥٢ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عين شمس ١٩٨٠ ، ص ص ٦٣٤ ، ٦٣٥ .

(٤) الأهرام : العدد ٢٣٥٩٨ ، فى ١٤ يونيو ١٩٥١ .

(٥) د. عبد الوهاب بكر : المرجع السابق ص ٦٣٥ .

أما ما كان يرد للقوات المصرية من ألغام أرضـية دون فتيل اشعال فقد كانت هذه القنابل تصنع محليا . ويرجع ارسالها بدون مفجر الى خطورة شحن المفجر معها ، وخشية انفجارها فى القطار أو الطائرة ، وكان على رئيس الامدادات أن يرسل الألغام وحدها ثم يلحقها بالمفجرات أو الفتيل (٦) ، ولكن عدم التنسيق والنظام بين ادارات الجيش المختلفة ، ووجود الاهمال والتساهل أدى الى استعمال الجنود لهذه القنابل قبل وصول المفجـــر ، مما أفقدها فاعليتها فى ايقاف تسلل اليهود الى المواقع المصرية .

وعلى كل حال فان هذه الألغام الأرضية لم تكن أيضـــا ضمن صفقات الأسلحة والذخيرة ، بل كانت تصنع محليا . ومن الثابت أن الأسلحة الفاسدة لم تستعمل منهـــا فى الحرب ســوى بعض القنابل اليدوية الايطالية ، وحتى هذه القنابل كان استعمالها فى الفترة مابين ١٩٤٨/١٠/١٩ ، ٢٦/١٢/ ١٩٤٨ ، ولم يثر شىء بخصوصها الا فى يوم ١٩٤٩/١/٤ أى قبيل ثلاثة أيام فقط من انتهاء المعارك فى فلسطين . وهذا يعنى أن هذه القنابل لم يكن لها أثر حاسم فى سير القتال ، كذلك لم يثبت أن أحدا قتـل من جراء استعمال هذه القنابل ، اللهم الا اصابة واحدة لم يثبت على وجه القطع أنها ناتجة عن استخدام هذا النوع من القنابل (٧) . وحتى لو كان ذلك صحيحا فمن الانصاف أن نذكر أن هذا النوع من القنابل لم يكن مستخدما فى الجيش المصرى من قبل ، ولم يتدرب عليها الجنود المصريون ، بل أعطيت لهم لاستخدامها دون تدريب

---

(٦) الأهرام : العدد ٢٤٢٣٧ فى ٢٤ مارس ١٩٥٣ تحت عنوان : « شـهادة الفريق عثمان المهدى » .

(٧) د. عبد الوهاب بكر : المرجع السابق ، ص ص ٦٣٦ ، ٦٣٧ .

سابق ، فأساءوا استعمالها (٨) ، ومعنى هذا أن قضية الأسلحة الفاسدة لم تكن المسئولة عن الهزائم فى حرب فلسطين ، لأنهـا لم تستعمل فى هذه الحرب ، باستثناء بعض القنابل اليدوية الايطالية ، التى استخدمت فى المراحل الأخيرة من الحرب ، ولا أحد يستطيع القول بأن الحرب تكسب بالقنابل اليدوية وحدها (٩) ٠

ومع أننا لا نستبعد أن يكون قد حدث تلاعب وكسب غير مشروع أثناء توريد صفقات الأسلحة والذخيرة ، الا أن القضاء لم يثبت ذلك وبرأ ساحة المتهمين فى هذه القضية خاصة وأن مجلس الوزراء رخص لوزارة الحربية التحلل من جميع القيود المالية أثناء شراء الأسلحة والذخائر نظرا لحرج الموقف القتالى للقوات المصرية ٠

واذا كانت قضية الأسلحة الفاسدة لم تكن السبب فى هزيمة الجيش المصرى فى حـرب فلسطين ، فينبغى أن نذكر السبب الحقيقى لهذه الهزيمة ؟

الواقع أن أسباب هزيمة الجيش المصرى فى حـرب فلسطين ترجع الى عدة أسباب هى :

١ ـ لقاءات الملك السابق فاروق باليهودية ليليان كوهين ، التى كانت تتجسس على الجيش المصرى من خلال قائده الأعلى الملك، وترسل المعلومات التى تحصل عليها الى الاسرائيليين ، ومع أن السلطات المصرية أحست بذلك ، ولجأت الى القبض عليها فان

---

(٨) الأهرام : فى ١٩٥١/٥/٢٩ ٠

(٩) د٠ عبد الوهاب بكر : المرجع السابق ص ٦٣٨ ٠

الملك فاروق أسكنها فى شـــاليه ساحل فى الاسكندرية ، وكان يزورها سرا أثناء القتال (١٠) ٠

٢ ــ الاستهانة بالعدو ، ونقص المعلومات عنه (١١) فى حين كان الاسرائيليون يعلمون الكثير عن الجيش المصرى ٠

٣ ــ التفوق النوعى للقوات العسكرية الاسرائيلية ٠

٤ ــ سوء التخطيط المصرى للعمليـــات وتخلف المستوى التدريبى للجيش فى مجالات التعاون بين الأسلحة المختلفة ٠

٥ ــ أثر اختلال النظام الداخلى فى مصر على الروح المعنوية لأفراد الجيش المصرى (١٢) ٠

٦ ــ قرار مجلس الأمن بحظـر وتصدير الســـلاح للدول المشتركة فى حــرب فلســطين ، ففى حين كان الجيش المصرى فى حاجة الى السلاح كانت اسرائيل متخمة منه ٠

٧ ــ الجهل فى اســتخدام الأسلحة الواردة من الخارج ، فعلى الرغم من أن الجيش المصرى لم يســـبق له استخدامها ، ولم يتدرب جنوده عليها من قبل ، فقد أرسل معظمها الى ميدان القتال لاستخدامها دون تدريب ، فأساء الجنود استعمالها ٠

٨ ــ نجاح اليهود فى عرقلة أعمال لجنة الاحتياجات بواسطة أعوانهم المنتشرين فى الشركات الأوربية ، واضاعة وقت اللجنة ،

---

(١٠) هيوج ماكليف : الملف السرى للملك فاروق ، ترجمة أحمد فوزى ، القاهرة ، دار الهلال ، ١٩٧٧ ، ص ١١٤ ٠

(١١) محمد فيصل عبد المنعم : أسرار ١٩٤٨ ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ٦٦٩ ٠

(١٢) د٠ عبد الوهاب بكر : المرجع السابق ص ٥٤١ ٠

بتقديم بعضهم عروضا (١٣) وهمية ، واشتراك بعضهم الآخر فى عروض توريد الأسلحة فقد اتضح أن ضابطا يهوديا يسمى (شازى) يحمل جنسية مجرية كان يتعامل مع شركة أورليكن السويسرية فى توريد الأسلحة والذخيرة الى الجيش المصرى (١٤) .

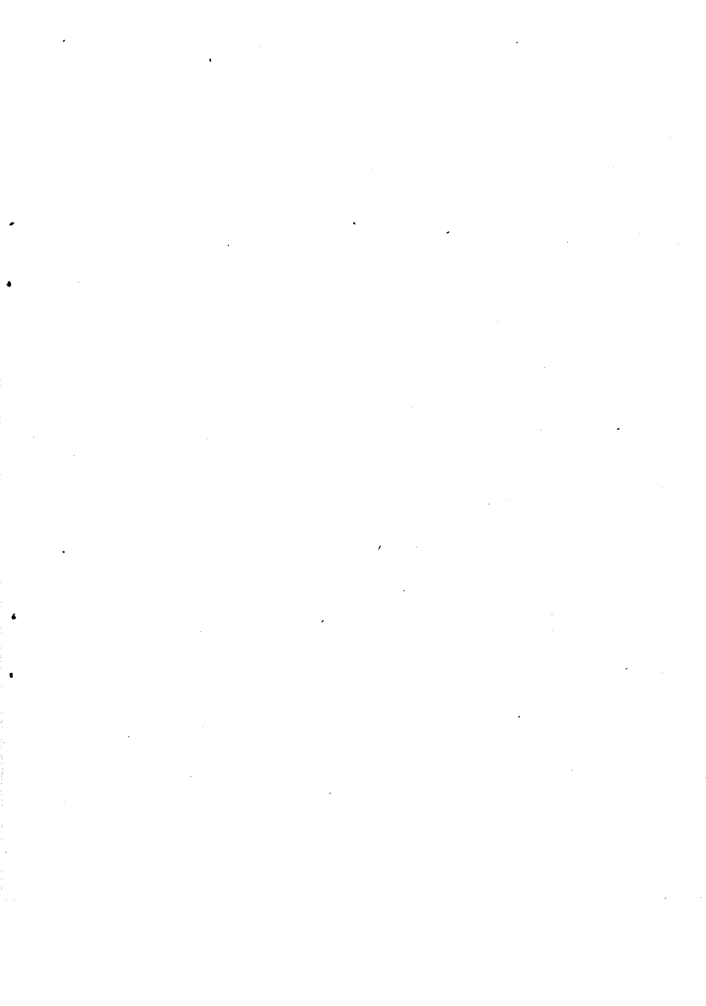
٩ ــ عدم أهلية من كان فى يدهم مقاليد الأمور العسكرية والسياسية لتولى مراكزهم ، فقد برهن بعضهم على جهل فاضح بالشئون العسكرية ، أما البعض الآخر فلم يتميز عمله بالجدية والتضحية .

---

(١٣) الأهرام : العدد ٢٣٤٣٢ فى ٢٩ ديسمبر ١٩٥٠ ، تحت عنوان : « دفاع اللواء المسيرى عن نفسه » .

(١٤) الأهرام : العدد ٢٣٥٧٧ فى ٢٤ مايو ١٩٥١ تحت عنوان « قضية الأسلحة والذخائر الفاسدة » .

الخاتمة



الخاتمـــة :

لقد كان الأثر الذى أحدثته الحرب من أجـــل فلسطين على الجانب المصرى كبيرا ، فقد أدت الحرب الى حدوث الفرقة بين الملك والجيش المصرى ، ورغم أن البعض حاول اثبات أن الجيش طعن من الخلف ، فاننا نرى أن الأمر لم يصل الى درجة الخيانة من جانب القصر وأعوانه ، بقدر ما هو سوء ادارة وجهل فاضـــح فى تسيير الأمور ، وأن الذمم الفاسدة لدى موردى السلاح كانت أكثر خطرا على البلاد من الأسلحة الفاسدة نفسها .

وعلى كل حال فقد تسببت الحرب فى فلسطين فى جـرح كبرياء الأمـة والتخبط فى اتهامات المســئولين ونتج عن ذلك أن تلوث نظـام الحـكم جميعه وأهين فى الصميم ، وبقى أن يتحطم الهيكل الداخلى للنظام الملكى . وتندلع نيران الثورة ضد مفاسد هذا النظام (١) . وقد جاء ذلك بعد ثلاث سنوات وبضعة أشهر من توقيع اتفاقيـة رودس ، حين قام رجـال الجيش بحركتهـم . لتخليص البلاد مما اعتراها من فساد .

---

(١) Jean and Simonne Lacouture : Egypt in Transition. London 1958, pp. 102-103.

المصادر والمراجع

وثائق غير منشــورة :

أوراق اللواء حسين سري عامر :

١ ـ قضية أسلحة الصحراء : الحكم الصادر فى بتاريخ ١٧ نوفمبر ١٩٥١ فى القضية ١٥٢٠ لسنة ١٩٥١ وايلى الشهيرة بقضية الصحراء ٠

٢ ـ مكاتبات من وزارة الحربية بشأن النظر فيما أسفر عنه تحقيق النيابة العامة مع الأميرالاى حسين سرى عامر ٠

٣ ـ أوراق خاصـــة بســـجن اللواء حسين سرى عامر ، ومحاكمته بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ٠

وثائق منشــورة :

★ مضابط مجلس النواب : مضبطة الجلسة الحادية والعشرون، ١ يوليو ١٩٤٢ ٠

الرسائل العلمية :

– عبد الوهـــاب بكر : **الجيش المصرى ١٩٣٦ – ١٩٥٢** ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، آداب عين شمس ١٩٨٠ .

– فلاح خالد على : **الحرب العربية الاسرائيليـة ١٩٤٨ – ١٩٤٩ وتاسيس اسرائيل** ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، آداب القاهرة يونيو ١٩٧٧ .

المراجع العربية :

– طارق البشرى : **الحركة الســياسية فى مصر ١٩٤٥ – ١٩٥٢** ، القاهرة الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٢ .

– عبد الله التل : **كارثة فلسطين** . القاهرة – دار القلم ، الجزء الأول ١٩٥٩ .

– محمد حسين هيكل (الدكتور) : **مذكرات فى السياسة المصرية** ، القاهرة ، دار المعارف ، الجزء الثانى والجزء الثالث ، الطبعة الأولى .

– محمد فيصل عبد المنعم : أسرار ١٩٤٨ ، القاهرة ١٩٦٨ .

– يونان لبيب رزق (الدكتور) : **تاريخ الوزارات المصرية** . القـــاهرة ، مركز الدراســات السياسية والاستراتيجية بالأهــرام .

المراجع الأجنبية :

1. Jean and Simonne Lacouture : *Egpyt in Transition.* London, 1958.

2. Marlowe, John : *Anglo Egyptian* Relation, 1954.

الدوريات :

١ ــ **آخر ساعة** : مايو ١٩٥٣ ، ١٩٥٥ ·

٢ ــ **الأخبار** : مايو ويونيو ١٩٥٣ ·

٣ ــ **الأهــرام** : يونيو وديسمبر ١٩٥٠ ، ينــاير وفبراير وابريل ومايو ويونيو ونوفمبر ١٩٥١ ، وابريل ١٩٥٢ ، ينـــاير ومارس وابريل ، ويونيو ١٩٥٣ ·

٤ ــ **الجمهور المصرى** : يوليو ١٩٥١ ·

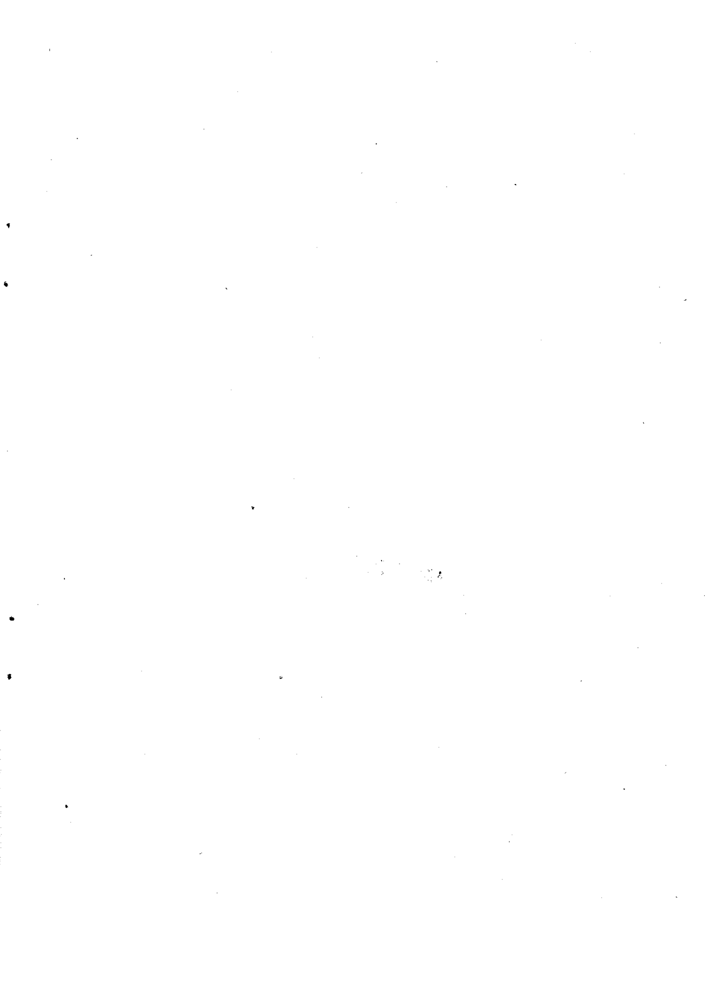
٥ ــ **الجمهورية** : يونيو ١٩٧٦ ·

٦ ــ **روز اليوسف** : مايو ويونيو ويوليو ١٩٥٠ ، ويونيو ١٩٥٣ ·

٧ ــ **صوت الأمة** : يونيو ١٩٥١ ·

٨ ــ **المصرى** : مايو ، ويونيو ١٩٥٠ ·

الملاحـق



ملحق رقم ١

١ ـ بيان حسين سرى عامر بعد صدور الحكم عليه بالبراءة فى ١٧ نوفمبر ١٩٥١ .

سبحانك ربى ، ما أجل قدرتك ، وما أعظم عظمتك ، لقد ابتليتنى فصبرت ، وتداركتنى عنايتك فحمدت ، شكراً لك يارب ، فالعدالة صفتك والعاقبة عندك للصابرين

أراد أعدائى وحاسدى النكاية بى والنيل من شرفى ونبل عملى فى خدمة مليكى ووطنى وظنوا أن الكذب والتلفيق وهو سلاحهم خير وسائلهم للقضاء على ... وارتكبوا فى سبيل ذلك كل ما مكنهم منه شيطانهم ... ولكن كنت على ثقة أن العدالة مهما تأخرت فلا بد آتية .

لقد نكلوا بى وارتكبوا معى كل ما يخالف القانون والعدل والحق وأشاعوا وشنعوا واتهموا وحبسوا وشهروا وعذبوا ولم تتفتق أذهانهم الشريرة عن أى حيلة شيطانية الا ارتكبوها معى ... ولكن كانت ثقتى بنفسى وعملى وثقتى بعدالة الله خير عاصم لى من كذبهم وظلمهم وتعذيبهم وتشنيعهم ... فلم تعلو كل أعمالهم لأكثر من مواطئ أقدام الشرفاء .

والآن وقد ظهرت عدالة الله على يد حضرات أصحاب العزة مستشارى محكمة الجنايات غالب بك ورقى بك وعبد اللطيف بك . هؤلاء الذين رفعوا منارة الحق والعدل عالية وأعادوا بحكمهم العادل لى شرفى ولجيش الفاروق كرامته . هؤلاء الذين لم يسيطر عليهم إلا ضمائرهم وعدالتهم وقانون العدالة السماوية فنطقوا بما أعاد الحق لنصابه والشرف لأربابه . وكانوا حقاً فخراً للقضاء الذى لم تتزعزع فيه ثقتى يوما من الأيام .

أما محمد بك عزمى النائب العام السابق والذى نسى فى غمرة الظلم والطغيان إنه كان مستشاراً بك والذى ظن يوما من الأيام أن كلمته تعلو على كلمة الحق والقانون . فلعله يقرأ وهو فى زوايا النسيان الآن هذا الحكم العادل الرائع ويرجع لضميره ويندم حيث لا ينفع الندم ويعلم أن دولة الباطل ساعة ودولة الحق إلى قيام الساعة .

أما هذا المصاق فهى الذى دمغه حكم القضاء العادل هو ومن لف لفه فسيقول القضاء كلمته فيهم قريبا انشاء الله

والله وحده الذى أظهر الحق ومحق الباطل سيتولى الظالم بظلمه فهو يمهل ولا يهمل .

الله الملك الوطن

اللواء حسين سرى عامر

١ ـ من أوراق اللواء حسين سرى عامر

ملحق رقم ٢

١ ـ شكوى اللواء حسين سري عامر من تواجده بالسجن بعد قيام الثورة والتماسه النقل الى المستشفى العسكري .

بالسجن الحربي في ١٠/١٢/٩٥٢

سري

حضرة المحترم رئيس إدارة السجن بواسطة حضرة المحترم رئيس [illegible] بالسجن الحالي

أتشرف بأن أحيطكم أنني الآن [illegible] شديدا وأن هناك خطرا

من مرض الروماتزم ومرض الكلى الذي عندي خصوصا [illegible]

الشتاء وما سيتبعه مع وجودي بالزنزانة بالسجن الحربي

كما أظن أنه مطلوب لهذه الأمراض من وجودي بالزنزانة ولا

يرضى [illegible] إلى [illegible] إلى الرئيس [illegible] خصوصا

أنه قد تجاوزت الخمسين من عمري

ولذا فأرجو نقلي لمستشفى العسكري أو [illegible] غرفة

مريحة في أي سجن أو أي مكان آخر [illegible]

مع [illegible] الاحتياط [illegible]

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

لواء

[illegible]

١ ـ من أوراق اللواء حسين سري عامر

ملحق رقم ٣

١ ـ اعادة محاكمة اللواء حسين سرى عامر بعد قيـام ثورة يوليو ١٩٥٢ (١) ٠

الادعـــاء الأول

الهروب من خدمة حضرة صاحب الجلالة الملك « وقت خدمة الميدان » ٠

وذلك ان بجهة الاسكندرية بتاريخ ١٩٥٢/٧/٢٣ عندما علم أن القيادة تبحث عنه غادر منزله وهو مرتديا الملابس المنزليـــة « بيجاما ـ روب ـ شبشب » وركب سيارة خصوصية واتجه الى مطروح ومنها الى السلوم محاولا اجتياز الحدود المصرية الى ليبيا وقد قبض عليه حوالى الساعة ٣٠٠ يوم ١٩٥٢/٧/٢٥ بالسلوم وهو بملابسه المدنية) ٠

هذا هو نص الادعاء الأول ـ كما وضعته ادارة نائب الأحكام ٠

هروب من الخدمة !

وقت خدمة الميدان !

لواء فى الجيش أمضى أكثر من ٣٣ سنة خدمة ٠

يهرب ـ متى

---

(١) من أوراق اللواء حسين سرى عامر ٠

وقت خدمة الميدان !

سـامحكم الله

وعندما علم ان القيادة تبحث عنه !

فهل هذا صحيح ـ وهل يوجد بين أيديكم أية مكاتبات أو حتى مجرد أقوال تفيد أن القيادة كانت تبحث عنى · وهل بين أيديكم ما يفيد ان القيادة أصدرت أمرا بالقبض على ·

لقد سأل المجلس العسكرى الصاغ أنور سلام عمن أصدر اليه أمر القبض على اللواء حسين سرى عامر ·

فأجاب ببساطة تامة أنه قبض على من تلقاء نفسه لأنه كان يعلم أننى متهم فى قتل عبد القادر طه · ماشاء الله !

وكذلك سأل المجلس العسكرى كل من الصاغ محمد ابراهيم سالم واليوزباشى أحمد وصفى واليوزباشى عبد المجيد شهدى · فأجابوا جميعا أنهم قبضوا على من تلقاء أنفسهم ـ وحتى بعد أن أخبروا رياسة الجيش أكثر من مرة بوجودى فى السلوم ·

فهل يتكرم علينا حضرة المدعى بافادتنا · من أين له ان القيادة كانت تبحث عنى وأننى بعد أن علمت بذلك بادرت بالهروب ـ مرتديا ملابس منزلية ·

وقبل أن أتكلم عن هذا الادعاء أريد أن أشير الى البند ٢٥٩ من قانون الأحكام العسكرية الذى يقول (كل من قرر شيئا يجب عليه اثباته بالبرهان ـ فاذا أقيم على متهم ادعاء السكر فمن واجبات المدعى أن يثبت بالبراهين أن المتهم كان سكران ـ وليس المتهم مكلفا بأن يثبت انه كان صاحيا) ·

وأيضا البند ١٨٠ من قانون الأحكام العسكرية الذى يقول (ولأجل اثبات الهروب يجب أن يبرهن حدوث الغياب بدون اذن مع وجود التصميم على عدم الرجوع ولكن لأجل اثبات الشروع فى الهروب يجب ان يبرهن على التصميم فقط بدون حدوث الغياب) ٠

ومن هذا النص يتضح أن عناصر جريمة الهروب هى :

١ ـ الغياب بدون اذن ٠

٢ ـ التصميم على عدم الرجوع ٠

فى حين أن الركن الأساسى فى جريمة الشروع فى الهروب هو التصميم على عدم الرجوع دون الغياب ٠

وعلى هذا الأساس يقع على عاتق المدعى عبء اثبات توافر هذه العناصر بدلائل لا تقبل الشك ـ لا أن أكلف أنا باثبات العكس ٠

ورغم ذلك فاننى على قدر جهدى الضيق المحدود سوف أتكلم٠

أولا : عنصر الغياب دون اذن :

١ ـ لم يثبت من الأقوال التى أدلى بها الشهود جميعا سواء فى مجلس التحقيق أو أمام حضراتكم ـ اننى كنت متغيبا دون اذن ـ بل على النقيض من ذلك ثابت من شهادة اللواء عازر جرجس فرج ـ أننى كنت فى الاسكندرية فى مأمورية بمكتب شئون فلسطين ٠ وكان معى الأميرالاى مصطفى الصواف نائب الحاكم الادارى العام بمنطقة غزة ٠

٢ ـ أما ذهابي الى السلوم يوم ١٩٥٢/٧/٢٣ ـ ففي هذا التاريخ كنت لا أزال مديرا لسلاح الحدود · والصحراء الغربية كلها داخلة في دائرة اختصاصي · وذهابي الى هناك لا يعتبر غيابا دون اذن · ولعل أقوال السيد فرح التي ذكرها في مجلس التحقيق وأمام حضراتكم · فيها الدليل الكافي على ذلك · فهو يذكر انني قلت له (انني سأمكث بالسلوم حوالى أربعة أيام الى أن تتجلى الحالة واعتبرني في شغل ميري) ·

٣ ـ أما انني كنت مرتديا ملابسي المنزلية أو انني أستعمل عربتي الخصوصية · فهذا لا يعتبر سببا لاعتباري غائبا دون اذن · وسوف أتناول موضوع الملابس والعربية في موضوع آخر ·

ثانيا : أما عنصر التصميم على عدم الرجوع ·

١ ـ مكثت في السلوم من يوم ١٩٥٢/٧/٢٣ ـ وأعتقد ان العقل العادي البسيط يحتم على من يريد الهرب ان لا يمكث يومين كاملين في السلوم دون عمل جدي في ترتيب أمر هذا الهروب · مع العلم ان جميع السبل مهيأة ـ ومعرفتي بالسلوم والطرق والدروب والمسالك تامة ـ فلا معنى مطلقا للانتظار ·

٢ ـ ثبت من شهادة السائق الباشجاويش ابراهيم السيد عفيفي ان عربتي الخاصة كانت بالسلوم ووضعت بجراج القسم أسفل الجبل ولم آمر باحضارها عندي بالقشلاق فوق الجبل حتى تكون جاهزة بجواري اذا أردت الهروب أو الشروع في الهروب ·

٣ ـ ثابت أيضا من شهادة الباشجاويش ابراهيم السيد عفيفي هذا أنه لما غادر السلوم ليغير ملابسه وليحضر لي غيارات

داخلية عرض على مفتاح عربتى الخاصة ولكنى أبقيته معه فاذا كان عندى رغبة فى الهروب أو حتى محاولة أو شروع لابقيت معى مفتاح العربية لتكون جاهزة تحت يدى وخصوصا اننى أجيد السواقة ٠

٤ ـ ثبت من شهادة الباشجاويش ابراهيم السيد والجاويش أحمد موسى أن السيدة حرمى أرسلت لى يوم ٧/٢٣ مع الجاويش أحمد موسى بدلتى العسكرية بجميع لوازمها فقط دون أية ملابس مدنيـــة ٠

فلو فرضنا اننى غادرت الاسكندرية مصمما على الهـــروب أو عدم الرجوع كانت هى أول من تعرف ذلك ولأرسلت لى ملابس مدنية ونقود لتساعدنى على الهروب ـ لأنه من غير المعقول أن أهرب ببدلة عسكرية ودون أن يكون معى نقود ٠

٥ ـ شـــهادة القائمقام الســـيد فرح ٠ ذكر فى مجلس التحقيق وأمام حضراتكم اننى حين قابلته أبلغته اننى ســـأبقى بالسلوم الى أن تنجلى الحالة فأعود وان يعتبرنى فى شغل ميرى وتركنى السيد فرح بالسلوم على هذا الأساس ٠ ولو كان فى نيتى الهروب لعلم ذلك منى أو بالقليل لطلبت منه المساعدة ٠

٦ ـ شهادة السيد ابراهيم الســـنوسى أمامكم وأمام مجلس التحقيق اننى لم أتحادث معـــه مطلقـــا فى أمر ذهابى الى ليبيا أو تسهيل دخولى اليها أو هروبى ٠ أو الحركة القائمة فى مصر وشهادة السيد ابراهيم السنوسى هذه تثبت بوضوح مدى الاختلاق والتلفيق فى شهادة محمود حسن الثانية اذا قارناها بشهادته الأولى ٠

٧ ـ أجمع جميع الشهود أمامكم ان علاقتى بالعائلة الحاكمة فى ليبيا سيئة ومن غير المعقول أن يهرب الانسان الى بلاد لا يوجد بين حاكميها وبينى الا كل علاقة سيئة ٠

٨ ـ خدمت بالسلوم وسيوة مدة تقرب من الخمس سنوات وقطعت الطريق بين السلوم وسيوة مئات المرات ولا يوجد طريق أو درب أو مسلك بين الحدود المصرية الليبية الا وأعرفه معرفة جيدة · فكيف يستساغ عقلا ان أهرب من الطريق الوحيد الذى تحرسه قواتنا المصرية وقوات من ليبيا · دون أن الجأ الى الطرق والدروب والمسالك التى أعرفها جيدا والتى لا توجد عليهـــا أية حراسة والتى لا تبعد كثيرا عن السلوم ·

وأرانى الآن فى حاجة الى مناقشة شهود حضرة المدعى واحدا واحدا بعد أن حبس منهم من حبس ورفت منهم من رفت والآخرين الذين غيروا شهاداتهم بعـــد الحبس وحضرات الأفاضل الذين لم يرعوا الله فى ذمتهم · سامحهم الله » ·

أولا : الملازم ثان وقتى محمود حسن :

كان هذا الضابط شاهد اثبـــات ضدى فى قضية أسلحة الصحراء ـ وكان عونا ونصيرا للاستاذ مصطفى فهمى وكيل نيابة مرسى مطروح فى ذلك الوقت · الى الحد الذى جعل مصطفى فهمى هذا يذكر فى تقريره الى النائب العام والذى كاد يوغـر فيـــه باستمرار القبض على الى معلومات اســتقاها من هذا الشـــاهد محمود حسن · وهذا كله ثابت فى أقوال الشـــاهد فى قضـــية الاسلحة وفى تقرير مصطفى فهمى ـ وأيضا فى حيثيـــات حـــكم محكمة الجنايات ·

شهد محمود حسن امام مجلس التحقيق يوم ٨/٢٤ بعـد أن حلف اليمين فقال الآتى نصه (وثانى يوم الخميس ١٩٥٢/٧/٢٤ حوالى الساعة ٢٢٠٠ طلبنى المحافظ بالتليفون من المحافظة بمرسى

مطروح وقال لى أنا قائم للمنطقة الشمالية وخلى بالك من طلبـات المدير وسألنى عنه وعن أحواله فطمنته عليه وأنه فوق • وحوالى الساعة ٢٣٣٠ رجع الصاغ محمد ابراهيم من مأموريته الحزينـة وطلبنى فى المكتب وعلمت منه أنه وصلت اشارة الى قسم السلوم للقبض على القائمقام السـيد درح فأنا اتصـلت باليوزباشى أحمد وصفى •• الى أن قال انه أمرنى بمراقبة اللواء حسين سرى عامر والمحافظة عليه •• ولكن لما عرفت مسئوليتى الشديدة نحـو اللواء حسين سرى عامر طلعت الى مقر الكتيبة بالقشلاقات فلم أجد اللواء حسين سرى عامر • وقالوا مشى برجليه على الطريق فى اتجاه ليبيا • وأنا نزلت أجرى الى قسم السلوم لاتصل ببوابة كابوتزو ـ وهكذا الى أن قال حين القبض على والصاغ عرفه انه مطلوب لمرسى مطروح فسأله من عاوزنى فقـال له مطلوب تشرف مرسى مطروح فقام وخرج معى ••) •

وفى يوم ١٩٥٢/٩/٩ أحضره مجلس التحقيق مرة أخرى • فقال انه سمع حديثه بينى وبين السيد ابراهيم السنوسى بخصوص هروبى الى ليبيا وركوبى الطائرة من مطار العظم الى السـودان لأذهب الى نسيبى هناك وذكر ان كلفته ان يستعلم عن السـيد ابراهيم السنوسى وهل عاد من ليبيا أم لا ـ كما سألته عن الوقت الذى يستغرقه السفر الى بنى غازى ـ وقال أيضا اننى سـألته ثانية عن عودة السيد ابراهيم السنوسى ويسأل فى ذلك القسم • فقال وسألت القسم وعلمت أنه لم يحضر فبلغته ذلك واننى تضايقت لذلك واننى طلبت من حارسى الخاص السـيد جبـاره ان يجهز الملابس ويضعها فى الشنطة وطلب عربة وركب بها ومعه الشنطة والحارس الخاص وأمر السـائق بالتوجه الى كابوتزو ومشى • وكلفنى أنا بالنزول والاسـتفهام من المحافظة عن مجىء المحافظ الى

السلوم فالمحافظ أبلغنى أنه وردت له اشارة بالسفر الى المنطقة الشمالية الى آخر ذلك ..

ثم أجاب على سؤال من مجلس التحقيق نصه (ألم يحاول اللواء حسين سرى عامر الخروج من الحدود المصرية بطريقة سرية عندما وجد أن السيد السنوسى قد تأخر) فأجاب . انى استفهمت منه عما اذا كان من الممكن أن أركب احدى السيارات الخاصة بنقل الأغنام أو البضائع التى تخرج من الحدود المصرية الى ليبيا .

وأجاب . على سؤال آخر من المجلس اننى كلفته ان يتصل بالمحافظ يوم ١٩٥٢/٧/٢٤ كى يجهز لى ملابس ويشتريها من مطروح مثل قمصان كاكى وبنطلونات ملكى وكاكى واننى كلفته أيضا أن يشترى عدة حلاقة ولوازمها وانه تكلم مع المحافظ بهذا الخصوص فقال له أنه سيحضرها معه . كما ذكر اننى تكلمت عن ضباط الحركة بسوء ..) .

تلك هى أقوال محمود حسن الثانية . التى طلب منه مجلس التحقيق ان يدلى بها .. فهل وقفت عند هذا الحد .

لا ياحضرات الضباط العظام .

يكاد المريب يقول خذونى اذ أنه بعد أن سأله المجلس السؤال التقليدى . هل لديك أقوال أخرى . قال لا ـ فقط أود أن أقول ان أقوالى هذه تكمل الأقوال التى ذكرتها فى مجلس التحقيق ... هل تشعر يا محمود يا حسن في قرارة نفسك أنك كنت تلفق ـ ولماذا لم تذكر هذه الأقوال الجديدة حين سؤالك لأول مرة .

ولكن هذا المريب لابد ان يسير فى خط غير مستقيم لأن تلك طبيعته فتراه يذكر أمام حضراتكم أقوال أخرى تختلف عن تلك

التى قالها أول مرة وثانى مرة وأمام مجلس التحقيق فهو يقول أمامكم (وبعد الظهر كلفنى أسأل عن الســـيد ابراهيم السنوسى وصل أم لا فنزلت تحت وسألت فقالوا لم يصل وحوالى الساعة ٩ مساء قال لى المدير تعال نتمشى حتى بوابة كابوتزو لنقابل السيد ابراهيم السنوسى ــ وحوالى الساعة ١١ أنا كنت جنبه فى الأودة وطلب منى تجهيز الشنطة وقام هو بنفسه فوضع كل مهماته وعفشه فى الشنطة وطلب من جبارة حارسه أن يأخذ الشنطة وفعــلا أخذ الشنطة ووضعها فى عربة بيك أب ٠٠ الى أن قال وذهبنا وجدنا المدير جالس جوه الكشك على أحد سراير العســـاكر وسألنى عن سبب طلبه فأبلغته مطــلوب تشرف مطروح فطلع معنـــا وركب العربة) ونسى محمود حسن أن يذكر شيئا عن طلبى منه ملابس وعدة حلاقة ٠ فسأله حضرة المدعى ســؤالا ايمائيا رقم (١٠٢) ألم يطلب منك اللواء حســـين سرى عامر أو من غيرك شراء حاجيـــات أو ملبوسات تساعده على الهرب ٠

فأجـــاب ج ١٠٢ (طلب منى أن أبحث له عن عدة حــلاقة وفنلات وبنطلون قصير فلم أجد ببلدة السلوم) ٠

ومن هذا يتضح لحضراتكم الاختلافات البينة بين أقواله أولا فى مجلس التحقيق وثانيا أمام حضراتكم واليكم التفصيل ٠

١ ــ لم يذكر فى أقواله لأول مرة أمام مجلس التحقيق أى شىء عن السيد ابراهيم السنوسى ولكنه فى المرة الثانية ــ وأمام حضراتكم تذكر فجأة السيد ابراهيم السنوسى ٠ وذكر حديث طويل دار بيننا ٠

٢ ــ لم يذكر شـــيئا أمام مجلس التحقيق لأول مرة عن تجهيز الشنطة ووضع الملابس بها ــ وثانى مرة أمام مجلس التحقيق قال اننى كلفت السيد جباره بتجهيزها ٠ ولكن أمام حضراتكم قال

انني طلبت منه هو أى محمـــود حسن تجهيز الشنطة · ثم قمت أنا بنفسى بوضع كل مهماتى فيها) ·

٣ ـ ذكر أمام حضراتكم انني طلبت منه حوالى الســاعة ٩ مساء أن نتمشى حتى بوابة كابوتزو لنقـــابل السيد ابراهيم السنوسى · ولكن لم يرد أى ذكر لهذه الواقعة فى أقواله في المرتين أمام مجلس التحقيق ·

٤ ـ لم يذكر شيئا عن الملابس أمام حضراتكم لولا السؤال الايمائى من المدعى رقم ١٠٢ وكذلك لم يذكر شـيئا عن الملابس أمام مجلس التحقيق لأول مرة ·

يا محمود حسن مادمت كذوبا ـ فكن ذكورا ·

٥ ـ ذكر محمـــود حسن فى أقواله الثانيـــة أمام مجلس التحقيق وأقواله أمامكم انه لما ذهب هو والصاغ محمد ابراهيم سالم للقبض على وجدنى داخل الكشك جالسا على سرير عسكرى · فى حين ان الصاغ محمد ابراهيم سالم يقرر اننى كنت جالسا على صفيحة خارج الكشك · فأى القولين صحيح ·

ثانيا ـ الصاغ محمد ابراهيم سالم :

اتضح أمام حضراتكم ان هذا الضابط نقل من العريش على غير ارادته وأنه وسط أقاربه لالغاء هذا النقل ولم يفلح · وذكر أمامكم أيضا عندما سئل هل كان هذا النقل يوافق رغبته أم لا ـ قال انه نقل على غير رغبته · وانه اشتكى ·

وذكر فى أقواله أمام مجلس التحقيق يـــوم ١٩٥٢/٨/٢٥ (وفى الساعة ٢٣٤٠ حضر لى وكيل الامباشى أحمد موسى وأخبرنى

انني مطلوب شخصيا على التليفون من مطروح فاتصلت بالبكباشي عبد العزيز شاكر الذى أخبرني بأن القائمقام السيد فرح هرب بعربته تجاه السلوم وانه كان مطلوبا نزوله الى الاسكندرية وأخبرني بمنعه من مغادرة الحدود والقبض عليه .. ثم قال وفى هذا الوقت وجدت الملازم ثان محمود حسن قادما من أعلى الجبل ولما سألته عرفت ان اللواء حسين سرى عامر لايزال مع عساكر الفصيلة بالمعسكر فوق الجبل الى أن قال وأثناء كل هذه العملية صعدت بعربية السيارات الى القشلاق فوق الجبل ولما دخلت لم أجد اللواء حسين سرى عامر وفهمت انه اتجه الى بوابة كابوتزو .. الى أن قال .. وعند وصولنا كابوتزو لاحظت شخصا يلبس جلابية وعمامة بيضاء وبيده مدفع رشاش .. ثم قال ووجدت اللواء حسين سرى عامر لابسا بنطلون وقميص ملكى وعليه روب ولم أحاول اشعاره بشيء ولما سألته عن العربية التى قيل انها معه قال لى انه أرسلها لاحضار الملازم ثان محمود حسن وطلب ذهابه بالعربية التى معى الى المعسكر وفعلا ركبت معه العربية ـ ولكن قبل القشلاق بحوالى ٨ متر أمر اللواء بايقاف العربية على الطريق لأنه لاحظ وجود نور قادم الى اتجاه السلوم فقال أظن دى عربية السيد فرح .. الى أن قال .. على انى أردت انتهاز الفرصة والاتصال ببوابة كابوتزو تليفونيا فى الوقت الذى كان فيه حسين سرى غير موجود بها وفعلا كلمت الشاويش عباس الناظر حكمدارها ولم يكن اللواء حسين سرى قد وصله بحديث بينى وبين الشاويش شخصيا .. الى أن قال وصعدت ومعى قوة من الحدود وأخرى من الألغام بقيادة فارسى وتوجهنا الى بوابة كابوتزو وحيث علمت قبل الصعود أن اللواء عاد اليها ثانية فاحتجزوه لحين وصولنا فأخبرنى الشاويش عباس الناظر انه موجودا بجوار الكشك وفعلا أفهمته الموقف وكان

جالس بجوار الكشــك فى الخارج فقــال طيب أنا بــردان وعاوز كبود . وفعلا أمرت الجاويش باعطائه كبـــود . ثم ركب اللواء حسين سرى عامر العربية وأركبت الملازم ثان وقتى محمود حسنى كحرس معه فى العربية وسرت أنا خلفهم .. الى أن قال .. ولما وصلنا القسم نزلت ورتبت الحراســة وصرفت قوة الجيش وأمرت بقيام الحرس لتوصيله الى مطروح وأخطرت المختصين بذلك . وأثناء نزول اللواء من بوابة كابوتزو قال ان له شنطة بها ملابس خاصة بقشلاق السيارات) .

وقال أيضا ردا على سؤال من المجلس (باعتبــارك مأموز السلوم ما هى تحرياتك عما قام به اللواء حسين سرى عامر أثناء المدة التى قضاها بالسلوم) .

فأجاب (أنا علمت ان اللواء حسين سرى عامر كان ينوى الالتجاء الى ليبيا اذا تحقق من نجاح الحركة ولذلك فانه توجه الى نقطة كابوتزو الليبية مرتين ولكنها رفضت دخوله) .

ثم قال عندما سئل هل لديك أقوال أخرى . لا ولكن أود ان أبين ان الترتيبات العسكرية التى أمر بها الســـيد فرح وباشر تنفيذها بنفسه عاقت وصولى أو أى حد للاتصال بقوة السيارات فوق الجبل للتأكد من وجود اللواء حسين سري عامر هناك .

تلك هى أقوال الصاغ محمد ابراهيم ســـالم أمام مجلس التحقيق ..

فهل هى بعينها الأقوال التى قالها أمامكم .

قال أمامكم (الساعة ١١ ونصف ليلا حضر الى وكيل الأومباشى أحمد موسي وقال لى مطلوب على التليفون وأمره باستدعائى فورا

٠٠ الى أن قال وفى هذه الأثناء كان الملازم ثان محمود حسن نازلا من عند المدير فأفهمته الموقف وطلبت بقــــاءه مع النقطة وأخذت سيارة وطلعت القشلاق وسألت عن المدير فقالوا انه أخذ عربيــة بيك آب واتجه لنقطة الحدود وهى المسماه كابوتزو الساعة ٣٠ر١٢

٠٠ الى أن قال ثم سألنى عن المحافظ فلم ابن له أى شىء فقال انه لما سأل عليه فى مطروح أخبروه بقيامه من أكثر من ساعتين فقلت له سعادتك رايح تفضل هنا فقال لأ أنا راجع القشلاق فقلت له اتفضل عربيتى تحت أمرك وركب واتجهنا الى المعســكر وقبـل وصولنا المعسكر بحوالى ١٠٠ متر شاف نور ســيارة قادمة على الطريق الى السلوم فقال دى لازم عربية السيد فرح ووقف ونزلنا ووقف يكلمنى ٠٠ الى أن قال وقلت للجاويش (يعنى حكمــدار نقطـــة كابوتزو أنا المأمـور الى جيت عنـــدكم دلوقت شــفتنى ساعة ما كنت باكلم اللواء حسين سرى عامر واللا لأ ـ فقال نعـم فأفهمته الأوامر بالقبض على اللواء والقائمقام السيد فرح ـ فان دخل المعسكر فان القوة تمنعه من مغادرته وان عاد عندكم تمنعوه من مغــادرة الحـــدود ٠٠ الى أن قال ثــم أخذت معى الملازم ثــان محمود حسن وأفراد النقطة التى بأول مطلع الجبل عند الاستراحة وصــعدنا الى بوابة كابوتزو لهذا الغــرض حيث كانت قد أبلغت القسم بعودة اللواء حسين سرى عامر اليهم وبأنهم أفهموه أمرى واحتجوزه طرفهم ولم يسمحوا له بمغادرة الحدود ٠ ولمــا وصلت البوابة وجدت اللواء حسين سرى عامر جالس على صفيحة فارغة بجوار الكشك فقلت له متأسفين صدرت أوامر بالقبض عليك ٠ قال لى ممن ؟ قلت من القيادة فقال ممكن أكلمك على انفراد ودخلنا الكشك وقال لى أنا كنت عملت ترتيب أروح ليبيا فمش ممكن تسيبونى) ٠

هذه هى أقوال الصاغ أمام حضراتكم

الا تلاحظون التناقض بينهـا وبين أقواله أمام مجلس التحقيق ٠
وهل نستطيع أن نفهم سر هذا الاختلاق والافتراء ٠

ولماذا لم يذكر أمام مجلس التحقيق انى أخذته داخل الكشك وقلت له اننى عملت ترتيب لدخول ليبيا وطلبت منه ان يسيبونى ٠٠ولمصلحة من هذا التزيد ٠٠ وكيف يعقـل ان أطلب منـــه ان يتركنى أجتاز الحدود الى ليبيـا بعد ان أبلغنى بصـــدور الأمر بالقبض على ولم يكن بمفرده بل كان معه ضباط آخرين وعســاكر كثيرين فى حين انه كان معى وجدنا فى المرة الأولى عند النقطة ٠٠ ولم أطلب منه مثل ذلك ٠٠

وقال أيضا انه سألنى عن المحافظ فقلت له اننى سألت عنه فى مطروح وأخبرونى انه قام من أكثر من ساعتين ٠ قال هذا أمام حضراتكم ٠ ولم يذكره أمام مجلس التحقيق ـ ولا يوجد من الشهود من يؤيده فى هذا الادعاء الكاذب ٠

وقال أيضا حضرة الصاغ أمام حضراتكم انه اتصل شخصيا بالشاويش عباس الناظر حكمدار نقطـة كابوتزو ليأمره بحجزى عند ذهابى له ٠ هذا فى الوقت الذى قال فيه محمود حسن انه هو الذى اتصل وقال أنا المأمور ٠ فى حين ان الجاويش عباس الناظر يقول ان الذى اتصل بهم اليوزباشى شهدى ٠٠

ونحن لاندرى أين وجه الحق فى هذا ٠٠ ومن صاحب الشرف الرفيع الذى أصدر أمر القبض الصاغ محمد ابراهيـم ســـالم ـ أم اليوزباشى شـــهدى ـ أم الملازم ثان محمـــــود حسن ٠٠ أفتينا يا حضرة المدعى ٠

وهل مثل هؤلاء الشهود الذى يدعى كل واحد منهم الشرف على اصدار الأمر بالقبض على مثل هؤلاء هل من حقى ان لا أطمئن الى شهادتهم أم ماذا .. بالله .

وقد ذكر الصاغ أمامكم أيضا اننى تناولت بعض ضـــباط الحركة بسوء وذكر اسم ضابط لا أعرفه ولم أره ولم أقابله فى حياتى . فى حين أنه لم يذكر شيئا من ذلك أمام مجلس التحقيق .

وذكر أيضا حضرة الصاغ أمام مجلس التحقيق اننى ذهبت الى بوابة كابوتزو مرتين واننى أردت اجتياز الحدود الى ليبيا اذا تحققت من نجاح حركة الجيش .

ولكن حضرة الصـــــاغ كاذب فى ذلك وقد تشكك المجلس العسكرى فى شهادته فسأله السؤال رقم ١٤٣ (ألم تعرف السبب فى عودة اللواء حسين سرى عامر الى بوابة كابوتزو ثانيـــة قبل القبض عليه) .

فأجاب (هو راح علشان يسأل عن المحافظ تليفونيا لأن هذه النقطة هى الوحيدة اللى فيها تليفون فوق الجبل لأن يستعين به) .

أليست هذه الاجابة وحدها كفيلة يا حضرات الأعضـــاء ان تفضح لكم هذا الشاهد الذى ملأ قلبه الحقد والبغض على .

ان تفكيره قد شل ساعة ان سمع سؤالكم ولم يستطع ان يؤلف أو يخترع ـ فأجاب الحقيقة ـ وهو صاغر ـ وهو مأخوذ من هول المفاجأة تلك الحقيقة التى تعطيكم الدليـــل القاطع من شهادة الخصم على انى كنت مصمما على الرجوع .

وثمة دليل أخير على كذب هذا الصاغ ـ فقد كنت معه وحدى بنقطة كابوتزو ولم أكن مسلحا بأى نوع من أنواع الأسلحة فما الذى

منعه من أن يخبرنى انى مطلوب للقيادة أو ان هناك أمر بالقبض على بعد أن يتبين له أنى أسأل عن السيد فرح شريكى فى الهروب حسب اعتقاده .

لعل الجواب يتبين من ان المؤامرة التى دبرها هو وزملاؤه لم تكن نضجت بعد — لأنهم يعلمون أننى لابد ان أسأل فى تليفون كابوتزو عن السيد فرح بعد أن أبلغونى أنه مطلوب القبض عليه بواسطة وكيل الاومباشى أحمد موسى — وأنكروا كل شيء بخصوص ذلك .

وانه لم يشأ أن يقبض على وأنا معه أمام القشلاق — بل يجب ارجاء ذلك حتى أذهب للتليفون فى كابوتزو كيما يقال اننى هارب .

ولعل أبلغ دليل على أخلاق هذا الشاهد وهو ماذكره فى اجابته على سؤال المجلس رقم ١٣٩ بماذا تعلل عدم سماح المحافظ لك الاتصال بالمدير فأجاب .. وأقصد من كل هذا ان المحافظ لايثق بى .

وحقيقة كيف يثق بك انسان يا حضرة الصاغ .

ذكر فى أقواله أنه لما قابل محمود حسن نازلا من القشلاق سأله عنى فقال له أنى فوق فاستبقاه بالقسم وطلع القشلاق ولم يجدنى مع أن محمود حسن ذكر أنى تحركت أمامه الى كابتزو ولم يذكر ما ذكره الصاغ بأقواله فأى القولين صحيح .

انما الأمم الأخلاق مابقيت .. فان هموا ذهبت أخلاقهم ذهبوا

ثالثا : اليوزباشي أحمد محمد وصفى

قال في شهادته في مجلس التحقيق انه حوالى الساعة ١٨٣٠ حضر لى أومباشى سودانى من نقطة الحرس اسمه محمود مصطفى وقال لى مرت عربية هدسن خاصة بالسيد فرح وعربية أخرى وكان باحداهما المدير لابس قميص وبنطلون ـ الى أن قال ان أخى محمود وصفى قال لى انه اتصل بمجرد وصوله مصر يوم ١٩٥٢/٧/٢٤ بالتليفون بيـــاور اللواء محمـــد نجيب وقال له أخى اليوزباشى أحمد وصفى أرسلنى لكم لأبلغكم الرسالة التالية (السيد فرح يجمع قوة ضـــاربة بمطروح وحسين سرى موجود بالســـلوم ومن المحتمل أن يهرب الى ليبيا بواسطة السيد ابراهيم السنوسى) .

وبعد أن خرجت من منزل السيد فرح مساء يوم ١٩٥٢/٧/٢٣ اتصلت بالملازم ثان محمود حسن بالسلوم فقال لى حسين سرى عندى بالسلوم فقلت له طيب خلى بالك .

وفى صباح ١٩٥٢/٧/٢٤ اتصلت بمفتش العامرية وقلت له ان حسين سرى عندنا فى السلوم وعند حصول أى تغيير فى المنطقة تصرف فى حدود هذه المعلومات وبناء على هذه المعلومات قام المفتش بتبليغ القائمقام محسن ابراهيـم الذى كان فى زيارته بالعامرية والذى أبلغ القيادة بالاسكندرية ـ الى أن قال ـ وفاتنى أن أذكر اننى أثناء انتظارى بالصالون مع حضرات الضباط اتصلت بمحمود حسن بالسلوم وقلت له (رقبتك برقبة حسين سرى) فقـــال لى (أحط عليه حراسة) فقلت له تصرف انت مسئول عنه .. الى أن قال وبعد فترة غير قصيرة اتصل بى محمـــود حسن وأبلغنى أن حسين سرى فوق ـ فقلت له أبقيه عندك وستصلك أوامر حـــالا بالقبض عليه ـ وبعد ذلك اتصل بى مفتش السلوم وقال لى انه

موجود فوق — وقال هل نقبض عنيه — فقلت له طبعـــا — احنا بنقبض على السيد فرح علشان هروب حسين سرى ٠

ولما سئل (هل لديك معلومات عن محاولة اللواء حسين سرى عامر الهروب الى خارج الحدود المصرية) ٠

أجاب (والله أنا سمعت ان الباشجاويش بتاعه نزل اسكندرية يحضر له معلومات وملابس — ثم أمر بتحـرك تروب السيارات الى مطروح بأمر المدير — هذا موضوع يثير الشك فى نيـاته — ثم ان الحدود الليبية لم أعلم الأمر بقفلها الا يوم الجمعة ١٩٥٢/٧/٢٦ صباحا بعد القبض على اللواء حسين سرى عامر) ٠

وسأل المجلس العسكرى اليوزباشى أحمد محمد وصفى — وأجاب اجابة طويلة مفصلة يهمنا منها الفقرات التالية ٠

(حضر الصاغ محمد ابراهيم ســالم وقال الآوامر وصلت بالقبض على السيد فرح فقلت له اذا كنـا نقبض على السيد فرح من باب أولى نقبض على حسين سرى فقال أنا عايز أوامر ٠٠ الى أن قال — ووصـــل سيدى برانى وتكلم وقال أنا عرفت أن اللـواء حسين سرى موجود فى كابتزو وأصدرت أمر بالقبض عليه — وقال فيه حاجة مهمة جميع الأوامر التى كنت أعطيها كانت بخصـوص اعتقاله زى ما قرأنا فى الجرائد وكنت متوقع وصول هذه الأوامر ولم تصل قبل القبض عليه) ٠

وسأله المجلس السؤال رقم ١٨١ بالآتى (ذكرت فى أقوالك فى مجلس التحقيق ان المحافظ قال لشـــهدى بأمر المدير هات تروب سيارات سيوه الى مطروح ويمكن التروب يتحرك ويروح وادى النطرون وعلى أى حال حتعرف بعدين — ولم تذكر ذلك الآن فما هى الحقيقة) ٠

فأجـــاب جـ ١٨١ بالآتى (الواقع انى ذكرت هذا الكلام فى مجلس التحقيق وأنا متهيألى انى سمعت حاجة زى كده ـ وبعد كده سألت شهدى يعنى بعد مجلس التحقيق وأنور سلام قالوا لايمكن يتحرك يروح أى حته) ٠

وسأله المجلس السؤال رقم ١٩١ بالآتى (هل عـرفت أولا خطة أية اتصالات بين المحافظ والسيد ابراهيم السنوسى فى هذه الفترة وما هى أسباب هذه الاتصالات اذا كانت قد حصلت) ٠

فأجاب جـ ١٩١ (فى الفترة دى بالذات سمعت ان ابراهيم السنوسى راح ليبيا ولا أعرف هل كانت هناك اتصالات من عدمه) ٠

تلك نماذج ياحضرات الضباط العظام من اجابات اليوزباشى أحمد محمد وصفى ـ ومنها يتضح الآتى :

١ ـ يتضـــح من أقواله أمام مجلس التحقيق وأمامكم انه اتصل بمحمود حسن بالسلوم مساء يوم ٧/٢٣ أى يوم وصـول السلوم ـ وكان هذا ايذانا ببدء المؤامرة بين حضراتهم بدليل ان محمود حسن لم يشر الى هذا الاتصال والحديث لا فى أقواله الأولى والثانية أمام مجلس التحقيق ولا أمام حضراتكم ٠

٢ ـ يتضـح من كلامه فى مجلس التحقيق وأمام حضراتكم انه رغم تكليفه أخيه بالاتصال بمكتب اللواء محمد نجيب ورغم اتصاله هو بالمنطقة الشمالية قبل ظهر يوم ٧/٢٤ فلم تصدر لهم أوامر بالقبض على ٠

٣ ـ يتضـــح كذلك من أقواله فى مجلس التحقيق وأمام حضراتكم انه كان ينتهز كل فرصة للاتصال بالملازم محمود حسن لتدبير مايريدونه ٠

٤ ــ ذكر اليوزباشي وصفى فى أقواله أمامكم انه شـــكل لجنة من تلقاء نفسه للقيام بعمل المحافظ ٠٠ فهل يعد هذا دليل ياحضرات الضباط العظام على سوء نية هذا الضابط ــ الذى لم تصله أية أوامر فى الرياسة أو أى تعليمـــات بشأنى ــ والذى يتصـــل بصديقه محمود حسن ويقول له احنـــا بنقبض على السيد فرح علشان حسين سرى ــ مادخل حسين سرى بالسيد فرح ٠

٥ ــ ولما سئل من مجلس التحقيق عن أى معلومات لديه عن محـــاولة اللواء حسين سرى الهـــروب الى الخارج قال ان الباشجاويش نزل اسكندرية يحضر له معلومات وملابس ولعـــل هذه الاجابة وحدها التى أضاف اليها كلمة (معلومات) من عنده ما يوضح انه كان على اتصال بتدبير المؤامرة مع محمـــود حسن وزملائه الذى نزل أمامه الباشجاويش ٠

٦ ــ ذكر أمامكم دون أن يذكر هذا فى مجلس التحقيق أن الأوامر التى أعطاها بخصوص القبض على كانت كما قرأ فى الجرائد وانه رغم توقعه وصول هذه الأوامر لم تصل حتى وقت القبض على ــ ولعل فى هذه الاجابة مايكشف عن حقيقة نواياه ٠٠ وهل لايزال حتى الآن وبعد أن تكشفت الأمور لايزال اليوزباشي وصفى مصرا على أن كلام الصحف بخصوص مقتل عبد القادر طه مسئول عنـــه حسين سرى عامر ٠

وقد يتساءل البعض بماذا تعلل الشك فى تصرفات اليوزباشي وصفى وأنا أسارع بالقول أن هذا الضابط نجل المرحوم الأميرالاى محمد وصفى مدير ســـلاح الحدود بالنيابة ٠٠ وثابت فى أوراق قضية أسلحة الصحراء ٠٠ الموقف بيننا ٠٠ فقد كتبت تقـــريرا موجودا أمامكم عن أراضى الحكومة التى بيعت فى مرسى مطروح ٠ وثابت به أن المرحوم محمد وصفى بصفته مديرا لســـلاح الحدود

بالنيابة قد باع ثلاثة آلاف متر الى محمد وصفى أى لنفسه ـ مع مخالفة ذلك للقوانين مما تسبب معه الغاء عقد امتداد خدمته قبل نهايته بسنة ونصف ـ وبذلك خرج من الخدمة لهذا التصرف غير القانونى المعيب ٠٠ مما جعل الحقد يفيض به فيعترف أمامكم أنه كان متهور شويه ٠

واليوزباشى وصفى شقيق حرم مصطفى فهمى وكيل نيابة مرسى مطروح شاهد الاثبات أمامكم والمبلغ ضدى فى قضية أسلحة الصحراء والذى اعترف أمام محكمة الجنايات انه غير الحقيقة فى محضر رسمى ليصل من وراء ذلك الى الاضرار بشخصى ـ وغير ذلك كثير مما سيأتى دوره أثناء مناقشة أقواله ٠

رابعا : الصاغ احمد أنور سلام

شهد فى مجلس التحقيق بالآتى

قال حوالى الساعة ١٠٣٠ توجهت الى المحافظة وعلمت من الباشكاتب أنه مستمر فى الاتصالات التليفونية باحثا عن المحافظ وانه اتضح له أن هناك شخصية كبيرة كانت معه فى السيارة فاستنتجت أنا والباشكاتب واليوزباشى وصفى بأن هذه الشخصية لابد وان تكون اللواء حسين سرى عامر لمرور سيارة بيك أب من رئاسة السلاح فى مطروح وفى المساء استدعانا المحافظ وتصادف أن كان موجودا اليوزباشى شهدى قائد كتيبة السيارات الثالثة وأمرنا بتحرك تروبين السيارات الموجودين بسيوه الى مرسى مطروح وارسال ثمانية براميل الى السلوم ثم انصرفنا ٠٠٠ الى ان قال وعلمت فيما بعد انه اتصل (أى أخو اليوزباشى وصفى) بالصاغ سعد توفيق وأبلغه ذلك ـ الى أن قال وفى صباح يوم ٧/٢٤

اتصلت بمفتش السلوم وأخبرته بالقبض على السيد فرح وأفهمته انه هو المسئول الأول عن ايقافه ــ واتصل بى بعدهما وأخبرنى بالقبض على المحافظ ثم اتصل بالبكباشى عبد العزيز شاكر وأبلغه بوجود اللواء حسين سرى عامر بالسلوم فأفهمت البكباشى بضرورة اصدار أمر بالنسبة للمدير .. وأثناء ذلك اتصل اليوزباشى شهدى بالبكباشى عبد العزيز شـــاكر فاقتربت من التيلفون وســـمعت اليوزباشى شهدى يقول أنه أصدر اشـــارة الى أفراد بوابة كابتزو بالقبض على اللواء حســـين سرى عامر ــ فلمـــا وجدت أن مفتش السلوم لم يصله الأمر بعد من الموجودين بمطروح طلبته وسألته عن اللواء حسين سرى عامر فقال لى انه موجود وانه وصلته اشارة وانه قائم لتنفيذها فأمرته بالقيام حـــالا للتنفيذ وارســـال اللواء محروسا الى مطروح .

تلك هى أقوال الصاغ أنور سلام أمام مجلس التحقيق .
ويأتى أمام حضراتكم يقول كلاما آخر فيه تغاير وفيه اختلاف فقد قال (اتصلت بالصاغ محمد ابراهيم ســـالم وأخبرته ان الأمل معقود عليه فى القبض على السيد فرح ... ثم قال ... وحوالى الساعة ٣ صباحا اتصل الصـــاغ بالبكباشى عبد العزيز شـــاكر وسمعت البكباشى يقول له احنا معندناش أوامر الا بواحـــد بس بلاش اشكالات وقفل السكة .. ثم ذهبت للبكباشى شاكر وسألته عن المقصود بقوله ما عندناش أوامر الا بواحد بس فقال انه حدثه عن اللواء حسين سرى عامر فقلت له أنـــا ان اللواء هو المطلوب الأول اتصل بمفتش السلوم وأمره بالقبض عليه) .

ثم سأله المجلس السؤال رقم ١٩٥ (هل لاحظت تغيير فى أوضاع نقط الحراســـة وفى وضـــع القوات الموجودة بالصحراء الغربية بعد حضور اللواء المدير) .

فأجاب ص١٩٥ (لم ألاحظ سوى الاشارة التى ذكرتها بخصوص بقــاء القوات بمراكزها والاشارة الخاصة بتحرك تروب سـيوة لمطروح) .

ثم سأله المجلس س ١٩٧ (ممن علمت ان اللواء حسين سرى عامر هو المطلوب الأول القبض عليه ؟) .

فأجاب ج ١٩٧ (من تسلسل الحوادث وأنبـاء الجرائد بخصوص تلميحها بأن اللواء حسين سرى عامر هو المسئول الأول عن مقتل الشهيد عبد القادر طه كما وان ذلك معروف بأن اللواء حسين سرى عامر كان يذكر اسمه من باب التخمينـات بترشيحه وزيرا للحربيـة فى الوقت الحرج قبل يوم ٢٣ يوليـة وده كله تخمين) .

وسأله المجلس س ١٩٩ (هل شكلتم لجنة لتولى شئون ادارة المحافظة فى الوقت الذى تؤدى عنه شهادتك) .

فأجاب ج ١٩٩ (أنا اتصلت بمفتش القسم الشرقى بصفته أقدم ضابط بالمحافظة كلها وفعــلا قام لمطروح يوم ٧/٢٥ لتولى أعمال المحافظ ولا أعلم شىء عن ذلك) .

ثم سـأله المجلس س ٢٠٢ (ذكرت فى اجابتك السابقــة للدفاع سؤال ٢٠٠ أنا لم أصدر هذا الأمر الذى أصدره اليوزباشى عبد المجيد شهدى بينما ذكرت فى أقوالك انك أمرته بالقيام فورا للقبض على اللواء حسين سرى عامر فأى القولين أصح) .

فأجاب ج ٢٠٢ (اليوزباشى شهدى أصـدر الأمر لعساكره بنقطة كابتزو للقبض على اللواء حسين سرى عامر وأوامـرى التى ذكرتها هى لتنفيذ الأوامر التى صدرت منه) .

ومن أقوال هذا الضابط أمام مجلس التحقيق وأمام حضراتكم يتضح لكم الآتى :

١ ـ من اجابته عن السؤال رقم ١٩٧ عن مصدر علمه بأننى المطلوب الأول القبض على وقوله من تسلسل الحوادث ومسئوليتى عن مقتل عبد القادر طه وترشيح الاشاعات لى وزيرا للحربية ٠

من هذه الاجابة تتبينون بوضوح ياحضرات الضباط العظام مدى الشعور الذى كان يسيطر على ضابط بالجيش ـ حتى هؤلاء الذين كانوا يعملون فى سلاح الحدود ـ والمفروض أنهم أولى الناس بمعرفة حقيقة ما يشاع ٠

ولا تعليق عندى الا أن أعاود سؤالهم الآن ٠٠ هل حقيقة اننى المسئول الأول عن مقتل الضابط عبد القادر طه ٠

هؤلاء الضباط الذين يعملون تحت ادارتى ـ ذلك هو شعورهم ـ أليس من حقى الطبيعى على نفسى وأسرتى ـ ان أفكر فى الابتعاد قليلا عن ذلك الجو ٠٠ وان الجأ الى السلوم بعيدا عن الاشاعات ٠

٢ ـ سئل الصاغ أنور سلام عن اللجنة التى قال عنها اليوزباشى وصفى انه شكلها لتقوم بعمل المحافظ فأجاب بالنفى ـ ولاشك انه فى هذه الاجابة يريد أن يخرج نفسه عن المؤامرة ٠٠ التى دبرت ـ وعلى أى حال فهو بانكاره هذا يوصف بأحد أمرين ـ اما أن يكون كاذبا واليوزباشى وصفى صادقا ـ أو العكس يكون هو الصادق واليوزباشى وصفى هو الكاذب وفى كلا الحالتين لا يجب ان يعتمد بشهادة كل منهما ٠

٣ ـ قال حضرة الصاغ أمام مجلس التحقيق وأمامكم انه قال للبكباشى عبد العزيز شاكر ان حسين سرى هو الأول المطلوب

القبض عليه – كما أنه أصدر أمرا بالقبض على لمأمور السلوم ولما سئل أمامكم فى السؤالين ٢٠٠ و ٢٠٢ أجاب بأن الذى أصدر هذه الأوامر هو اليوزباشى عبد المجيد شهدى وان أوامره كانت تثبيتا لأوامر شهدى ·· فهل نصدق الصاغ أم – اليوزباشى – وهل يصدر أوامر يعزز بها أوامر حضرة اليوزباشى ·

هذه الشهادات أترك لكم وحدكم يا حضرة الرئيس ويأحضرات الضباط العظام أترك لكم وحدكم التعليق عليها ·· ووزنها بميزان الحق والعدل والثقة والاطمئنان ·

خامسا : اليوزباشى عبد المجيد الشهدى

قال فى مجلس التحقيق بعد كلامه عن ارسال بنزين الى السلوم ········

(واستأنفنا السير الى برانى واتصلت تليفونيا بقسم السلوم وحملته اشارة لتوصيلها للتروبين فوق ونصها (بلغنى وجود اللواء حسين سرى عامر بالسلوم – يصير القبض عليه فورا وتوضع عليه حراسة شديدة ويمنع من التحرك لأى جهة لحين وصولى) ·

ولما سأله مجلس التحقيق بالآتى (هل عندما تناقشت مع صف وعساكر رياسة الأورطة بمطروح لمست أن هناك توجيهات أو أوامر صدرت اليهم من جهة ما أو شخص ما تضاد الحركة) ·

أجاب اليوزباشى شهدى لأ ······

سادسا : القائمقام السيد فرح

قال فى مجلس التحقيق بعد أن ذكر مقابلتى له فى مطروح وقيامنا للسلوم ـ ووصلنا السلوم وتركته فى قشلاق الهجانة ـ وقال لى (أنا مش عاوز حد يتصل بى مطلقا لأنى فى موضع خطر وأحب أن أكون بعيدا عن الحركة) .

فحاولت أنا أن أتصل باللاسلكى بمصر فلم أتمكن بسبب عدم ربط أجهزة اللاسلكى الموجودة بالرياسة فرجعت له وأخبرته بأنى لا أستطيع الاتصال بالقاهرة فقال لى اتخذ اجراءاتك وحافظ على البلد الى ان تنتهى هذه الحركة . فتركتـــه وقلت له لابد ان أكون فى رياسة المحافظة لاشرف على الوضع وحالة الأمن بالبلد وعدت الى مرسى مطروح فى المساء وبقيت بها ولم أقابله مرة أخرى الا بعد أن قبض عليه) .

وسأله مجلس التحقيق (ماهى الأوامر التى أصدرتها فى المحافظة) .

فأجاب (أنا أصدرت أوامر بعـــدم التجـــول فى الصحراء الا بأمرى وطلبت صف ســـيارات سيوة لحفظ الأمن واتصلت بضابط الحدود الليبية واسمه قيث وقلت له لا تسمح بدخول أحد من ليبيا لأن عندنا قضايا معلقة بيننا وبين عربان ليبيا وخشيت أن ينتهزوا الفرصة ويهجموا على أى جهة ويأخذوا الماشية بتاعت العربان فى الصحراء المصرية ثم ان العربان أنفسهم مسلحين وقد يجوز ان يهجموا على الأسواق والمدنيين كما أمرت جميع البوليس ان يكون موجود فى الأقســـام وطلبت جميع الضباط للعودة الى مراكزهم لحفظ الأمن) .

وســـــأله فى مجلس التحقيق هـــل أصـــدرت أوامـــر لتعزيز الحراسة بنقطة حلفاية ومطلع النقب وما سبب ذلك) ٠

فأجاب (سبق أن ذكرت ان هناك حركة عداء بين العربان فى ليبيا ومصر وبما أن الحلفاية وطريق النقب طريقين رئيســـــيين للسلوم فطبيعى عملت حراسة لبلدة السلوم) ٠

وسأل أيضا (وضع الحراسة بالطريقة السابق ذكرها يدل على نية دفاع عن أعلى السلوم ضد أى تقدم من مرسى مطروح وليس من ليبيا) ٠

فأجاب أقصد أنا فى مطروح ولا أخشى على السلوم من مطروح وانما أخشى ما أخشـــــاه هجوم العربان على تجارة السلوم نفسها خصوصا انها مجاورة للحدود المصرية ٠

وسؤال آخر من مجلس التحقيق (لماذا أخفيت خبر وصول اللواء حسين سرى عامر الى السلوم عن جميع الضباط والوحدات) ٠

فأجاب ٠ حسين سرى عامر حضر بســـــيارة ومر على جميع البوابات ولم يقل لى ان أخفى مثل هذا الشىء وكان معلوما للجميع وصوله) ٠

ثم أجاب على سؤال آخـــــر بمجلس التحقيق (واتجهت الى السلوم لأبلغ حسين سرى عامر للتوجه معى الى الاسكندرية حيث أخطرت الملازم ثان محمود حسن أن يخطر حسين سرى اننى مطلوب الى الاسكندرية وسأسافر فورا وكنت أقصد ان يستعد للنزول معى ولكن لم أتلق منه الرد وقمت الى السلوم) ٠

س : هل طلب منك رسميا احضار اللواء حسين سرى عامر معك الى الاسكندرية ٠

ج : لأ ـ انما ذكرت انه كان يرغب الحضور معى .

س : من كلامك هذا انك لم تكن تقصد قسم السلوم انما الطلوع الى معسكر الهجانة وان ذهابك الى القسم لم يكن بطلبك .

ج : معلوم ان الوقت كان حوالى الساعة ٢٠٠ وأنا ذكرت انى كنت عايز آخذ حسين سرى معى الى الاسكندرية فكان الغرض الرئيسى هو مقابلة حسين سرى وأخذه معى الاسكندرية اذا رغب ولا شك انه كان يرغب .

وسأله مجلس التحقيق السؤال الهام الآتى (هل جميع الأوامر والتعليمات التى أصدرتها كانت من عندك أم رجعت فيهـا للواء حسين سرى عامر مدير الحدود) .

فأجاب القائمقام السيد فرح (اللواء حسين سرى فقط بعد محاولتى الاتصال بمصر وفشلت قال اتخذ اجراءاتك لحفظ الأمن وبناء عليه أنا أصدرت هذه الأوامر اذ قال لى أنت المسئول الأول عن حفظ الأمن الى أن تنتهى الحركة) .

وسأله (ماذا علمت من اللواء حسين سرى عامر عن سبب حضوره) .

فأجاب (علمت منه ان سبب حضوره ان الجيش احتل القاهرة وانه قد يجوز ان يكون حركة انقلاب وانه لا يرغب أن يكون له أى صلة بهذه الحركة لا من قريب ولا من بعيد وانه يفضل أن يكون فى السلوم وأن أعتبره حاضرا فى شغل ميرى) .

وسأله المجلس أيضا (حينما اجتمعت بالضباط فى منزلك فى مطروح هل أفهمتهم (بأن هـذه الأوامر بناء على أوامر مدير السلاح) .

فأجاب (صراحة لم تكن هناك أى قوات أو القوات التابعة لنا كأى محافظة كما واننى صرحت علنا باننا ليس لنـــا أى دعوة بأى حركة احنا نتبع الحكومة الحاكمة واحنا معاها) .

وسأله مجلس التحقيق (لماذا أصريت على الطلوع الى السلوم لمقابلة حسين سرى عامر بعد أن أطلقت عليك نقطة حلفاية النار) .

فأجاب (لأننى أريد أن آخذه معى الى الاسكندرية وأنا خير من يؤمن على حيـــاته (ولا يمكن أن يخافنى فى الذهاب معى الى اللواء محمد نجيب) .

س : (عند وصـــول اللواء حسين سرى عامر الى معسكر الهجانة بالسلوم طلبت ضباط الصف للمكتب وقابلوا حسين سرى عامر بوجودك . فما الذى جرى فى هذه المقابلة) .

ج : (قال لهم أنا سأمكث معكم لمدة أربعة أو خمسة أيام وأنا مش عايز اختلط بأحد أو أقابل أحد أو يقابلنى أحد) .

تلك بعض أقوال القائمقام السيد فرح أمام مجلس التحقيق فهل عبر فيها أمام حضراتكم ــ وهل أنكر منها شيئا ــ وهل أضاف اليها جديدا أم أنه قال الحقيقة المجردة عن الهوى .. والغرض . وأنا أنقل الى أسماعكم من جديد ما قاله أمامكم .

قال القائمقام السيد فرح (وصلنا السلوم حوالى الساعة ١٢ أو الساعة وحده الظهر وكان معنا فى العربية تابع للمدير لا أتذكر اسمه ــ والعادة بعد أن حصلت الحوادث المزعجة له ــ لا يتحرك الا ومعه حارس مسلح ودائما يلبس الحارس لبس خصوصى .. الى أن قال ــ وبعد أن وصلنا السلوم فى القشلاق قال لى فى مصر حركة تقريبا زى فتنة وأنا رايح استنى فى السلوم أربعـة أيام ــ

سبلى العربية الحكومية خاصتك كى أقدر أمر بها يعنى أنزل بها البلد ــ وفى الوقت والحين قال لى لابد تتخذ اجراءاتك للمحافظة على الأمن فى محافظتك ــ حيث حاولنا الاتصال بمصر فلم نتمكن وقـــال انك مسئول شخصيا كمحافظ على أرواح الناس والنظام الحكومى بالمنطقة بتاعتك وقبل كده قال لى بعد أربعة أيام أو عندما تتكشف الحـالة اذا رغبت النزول الى مصر تحضر تأخذنى معـاك علشان نروح مع بعض ــ فتركته وذهبت الى قسم السلوم وأصدرت الأوامر اللازمة لحفظ الأمن وأصـــدرت التعليمات أن كل ضابط يكون فى مركزه ــ ويتصرف شخصيا وعندما يكون فى حاجة غير عادية يتصل بى شخصيا .

فسأله المجلس السؤال رقم ۲۰۹ (من يملك ســـلطة اعلان الطوارىء فى الصحراء الغربية فأجـــاب ج ۲۰۹ (يملك سلطة اعلان الطوارىء فى جميع المديريات والمحافظات المدير أو المحافظ وهو المسئول شخصيا عن هذه الحالة يعنى اذا انقطعت المواصلات مثلا ــ أعلن الطوارىء دون انتظار أى أوامر) .

وسئل السؤال ۲۱۰ (ما هى العادة المتبعة عند زيارة المدير للصحراء الغربية) .

فأجاب ج ۲۱۰ (المدير العام حر كيفما يشاء يفاجئنى أنا فى منـــامى ويفـــاجىء أى مأمـــور فى مركزه وهـــو حر فى زيـــاراته وتفتيشـــه) .

وسئل السؤال ۲۱۱ (بصفتك محافظ الصـــحراء الغربية هل سـبق أن حضر اليك أى مدير مرتديا مثل الملابس التى كان يرتديها اللواء حسين سرى عامر) .

فأجاب ج ٢١١ (حضر قبل كده المدير وهو اللواء حسين سرى عامر فى صيف سنة ١٩٤٨ وهو يلبس قميص وبنطلون ملكى) ٠

ثم تحدث بعد ذلك القائمقام السيد فرح عن سبب طلبه تروب سيوة ٠ وفسره بالخلاف بين العربان وخاصة بين قبليتى على أحمر وعلى أبيض ثم وجه اليه السؤال رقم ٢١٣ - (هل أصدرت اشارة للضباط عندما دعوتهم لمقابلتك بالمنزل مساء ١٩٥٢/٧/٢٣ نصها بناء على أوامر مدير السلاح يتحرك التروب) ٠

فأجاب ج ٢١٣ (المدير كلفنى بالمحافظة على الأمن العام واتخاذ جميع الاجراءات وبناء على هذا التكليف أصدرت هذه التعليمات) ٠

وسئل السؤال رقم ٢١٤ (جاء بأقوالك فى مجلس التحقيق وصل اللواء حسين سرى عامر الى مطروح فى عربة ملاكى وحضر الى منزلى وأخبرنى ان الجيش احتل القاهرة وانه علم ان هناك بحث عنه وانه حضر الى مطروح وسيقوم الى السلوم وقال لى أنا مش عايز حد يتصل بى مطلقا لأنى فى موضع خطر وأحب أن أكون بعيد عن الحركة فما هى الحقيقة) ٠

فأجاب ج ٢١٤ (ده فرق فى التعبير انما هو قال لى أنا سأكون فى السلوم ٤ أيام وأنا خمنت هذا من عندى وقال أنا مش عايز حد يتصل بى ثم قال أنا عاوز أقول أشياء ماكنش أقدر أقولها فى مجلس التحقيق) ٠

وقال بعد أن طمأنه المجلس عن حالته

كان فيه بكباشى اسمه موجود فى مجلس التحقيق عضو فيه - وأثناء مابقول له رحت أجيب حسين سرى من السلوم ورايح أقابله

بمحمـــد نجيب قال أوه كنت تكون بطـــل اذا عملت ذلك ـ انت ما تعرفش اللى ما بين حسين سرى ومحمد نجيب ـ فقلت له ان الحالة انتهت ـ وان عبد الله النجومى وعلى نجيب ومحمد نجيب حضروا لمكتب حسين سرى وحلفـوا اليمين على أنهـــم تصالحـــوا وتصافحوا ـ وانت ما يصحش بصفتك عضو فى مجلس التحقيق ان تثير مثـــل هذه الأحـــوال ورجيت رئيس المجلس وقلت له أنا ما أحبش انك تثبت حاجة زى دى ٠

وده كله اللى حصل ـ وهذا السؤال أوضحته سابقا انه من تقـــديرى الشخصى لما علمت ان المدير يريد البقـــاء بالسـلوم أربعـة أيام) ٠

وســـأله المجلس الســـؤال رقـــم ٢١٥ (هل اتصلت بالسيد ابراهيم السنوسى أثناء وجود المدير بالسلوم) ٠

فأجاب ج ٢١٥ (لم أتصل بالسيد ابراهيم السنوسى بعد حضور المدير) ٠

س : ٢١٦ (هل أبلغت تليفونجى القســم بالســلوم رسالة لتبليغها لحسين سرى بخصوص السيد ابراهيم السنوسى) ٠

ج : ٢١٦ (لأ ـ ثم عاد وقال ـ وأحب أزيد على لأ دى شوية الظروف التى ترتب على هذه القضية من رفت بعض الجنود وبعض الضباط وأنا من ضمن الناس اللى وصلنى أخطار يحاول كل منهم ان يسترضى الموقف ليبقى فى الخدمة) ٠

س : ٢٢ (هل أخبرك اللواء حسين سرى عنـــد مقابلتك له انه يخشى على حياته) ٠

ج : ٢٢٠ (نعم قال لى هذا أى قال أنت تعرف موقفى وأطلق على ١٧ رصاصة قبل كده وأنا ما أحبش حد يتصل بى من الناس غير المعروفين لديك ولذلك قلت ماحدش يتصـــل بحسين سرى ان لم يتصل بى شبخصيا) ٠

س : ٢٢٢ (ما هى العــــلاقة التى بين المديـــر والسيد ابراهيم السنوسى) ٠

ج : ٢٢٢ (العائلة السنوسية كلها تكره حسين سرى وكلهم أولاد عم ومرتبطين ببعض ٠

ذكر فى هذا الاداء ـ أننى هربت من خدمة صاحب الجلالة الملك وقت خدمة الميدان ٠

ما شاء الله ٠٠ وسبحان الله ٠٠

خدمت الجيش المصرى ياحضرة الرئيس ويـــا حضرات الأعضاء ـ أكثر من ثلاثين سنة وأنا لا أذكر طيلة هذه السنوات العديدة ـ اننى رأيت ضابطا قدم للمحاكمة أمام مجلس عسكرى ووجهت له تهمة الهروب وقت خدمة الميدان ٠٠٠

اللواء حسين سرى عامر هو الضابط الوحيد الذى يقـــدم للمحاكمة بهذه التهمة ٠٠٠٠٠

حسين سرى عامر بالذات ـ ياحضرات الضباط ٠٠٠٠

لمـــاذا ٠

ان بعض الظن اثم ـ ياحضرات الضباط ٠٠٠٠

وحسبى الله ونعم الوكيل ٠٠٠٠٠

نص البند ٢٠٦ من قانون الأحكام العسكرية على ما يأتى :

(يعد الشخص الخاضع للأحكام العسكرية انه فى خدمة الميدان ـ عندما **يكون أحد أفراد قوة أو ملحقا بها** فى وقت تكون تلك القوة مستقلة بعمليات الهجوم أو الدفاع ضد العدو أو فى عمليات حربية فى بلاد أو جهة يحتلها كلها أو جزء منها ـ او عندما تكون تلك القوة محتلة بلادا خارجة عن حدود البلاد المصرية احتلالا عسكرية) .

هذا هو نص البند .

فهل أنا أحد أفراد قوة مستقلة فى عمليات هجوم أو دفاع ضد العدو .

وهل أنا أحد أفراد قوة محتلة بلادا خارجة عن حدود البلاد المصرية احتلالا عسكريا .

هذان العنصران يجب ان ننظر لهما على ضوء الأمر العسكرى رقم ١٨٩ . الصادر فى ٥ مايو سنة ١٩٤٩ والذى نص فيه على ما يأتى .

بند « ١ » الحاقا للأمرين العسكريين رقمى ١٢٥ و ١٥٨ سنة ١٩٤٩ يراعى اتباع التعليمات الآتية :

أولا : القوات الموجودة فعلا بالميدان (العريش وشرقها) أو تنقل للخدمة بهذا الميدان .

تستمر فى صرف المكافأة .... الخ

وهذا الأمر العسكرى حدد تحديدا واضحا بما لا يحتاج الى أى شرح أو تعليق . ميدان العمليات الحربية ـ وانه العريش وشرقها ....

وذكر القوات الموجودة فعلا بالميدان ....

وهذان العنصران أيضـــا يجب أن ننظر اليهما على ضـــوء الأمر العسكرى رقم ١٥٧ الصادر فى ١١ أغسطس سنة ١٩٥٢ ــ من القائمقام حسين حمدى رئيس ادارة الجيش الحربى .

فقد جاء فى البند الأول منه ما يأتى (**جميع الضباط والصولات والعساكر والمتخدمين المدنيين التابعين لقوات الجيش ــ وكذا قوات القســـم العســكرى بسلاح الحدود وقوات السلاح الجوى الملكى المشتركين فى الحملة والموجودين شرق القنال والعريش وشرقهـــا تصرف لهم مكافأة استثنائية بالفئات الآتية اعتبارا من أول يوليه سنة ١٩٥٢) .**

أليس من حقى ياحضرات الضباط العظام أن أقول ان ادارة الجيش القائمة الآن ــ تعتبر أى خدمة الميدان قد تحددت بما لا يدع مجالا لأى شك ــ للقوات الموجـــودة فى العريش وشرقهـــا ؟
وأعتقد ان من حقى ذلك ...

وأعتقد أنه يجب أن ينظر للأمور نظرة أخرى .... سموها ماشئتم ....

وعلى ضوء هذا الاعتبار ... الذى كان موجودا لدى قيادة الجيش منذ أن قامت حرب فلسطين ــ والذى تأيد بالأمر رقم ١٥٧ سنة ١٩٥٢ .

صدر أمر عسكرى خصوصى رقم ٣٣١ بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٩ باجتماع مجلس عسكرى عالى فى الساعة ٩٠٠ من يوم السبت الموافق ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٩ بميس سلاح الفرســان الملكى بكوبرى القبـــة لمحاكمــــة حضرة اليوزباشى محمـــد فهمى

البهنساوى من سلاح المدفعية الملكى ـ وكان نائب الأحكام فى هذا المجلس الصاغ حسن سرى ... وحوكم اليوزباشى المذكور ـ ونشرت الادعاءات التى حوكم من أجلها ـ كما نشر الحكم الصادر ضده بالأوامر العسكرية بند ٤٦٠ بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٩ وفيه الادعاء الاول هروبه من خدمة حضرة صاحب الجلالة الملك .

والادعاء الرابع هروبه من خدمة حضرة صاحب الجلالة الملك.

ولم يذكر فى أى ادعاء من هذين الادعاءين (وقت خدمة الميدان) .

وأعتقد أن مصر لم تعلق حربا ـ منذ ذلك التاريخ

كما أن الهدنة لم تخرق أيضا منذ ذلك التاريخ .

وأظن لست متجنيا حينما أعيد القول ان اللواء حسين سرى هو الضابط الوحيد ـ الذى يوضح له فى ادعائه (وقت خدمة الميدان) .

ياحضرة الرئيس وياحضرات الأعضاء

ان البند ١٠٢ من قانون الأحكام العسكرية أعطاكم الحق فى ان تمحوا من أى ادعاء جملة (وقت خدمة الميدان) .

انى أترك هذا لعدالتكم وشرفكم العسكرى واليمين الذى حلفتموه .

الاكراه والضرورة

نص البند ٩٥ من قانون الأحكام العسكرية فقرة خامسة على ما يأتى

(انه مكره على الفعل الذى صدر منه)

ونص البند ٩٦ على ما يأتى

(يعتبر الاكراه من الأوجه الدافعة القوية متى أمكن المتهم أن يثبت انه كان مجبرا بسبب قوة تسلطت عليه فعلا أو بسبب خوفه من الموت) .

وجاء فى آخر هذا البند

(أما الضرورة فتحسب عذرا على ارتكاب الذنب عندما يبرهن المتهم أن ما وقع منه لم يكن الا لأجل التخلص من وقوع نائبة عليه أو على أشخاص آخرين تلزمه واجباته بوقايتهم) .

وأنا رغم ما قدمت من براهين وأدلة على معاملة الشهود من حبس . ورفت . وتهديد بالرفت ورغم ما أظهرته لكم من خصومات بينى وبين بعض الشهود . وعلى فرض ان القول بغيابى صحيح ..

فان هذين البندين من قانون الأحكام العسكرية يجعلانى فى حالة اكراه ..... وضرورة .

١ ــ أطلق على ١٩ رصاصة أمام منزلى وبمرأى من بناتى وزوجتى بقصد قتلى .. فى أول هذا العام .

وهنا أهمس فى اذن كل ضابط من ضباط الجيش المصرى .

لماذا لم « يعاد » التحقيق فى هذه القضية بالذات ــ رغم اعادة التحقيق فى قضايا مقتل حسن البنا وعبد القادر طه ومحمد على أيوب ــ ونسف منزل النحاس واطلاق الرصاص عليه والشروع فى مقتل رفيق الطرزى ..... اننى اسأل .... فقط ؟

٢ ــ وضع حراسة شديدة على منزلى بعد هذا الحادث .

٣ ــ وضع حراسة شديدة على شخصى فى تنقلاتى جميعها ·

٤ ــ اتهامى فى مقتل عبد القادر طه ــ والذى ظهرت الحقيقة فيه منذ شهرين فقط أى بعد القبض على ·

٥ ــ خطابات التهديد بالقتل التى كانت تلاحقنى دائما ·

٦ ــ المنشـــورات التى كانت توزع وتصـــفنى بالمجرم الآثم قاتل عبد القادر طه ·

٧ ــ ما ذكره أمامكم اللواء عازر جرجس فرح من وجـــود قوات تحاصر قيادة الجيش وتطلق النار عليها ليلة ٧/٢٣

٨ ــ من السؤال رقم ٢٢٢ الموجه للسيد فرح (هل أخبرك اللواء حسين سرى عامر (انه يخشى على حياته) ·

فأجاب السيد فرح (نعم قال لى هذا أى قال لى انت تعرف انه اطلق على ١٧ رصاصة قبل كده وأنا محبش حد يتصل بى من الناس غير المعروفين لديك · ولذلك قلت محدش يتصل بحسين سرى الا لمـا يتصل بى شخصيا) ·

٩ ــ افتراض صحة ما قاله الشاويش عبـاس الناظـر اننى قلت له سيبونى أعدى ــ دول ــ عايزين يموتونى ·

١٠ ــ اننى قلت أريد حرسا من الحدود لأمن الجيش بعـــد القبض على ··

كل هذا اعتقد أنه يبرر أى جريمة ترتكب للخلاص من قتـل محقق يشعر به أى انسان يفترض نفسه فى مثل مركزى ــ حينما يعلم بوجود حركة تطلق فيها النيران ··· لا خوفا ممن يقـومون

بهذه الحركة وحدهم ـ بل وأيضا ممن ينتهزون الفرص للانتقام واننى أقول للمدعى كى يستريح ....

نعم ياحضرة المـدعى خرجت من منزلى فزعـا مرتديا البيجـاما والـروب والشبشب خرجت فزعـــا ياحضرة المدعى ـ خوفـا من القتـــل ....

على مرأى بنات صغيرات ضعيفات .

خرجت خوفا على سيدات وأخوات .

خرجت فزعا ياحضرة المدعى ـ وخوفا ـ لأنجو بحياتى ... ولكى يكون فى خروجى وتركهم منجاة لهن ....

ألم يخرج أشرف مخلوقات الله سيد المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم من مكة الى المدينة خوفا على حياته ـ وعلى دينه الحق ...

ألم يكن صلوات الله عليه أول من آمن بالله وبالقضاء والقدر واليس هذا شرعا سماويا قبل أن يكون وضعيا ....

الادعـــاء الثـــانى

(سعيه فى اغراء عسكرى بالخروج عن الطاعة)

(وذلك أنه بجهة السلوم بتاريخ ١٩٥٢/٧/٢٣ اجتهد فى اغراء قوات الجيش بالسلوم) (على الخروج عن الطاعة بأن جمعهم وأمرهم باتخاذ أوضاع عسكرية القصد منها مقاومة أية (قوات مصرية تريد الدخول الى المنطقة لأى عمـــل أميرى · قاصدا بذلك أحداث فتنــة (بين القوات المسلحة) ·

هذا هو نص الادعاء حسب ما هو مدون بورقة الادعاءات وقد كان مدونا بقرار مجلس التحقيق (**اضطرابا مضرا بحسن الانتظام وبالضبط والربط العسكرى**) :

انى اسأل ياحضرة الرئيس وياحضرات الأعضاء ···

هل حصل فى تاريخ المحاكمات العسكرية ـ أنه بعد ان قـام مجلس التحقيق ـ بالتحقيق ثم وضـع الادعاء الذى يراه ـ والذى اقتنع به ـ وخصوصا ·وأن العضو القانونى بمجلس التحقيق هو حضرة المدعى ـ ورغم ذلك يغير هذا الادعاء الى ادعاء آخر لا يتمشى مع واقع التحقيقات ولا يستقيم معه ·

وقبل أن افند هذا الادعاء اسائل حضرة المدعى ـ هل ينـوى المرافعة ـ حقا لو أنه فعل ـ لكانت كبيرة الكبائر ·

كان عضوا فى مجلس التحقيق ــ وانتهى ضميره ــ وقد كان العضو القانونى فى هذا المجلس الى وصف الفعل لو صح بأنه · اخلال بالضبط والربط العسكرى · · فكيف يستبيح لنفسه الآن · ان يدافع عن هذا الادعاء نفسه · بعد اذ اعطى وصفا آخــر · هو المعنى فى اغراء عســــكرى بالخروج عن الطاعة · وشتان مــا بين الوضعين ·

أننى هنا ــ أصرخ مطالبا بالمنطق ــ ومطالبا بالعدل ــ المنطق والعدل وحدهما يكفيان ــ ولست اطلب سواهما ــ باسم ثلاثة وثلاثين عاما ــ أمضيتها فى العسكرية ــ بل وباسم كونى مواطنا ــ له كل ما للمواطن من حقوق ·

ورغم ذلك فاننا سنناقش هذا الادعاء ·

الاغراء ــ هو الركن الأساسى فى الادعاء · · · اذا فقد أصبح لا أساس ولا سند له ·

أمام حضراتكم اقوال جميع الشهود · فهل تبينتم منها اننى حاولت اغراء أى ضابط أو عسكرى بشىء ·

١ ــ ذكر الباشــجاويش محمد ثابت فى أقواله فى مجلس التحقيق وأمام حضراتكم اننى قلت للعساكر (أنتم كويسين) فقالوا نعم فقلت لهم (انه فيه حركة فى مصر مش تمام (وشد حيلكم) وعلى فرض صدور ذلك منى ــ فأى اغراء فى هذا ــ مع ان الحقيقة اننى لم أقل لهم أكثر من (ازيكم انشاء الله تكونوا كويسين) ·

٢ ــ لم يذكر أى فرد من الصف ضباط الذين حضروا المكتب بوجود السيد فرح اننى قلت لهم أى كلمة فيها اغراء ·

وأنا لا أجد ما أقوله فى هذا الجزء من الادعاء · وعلى حضرة المدعى ان يذكر شيئا من هذا الاغراء الذى حاولته · وليتفضل علينا

بذكر اسم شاهد واحد وشهادته يفهم منهـــا اننى اجتهـــدت فى اغرائه ٠

أما الشطر الثانى من الادعاء ـ والقول اننى جمعت العساكر وأمرتهم باتخاذ أوضاع عسكرية القصد منها مقاومة أية قوات مصرية تريد الدخول الى المنطقة لأى عمل أميرى قاصدا بذلك احداث فتنة بين القوات المسلحة ٠

هذا القول ينفيه نفيا باتا أقوال شهود الادعاء أنفسهم ٠ ولـم يأت على لسان أى واحد من هؤلاء الشهود اننى قلت لأى فرد فيهـم أن يقاوم أى قوة من الجيش اذا آتت الى السلوم ٠ وكل ما قيل فى هذا الصدد جاء على لسان الباشاويش محمد ثابت اننى أمرت بتقوية الحراســة على بوابة كابتزو وبوابة حلفـاية بعسكريين ٠ وحتى لو افترضنا ان ذلك حقيقة قد حـــدث وانه صحيح ـ فهل العسكريين والمدفع الرشاش يكفيان لمنع أى قوة من الدخول الى السلوم ٠

وما هو السر فى تقوية نقطة كابتزو والواقعة على الحدود الليبية اسوة بنقطة حلفاية الواقعة على طريق مرسى مطروح ـ السلوم ـ فهل كان فى ذهنى أن الجيش المصرى سوف يأتى عن طريق ليبيا ٠ أم ماذا ٠٠٠٠٠٠ افتى يا حضرة المدعى ٠٠٠٠٠٠

وحقيقة الأمر فى هــذه التقويات ٠ قالها القائمقام السيد فرح فى وضوح تام ٠ وهو انه كان يخشى من هجمات الاعراب على بلدة السلوم وقد قال فى شهادته اننى قلت له (اتخذ اجراءاتك للمحافظة على الأمن فى محافظتك) وقال أيضا ـ ولـما حاولنا الاتصال بمصر لم نتمكن لفساد اللاسلكى ـ وقال لى انك مسئول شخصيا كمحافظ على أرواح الناس والنظام الحكومى بالمنطقة بتاعتك ـ وقبل كـده قال لى بعد أربعة أيام أو عندما تنكشف الحالة ـ اذا رغبت النزول

الى مصر تأخذني معك علشان نروح مع بعض فتركته وذهبت الى قسم السلوم واصدرت الأوامر اللازمة لحفظ الأمن ٠٠٠٠٠

ولما سئل في السؤال رقم ٢٠٦ عمن يملك اعلان الطوارئ في الصحراء الغربية أجاب بأن كل محافظ وكل مدير هو المسئول ٠ وقال يعني اعلن الطوارئ دون انتظار أى أوامر ٠

وعندما سئل في السؤال رقم ٢١٢ عن الأوامر التى صدرت بتحرك تروب السيارات من سيوة ٠

ذكر انه هو الذى اصدر هذه الأوامر ـ وذكر الأسباب التى دعته لذلك ـ وذكر انه اتصل بمصر لهذا الغرض ولم يتصل بى في السلوم القريبة منه تمشيا مع رغبتي في عدم التداخل في شيء كما قال هو نفسه هذا هو الذى حدث ٠

ان السيد فرح يقول انني قلت له لا أريد ان يتصل بى أحد الا عن طريقك ٠٠ وهذا معناه انني لم أرغب في اصدار أية أوامر ٠

والا فكيف لم يتصل بى السيد فرح عندما أراد ان يتحرك تروب السيارات من سيوة وأنا قريب منه ٠ واتصل بمصر مباشرة واستأذن قيادة السلاح في القاهرة ٠

لقد سئل السيد فرح سؤالا صريحا هو السؤال رقم ٢١٣ ٠

(هل أصدرت اشارة للضباط عندما دعوتهم لمقابلتك بالمنزل مساء يوم ١٩٥٢/٧/٢٣ نصها (بناء على أوامر مدير السلاح يتحرك التروب ٠٠٠٠٠٠ الخ) ٠

فأجاب جـ ٢١٣ المدير كلفني بالمحافظة على الأمن العام واتخاذ جميع الاجراءات وبناء على هذا اصدرت هذه التعليمات ٠

ثم سئل السؤال رقم ٢٢٦ (ذكر بعض الشهود انك اصدرت أوامر للبوابات فى (السلوم بمنع مرور عربات من الجيش الا باذن كتابى منك) ٠

فأجاب ج ٢٢٦ (اصدرت بهذا المعنى ـ يعنى كل واحد يخرج من مطروح مشرق (أو مغرب يأخذ تصريح منى وأنا الذى أصدر الأمر مادمت اعرف شخصيته) ٠

وأجاب على سؤال آخر ٠ انه هو نائب الملك ونائب الحكومة فى محافظته وليس لكائن من كان ان يصدر أوامر وهو موجود ٠

وأقوال السيد فرج فى مجلس التحقيق وأمام حضراتكم صريحة قاطعة فى اننى لم أصدر أى أوامر الا للمحافظ بضرورة المحافظة على الأمن العام فى دائرة محافظته ٠

ويؤيد ذلك ما ذكره كل من الصاغ محمد ابراهيم والملازم ثان محمود حسن من أن الأوامر صدرت من المحافظ شخصيا للمحافظة على الأمن العام ٠

كما ذكر اليوزباشى شهدى الذى ذهب الى القوة العسكريه بالسلوم يوم ١٩٥٢/٧/٢٧ أى بعد القبض على بيومين انه سأل البشجاويش محمد ثابت والصف ضباط والعساكر عما اذا كنت أصدرت لهم أوامر ٠ فنفوا ذلك ـ وطبيعى أن سؤاله كان هذا قبل ان يوعز الى البشجاويش محمد ثابت بأن يقول ان تقوية البوابات كانت بأمر منى ـ وليس بأمر من السيد فرج ـ الذى اعترف بذلك صراحة ٠

تلك هى الوقائع مجردة ٠٠

وتلك هى شهادات الشهود ٠٠٠٠

ويبقى بعد ذلك ان اتســـاءل

ما هو عدد القوة الموجودة بالسلوم ؟

أقل من ثلاثين عسكرى ٠٠٠٠

فهل يدخل في ذهن عسكرى أو مدنى – ان قوة هذا عددهـا يمكن اعدادها لمقاومة قوات الجيش الآتية من مطروح ٠

وهل حدد لصف وعساكر هذه القوة مواقع دفاعية ؟

وهل امروا بحفر الخنادق ٠

أو اقيمت لهم الدشم والسواتر ٠

وهل وزعت هذه القوة على مواضع دفاعية خاصة ٠

وهل خصصت لها أماكن يحتلها عند أول هجوم عليها ٠

ياسبحان الله ٠٠٠٠٠٠ ولا اله الا الله ٠

هل قمت عند القبض على بأى مقاومة ؟

هل حاولت الاتصال بأى قوة أطلب منهـــا أن تقــاوم وان تحمينى ؟

لقد مكثت يومين كاملين بالقشلاق ٠

ورغم ما فى شهادات العساكر من اختلاف – فان واحدا منهم لم يذكر اننى قلت لهم أو أصدرت لهم أى أوامر ٠ أو قمت بأى عمل ٠

اللهم الا أننى كنت ألعب طاولة مع حضرة المـلازم ثان محمود حسن ؟؟ ياعجبـا ٠٠٠٠

الادعـــاء الثـالث

« كونه له شأن بالتحفظ على بضائع عسكرية وكان له يد فى استعمالها بطريق الغش » « وذلك انه بجهـــة الاســكندرية بتاريخ ١٩٥٢/٧/٢٣ عندما غادر منزله قاصد الهروب بعربته الخاصة من الخدمة العسكرية ـ واصطحب معه أحد الجنود وكان مسلحا بمدفع لتمكنه من تنفيذ خطته » .

هذا هو الادعاء الأول من نوعه ...

انى أصدقكم القول ياحضرة الرئيس وياحضرات الاعضاء ... اذا قلت لكم اننى حتى الآن لم استطع ان افهم ـ ما هو الاتهـــام أو ما هو الادعاء المراد اقامته ضدى ....

وما هى الجريمة التى يقول المدعى اننى ارتكبتها .

ولكنى لا أظلم المدعى فانه ـ وهو العضـــو القانونى بمجلس التحقيق لم يقم هذا الادعاء ......

وانما الذى اقام هذا الادعاء ... هى ادارة نائب الاحكام ... وقبل أن أفند هذا الادعاء .

اسائل حضرة المدعى ـ كما سألته فى الادعاء الثانى ·

هل ينتوى أيضا المرافعة فى هذا الادعاء ···· الذى لم يقتنع هو به وهو العضو القانونى فى مجلس التحقيق ·

وكيف يستطيع أن يدافع فيه ـ وهو مقتنع بأن لا جريمة ··

انى والله مشفق عليه ···

لك الحمد ياربى ان مددت فى اعمارنا حتى جعلتنا نرى الانسان الذى يعيش كما نعيش ـ ويتكلم كما نتكلم ·

هذا الانسان ـ أصبح فى نظر واضع الادعاء جمادا (أو بضائع اميرية) كما كتب فى ادعائه ·

انقلب العسكرى الآدمى ·

الى جماد · بضائع اميرية · طرابيزة · أو دولاب مثلا ·

ولم لا ينقلب العسكرى الى جماد مادام المطلوب هو التشنيع على اللواء حسين سرى عامر ·

ومادام المطلوب ان تكال له الاتهامات جزافا ـ دون أى تفكير سبحان الله ·

حقيقة ان الخوف من العدل يدفع الى البغى ·

ان وجه العدالة ليحمر خجلا من هذا الادعاء ·

ليس لدى ما أقوله فى صدد هذا الادعاء ·

لانني لم أجد جريمة ·

حضرة الرئيس – حضرات الأعضاء ٠

أما وقد انتهى حضرة المدعى من تقديم شهود ادعائه فان لى كلمة أريد ذكرها للحقيقة والتاريخ ٠

لقد احتضن حضرة المدعى هذه القضية محققا كما احتضنها مدعيا ولم يكن فى الحالتين منصفا ولا عادلا ٠

فأما فيما يتعلق بالتحقيق فقد وجدتم فيه أنى استشهدت بشهود لينيروا سبيل العدالة ولم أكتف بهذا بل أرسلت خطابا الى الجهات المختصة عن طريق السجن الحربى أكرر فيه هذا الطلب ولكنى آسف أن أذكر لحضراتكم أن كل هذا لم يقبل ، وقدمت القضية مبتورة كما هى عليه الآن ٠

وقد كان على المدعى بصفته العضو القانونى في مجلس التحقيق استيفاء هذا النقص وهو يعلم أن العدالة تحتم عليه أن يستمع لى كما يستمع ضدى على قدم المساواة ، ولكنه لم يفعل سامحه الله ٠

ولذلك فستجدون فى التحقيق عجبا ، ستجدون أقوالا أخذت بعد بدء التحقيق ، وأعيد فيها سؤال الشهود أنفسهم على فترات متباعدة – فبدلوا قولهم الأول الحق واستبدلوا به كذبا وافتراء ، بل ان هناك شهودا لهم أقوال أولى أمام مجلس التحقيق ، وأقوال ثانية تغايرها أمام مجلس التحقيق نفسه ، وأقوال ثالثة أمام حضراتكم ، وكلها تتضارب مع بعضها مما سيتناوله الدفاع عنى بالتفصيل ٠

ولعلكم – وأنتم عماد العدل – تتبينون من هذا أن القصد من عدم سؤال شهودى فى مجلس التحقيق كان هو اجبارى على أن

أطلبهم بصفتهم شهود دفاع ، حتى أحرم مما خوله لى قانون الأحكام العسكرية فى البند ٨٤ من أن أكون آخر المتكلمين أمام مجلسكم الموقـر ٠

هذه هى النقطة الأولى ، أما الثانية فهى أشد وأنكى ، فحضرة المدعى ـ وهو الرجل القانونى ـ لم يلتزم ما يفرضه عليه القانون من واجبات فى البند ٥٤ من قانون الأحكام العسكرية بأن « يحافظ على خطة العدل والاستقامة وألا يكون مائلا لاثبات الجناية على المتهم » ٠ وليته اقتصر على انتهاك حرمة القانون فى بنوده الصريحة ، بل تعداها فاتخذ لنفسه من ساحة القضاء هذه ميدانا يكيل لى فيه السبـــاب بألفاظ جارحة فيما هو خارج تماما عن موضوع الاتهام ، ولم يخش قول الله : ـ

« يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين » ٠ صدق الله العظيم ٠

ومع كل هذا فانى لن أقابل سبابه وألفـــاظه الجارحة بمثلها بل سأمتثل منه لقول الله تعالى : ـ

« لئن بسطت الى يدك لتقتلني ما أنا بباسط يدى اليك لأقتلك أنى أخاف الله رب العالمين » ٠

ولذلك فانى آليت على نفسى أن أقتصر فى ردى عليـــه على سرد الحقائق المدعمة بالأدلة والبراهين ، وعندها ستتبينون كيف يزهق حقى باطله ٠ ان الباطل كان زهوقا ٠

بل انى لأشكر المدعى اذ أتاح لى فرصة أفرج فيها عما يجيش بصدرى وكان لا ينطق به لسانى ، ورب ضارة نافعة ٠

لقد اتهمنى المدعى بالاجرام ، ولو أن مجلسكم الموقر هذا عقد قبل تاريخ انعقاده بشهر واحد لوجدت له عذرا فيما قال ٠ ففى هذا الوقت وما قبله كان دم الشهيد الزميل عبد القادر طه ينساب على عنقى ، لا أمام الجيش فقط بل أمام الرأى العام ٠ فهل بعد ظهور الحقيقة ، وبعـــد أن تبين أنى كنت المجنى عليـــه ، المتهـــم البرىء المظلوم ، يصح أن أرمى هذا الوصف وبمثل هذا اللفظ ؟ حقـــا يرضى القتيل وليس يرضى القاتل ٠

لقد عشت أربعة شهور كاملة تحت تأثير التهديد والوعيـــد بالقتل والاغتيال ، وعلى ذنب لم أرتكبه ، والله يعلم أنى منه برىء ، ثم بعد ذلك أسمع فى ساحتكم وبعد ظهور الحقيقة مثـــل هـــذه الأوصـــاف ؟

لقد طلبنا ضم تحقيق هذه القضية ـ ولم تتكرمـــوا علينـــا بالموافقة ـ ولكن الثابت فيها أنها لى صفحة بيضاء ناصعة ، فقد كنتم سترون فيها أنى فى الوقت الذى كانت تصدع فيه كبـــار الرؤوس لأى أمر ، صمدت أنا لأرد على أعلى أمر صدر لى فى هـــذه الأيام ، واستطعت أن أجيب فى صراحة وجلاء « لن أستطيع أن أحرم ضابطا أبدا مما خوله له القانون من حق التمتع بأجازته » ٠

ولعلكم لا تعلمون أن هذا الضابط كان هو مصطفى كمـــال صدقى الذى ساعد بكل الوسائل على تحويل دفة الاتهام الى فى مقتل المرحوم عبد القادر طه ، فلم أنتهز هـــذه الفرصـــة للانتقام منه لأن العدل فى نظرى يجب أن يسمو على كل اعتبار ٠

حضرة الرئيس ـ حضرات الأعضـــاء :

رمانى المدعى بالغـدر ، وانى لأستطيع أن أفهم من بين عباراته ما يجـول فى فـكره ، وسأرد عليه ليعلم ان كان الغدر من شيمتى أم الوفاء ، ذلك الوفاء الذى جر على كثيرا من المتاعب والآلام .

فى نوفمبر سنة ١٩٥١ استدعيت لمقابلة شخصية لها احترامها ـ ولو أن صاحبها بمصر لأحضرته أمامكم ـ فلبيت الطلب ، وفهمت مما دار بيننا لأنه قد صدر أمر بتعييني مديرا لسلاح الحدود فشكرته وقتها ، وعدت الى منزلى أفكر فى هذا الموضوع الجديد لا عجزا منى عن القيام بمهامه ، ولكن رغبة فى الاحاطة بسببه وظروفه ، وبعـــد ثلاثة أيام أو أربعة على ما أذكر ، استقر رأيى على أن التمس الاعفاء من هذا التعيين ، وفعلا كتبت خطابا شخصيا لهذه الشخصية ستقدم مسودته لكم هيئة الدفاع عنى ، وسيتضح لكم من الأسباب المذكورة فيه أنى لست من أهل الغدر كما يزعم المدعى .

وبعدها توالت الحوادث ، واعتدى على ـ كما هو معروف ـ وبذلت معى محاولات كثيرة لكى أتهم أشخاصا معينين أو على الأقـل أتهم بعض الضباط فهل فعلت ؟

لقد كان ردى أن نشرت بالأهرام ـ لأقطع السبيل على كل مسعى مبذول ، أن رجال الجيش من حـــادثى أبرياء ، ولم تتـأثر أعصابى المضطربة فى هذا الوقت بترغيب أو وعيد ، ثم وجـدت أن الدسائس تزيد ، وأن الدساسين قد برزوا من جحورهم ، لتزكية ما علق بالأذهان ، فلم أتردد فى أن أطلب القائمقام محمد منيب ، وهو صديقى وصديق للرئيس ، وشرحت له نظريتى فى أنه يجب أن

نضع لهذه الفتنة حـــدا ، ورجوته في أن يذهب الى اللــواء على نجيب واللواء عبد الله النجـــومي ، لكى أجتمع بالرئيس فى أى وقت وفى أى مكان يريد ، كما اتصلت من ناحيتى باللواء على نجيب لتحقيق هذا الغرض ، وقد تم الاجتماع بمنزل القائمقام محمد منيب منا نحن الخمسة .

وكانت الصراحة في هـــذا الاجتمـــاع رائدنا ، فعلمنا من هم الساعون الى الفساد ، وقرأنا الفاتحة وزرت الرئيس بمكتبه كما زارنى بمكتبى . وقمت من جانبى بابعاد دعـــاة الســـوء الموجودين بسلاح الحدود فى القاهرة الى خارجها ، مع طلب اعادة العسكريين منهـــم الى الجيش . فعاد بعضهم ليشن على حملة شعواء ، ولكنى فى سبيـــل الالتزام بكلمتى لم أعرهم التفاتا . فهل يعرف حضرة المدعى مـــاذا أصابنى من وراء هذا الاجتماع ؟ لقد حرمت وقتئذ من رتبة البكوية من الدرجة الأولى التى كانت على قاب قوسين أو أدنى ، لتتم مساواتى بزملائى ، وبمن هم أحدث منى رتبة وخدمة ، ولم أمنحهـــا حتى ألغيت الرتب والألقاب .

ولم يفت هذا فى عضدى ، وما كاد يمضى شهر ونصف شهر حتى حصل حادث المرحوم عبد القادر طه ، ووجه الى فيه الاتهام فى قوة وعنف ، ولو اطلعتم على التحقيق لعلمتم كيف أديرت دفة الاتهام نحوى بمهارة ، لافساد ما كان بينى وبين زملائى من حسن العلاقات ، فصبرت ، وما كان لى الا أن أستعين بالله ، وأن أدعوه أن يظهر الحق ، بعد أن اتخذوا من « فردوس » ذلك الاسم الخيالى وسيلة للأســـاءة الى فى شخصى وفى شرفى وسمعتى ؛ بما لم يسبق له مثيل فى تاريخ التلفيق . ومع هذا كله لم آخذ عما رسمته لنفسى .

وفي شهر مايو ، مر على الرئيس وحادثني في موضوع النادى وتمثيل الحدود ، فشرحت له نظريتي وقلت له ان سلاح الحدود لا ناقة له في اثارة هذا الموضوع ولا جمل ، فسألنى : لم لا تكتب خطابا للنادى بهذا المعنى ، فأبديت على الفور استعدادى لعمل ذلك مادام هو يرى هذا الرأى ، وفعـــلا اتفقنا على الصيغة ، وكتبت الخطاب وأرسلته الى النادى بسركى ولاتزال صورته محفوظة بسلاح الحدود حتى الآن يمكن لحضراتكم الأطلاع عليها حين تشاءون · وقد اعتبر هذا وقتئذ تحديا صريحا ، فانه بعد كتابة هذا الخطاب حصل حديث خاص بالرئيس ، تحقق هو بنفسه من صحته ، ولست فى حل من ذكره ، وقد شكرنى عليه · وكان أن منحت ثلاثة شهـــور أجازة خارج القطر ، وابتدأت خلالها تغذية الاشاعات ضدى ، فكل يوم ينجلى عن اشاعة كاذبه متعمدة لتوسيع الثغرة بينى وبين اخوانى من الضباط ·

وبعد عودتى من الأجازة بحوالى الشهر تم اجتماع مجلس ادارة نادى الضباط حيث قرئت الفاتحة على روح المرحوم عبد القادر طه ، وحدثت الضجة حول عدم تمثيل سلاح الحدود ، ولعلكم بعد اكتشاف الحقيقة فى مقتل عبد القـــادر طـه ، تدركون السبب الحقيقى فى التصميم على حل مجلس الادارة ، فان موضوع تمثيل سلاح الحدود لم يكن الا طلاء ظاهريا يخفى السبب الحقيقى ·

فهل بعد هذا الصنيع ، أستحق من المدعى أن أرمى بالغدر وحب الذات ؟

أنهم بهذا الغدر من غدر هو مثل هذا الصنيع !

حضرة الرئيس • حضرات الأعضاء :

أليس من العجب أن يتقدم ضابط يشكو أنى كنت أساعد الفدائيين فى السويس ماليا ، وأعجب من ذلك أن تكون هذه الشكوى موضوع تحقيق أمام مجلس التحقيق الذى أحيلت أوراقه أمامكم •

أهذه جريمة أستحق من أجلها أن يحقق معى ؟ ولكن هكذا شاء مجلس التحقيق •

حضرة الرئيس • حضرات الأعضاء :

ذكر حضرة المدعى أن الأيدى الخفية ساعدتنى لاعادتى الى الخدمة ، لا فى وظيفتى ، ولكن مديرا لسلاح الحدود • ولو لم يكن حضرته أحد ضباط الجيش لكان له العذر فيما ذكر ، أما وهو لابد يقرأ الأوامر والنشرات العسكرية ، فقد كان من الواجب عليه أن يعلم أنى عدت الى نفس مركزى أسوة بكل من عادوا معى ، وأنى عينت بعد ذلك بحكم أقدميتى وكيلا لسلاح الحدود بأمر مديره وقتئذ الرئيس اللواء محمد نجيب ، وأنى رقيت فى دورى ، ولكن الغرض يعمى حتى ن الحقائق التى لا تقبل جدالا ولا نقاشا •

نعم — ياسيدى الرئيس — لقد حقق معى فى قضية أسلحة الصحراء ، وأنى لفخور بهذا التحقيق الذى سئل فيه وأنا مقبوض على ، أكثر من سبعين شخصا ، وقد تناول هذا التحقيق جميع تصرفاتى فى سلاح الحدود لا موضوع أسلحة الصحراء فحسب ، ولم يجد المحققون ما يستطيعون به أن يقدمونى للقضاء ، وبالرغم من مطالبة لجنة الضباط للجهات المختصة بتقديمى للمحاكمة الجنائية ان

كان هناك محل لها . ولعل فى رد هؤلاء أنى لم أرتكب عملا جنائيا ، ما يبرهن على مقدار ما حمله المدعى من ظلم وافتئات .

كانت هناك أيدى خفية ـ ياسيدى الرئيس ـ كمن ذهب اليهم « من غذاك بهذه الأقوال » فى مظاهرة قضائية يلتمس منهم العون والصفح والغفران .

لقد أحلت الى الاستيداع سبعة شهور كاملة لم يصرف لى فيها مرتب مثل غيرى ، رغم الشكاوى العديدة التى قدمتها للرياسات المختلفة ، فلم يصرف لى الا بعد اعادتى الى الخدمة ، فأين كانت هذه الأيدى الخفية التى لا تقدر حتى على المساعدة فى ايصال أبسط الحقوق لأصحابها .

لقد خدمت الجيش ثلاثا وثلاثين سنة تشهد فيها تقاريرى على مقدار ما بذلت من جهد وعناء فى سبيل الجيش ، ولعل فيها الرد الكافى على المدعى الذى أراد أن ينال شهرة زائفة على حساب شرف وكرامة الآخرين ، بل لعل فيها مما يفحمه أنى لم أكن الا مثالا لمن يراعى كرامته وكرامة الجيش فى أدق مظاهرها ومشاعرها . فهل يستحق مثلى أن يوصف بمثل ما وصفه به المدعى من أكاذيب ومفتريات حوتها خطبته الافتتاحية فكانت أسوأ افتتاح ؟

حضرة الرئيس حضرات الأعضاء :

اذا ظن حضرة المدعى أن القاء الكلام على عواهنه سيكون له ما يرجوه من تأثير على ضمائركم ، فأنى لواثق أن افتراءاته وأباطيله لن تتدحرج لأكثر من مواطىء أقدامكم ، فأنتم أقدر من يفرق بين الحق والباطل وبين الطيب والخبيث .

حضرة الرئيس ـ حضرات الأعضاء :

ليس عندى من شك فى أنكم ستتبعون قول الله تعالى :

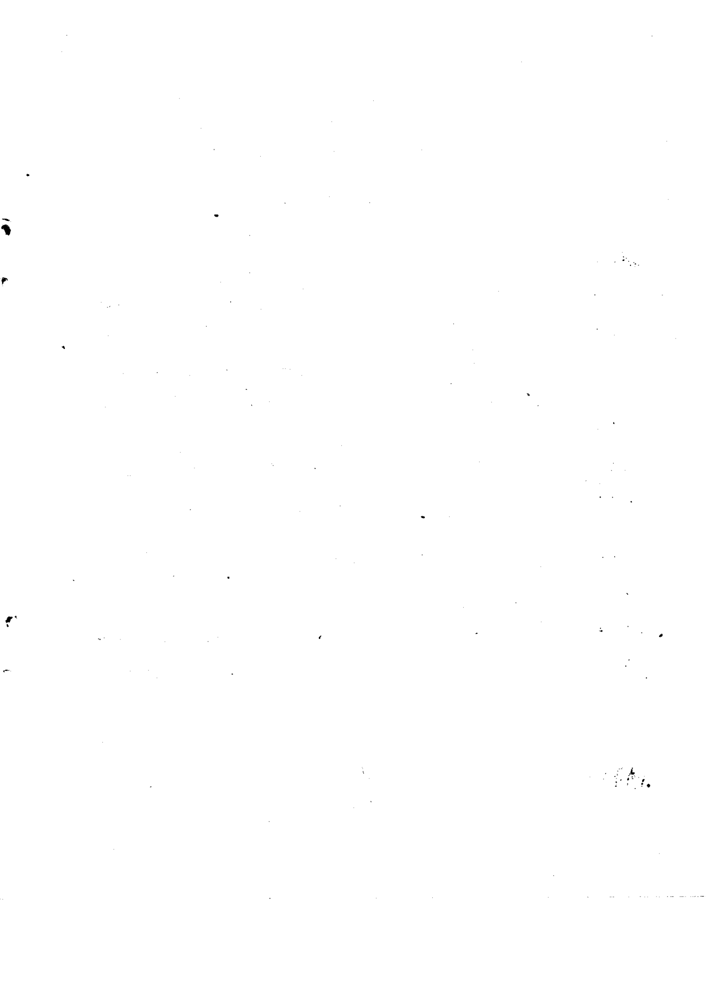
« يا أيهـــا الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهـــداء بالقسط ، ولا يجرفنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا ، اعدلوا هو أقرب للتقوى ، واتقوا الله ، ان الله خبير بما تعملون » .

ان الحياة عرض زائل ، والكل الى زوال ، وسيأتى يوم نجتمع فيه جميعا حيث يكون المنادى جبريل والقاضى لا يحتاج الى بينة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

٩/١١/١٩٥٢ .

الفهـــرس



● صدر من هذه السلسلة :

١ ـ مصطفى كامل فى محكمة التاريخ
د. عبد العظيم رمضان

٢ ـ على ماهر
اعداد : رشوان محمود جاب الله

٣ ـ ثورة يوليو والطبقة العاملة
اعداد : عبد السلام عبد الحليم عامر

٤ ـ التيارات الفكرية فى مصر المعاصرة
د. محمد نعمان جلال

٥ ـ غارات أوربا على الشواطىء المصرية فى العصور الوسطى
عليه عبد السميع

٦ ـ هؤلاء الرجال من مصر جـ ١
لمعى المطيعى

٧ ـ صلاح الدين الأيوبى
د. عبد المنعم ماجد

٨ ـ رؤية الجبرتى لأزمة الحياة الفكرية
د. على بركات

٩ ـ صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل
د. محمد انيس

١٠ ـ توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية
محمود فوزى

١١ ــ مائة شخصية مصرية وشخصية
شكرى القاضى

١٢ ــ هدى شعراوى وعصر التنوير
د· نبيل راغب

١٣ ــ أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان
د· عبد العظيم رمضان

١٤ ــ مصر فى عصر الولاة
د· سيدة اسماعيل كاشف

١٥ ــ المستشرقون والتاريخ الاسلامى
د· على حسنى الخربوطلى

١٦ ــ فصول من تاريخ حركة الاصلاح الاجتماعى فى مصر
د· حلمى أحمد شلبى

١٧ ــ القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى
د· محمد نصر فرحات

١٨ ــ الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية
د· على السيد محمود

١٩ ــ مصر القديمة وقصة توحيد القطرين
د· أحمد محمود صابون

٢٠ ــ المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى
د· محمد أنيس

٢١ ــ التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى جـ ١
توفيق الطويل

٢٢ ــ نظرات فى تاريخ مصر
جمال بدوى

٢٣ ـ التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى جـ٢
توفيق الطويل

٢٤ ـ الصحافة الوفدية
د٠ نجوى كامل

٢٥ ـ المجتمع الاسلامى
ترجمة : د٠ عبد الرحيم مصطفى

٢٦ ـ تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة
د٠ سعيد اسماعيل على

٢٧ ـ فتح العرب لمصر ج ١
ترجمة : محمد فريد أبو حديد

٢٨ ـ فتح العرب لمصر ج ٢
ترجمة : محمد فريد أبو حديد

٢٩ ـ مصر فى عصر الاخشيديين
د٠ سيدة اسماعيل كاشف

٣٠ ـ الموظفون فى مصر
د٠ حلمى أحمد شلبى

٣١ ـ خمسون شخصية وشخصية
شكرى القاضى

٣٢ ـ هؤلاء الرجال من مصر جـ٢
لمعى المطيعى

٣٣ ـ مصر وقضايا الجنوب الافريقى
د٠ خالد الكومى

٣٤ ـ تاريخ العلاقات المصرية المغربية
د٠ يونان لبيب رزق

٣٥ ـ أعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة
عبد الحميد توفيق زكى

٣٦ ـ المجتمع الاسلامى والغرب جـ ٢
ترجمة : د. أحمد عبد الرحيم مصطفى

٣٧ ـ الشيخ على يوسف
تأليف : د. سليمان صالح

٣٨ ـ فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى
د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم

٣٩ ـ قصة احتلال محمد على لليونان
د . جميل عبيد

٤٠ ـ الأسلحة الفاسدة
د. عبد المنعم الدسوقى الجميعى